

حَاشِيَةُ الْإِسْرَافِيلِيَّ
عَلَى الْأُصُولِ السَّتَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَمِيعُ حَقُوقِ الطَّبِيعِ
مُجْتَمِعَةٌ لِلْمَوْتِ

الطَّبِيعَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ
١٤٤١ هـ

الأُصُولُ السِّتَّةُ

لِلشَّيْخِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّهْمَنِ النَّجْدِيِّ

(الْمَلُوفِيُّ: ١٢٠٦ هـ)

مُؤَدَّبٌ

حَاشِيَةُ الإِسْرَافِيلِيِّ

عَلَى الْأُصُولِ السِّتَةِ

تَأْلِيفُ أَبِي مَشْكُورِ الإِسْرَافِيلِيِّ

عَبْدِ الشَّكُورِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّوْمَالِيِّ

فِي دَارِ الْحَدِيثِ السَّلَفِيَّةِ بِالْحَامِي

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد:

فإن كتاب الأصول الستة للشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب النجدي من أعظم كتب المصنف قدرا، وأجلها بيانا، لسهولة على الطالب، وقرب مأخذه للراغب، ولإخلاص مؤلفه عم نفعه، وحسن عند الكل وقعه. ^(١)

وقد عالج المصنف في هذا الكتاب ستة قضايا من أهم قضايا المسلمين، قد بينها الله في كتابه أعظم من بيان الفصحاء القرشيين، فلذلك أحبت التعليق عليه بما تيسر، مشاركة في الخير، ورغبة في التعاون مع الأخيار، والله المسئول أن ينفع بها كما نفع بأصلها، والحمد لله رب العالمين.



(١) حاشية الخضري على ابن عقيل (٣/١).

تَعْرِيفُ الْكِتَابِ

لهذا المتن عدّة أسماء:

* الأصول الستّة، وهو من أشهرها. * ستة الأصول.

* ستة أصول عظيمة. * ستة أصول عظيمة مفيدة. ^(١)

والأصول جمع أصل، والأصل في لغة العرب ما يبنى عليه غيره، ومنه الأساس،

وهو أصل البناء، والجذع وهو أصل الشجر، ومنه قوله تعالى: ﴿الَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ

اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة

إبراهيم: ٢٤].

والمراد بالأصول هنا: أمور عظّمها الشّرع، ودلّت عليه الأدلّة، حتى صارت من

مهمّات الدّين.

وهي الأمور القطعية التي أدلّتها ظاهرة في نفس كلّ عاقل. ^(٢)

(١) وهو المعتمد عند أصحاب طبعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١/٣٩٣).

(٢) **فإن قيل:** إن هذا الضابط الذي ذكرتموه للأصل قد اعترض عليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وذلك لأن كون المسألة قطعية أو ظنية هي أمور تختلف باختلاف الناس، فقد يكون قاطعاً عند هذا ما ليس قاطعاً عند هذا، كمن سمع لفظ النص وتيقن مراده ولا يبلغ قوة النص الآخر عنده، فلا يكون عنده ظنياً فضلاً عن كونه قطعياً. **قلت:** أقول بموجبه، ولكنه لا يلزم منه رد الضابط، وذلك لأن اختلاف الأشخاص والأحوال لا يمنع صحة الحكم على مسألة ما بأنها قطعية ظاهرة، لأن المعتبر هي الحقيقة، فإذا كانت في نفس الأمر مسألة قطعية بذاتها فلا تخرج عن هذا لكون الشخص لا يعلمه، فعدم علمه إنما يتعلق به، وقطعيتها إنما تتعلق بها، =

قال أبو إسحاق الشاطبي: "فَمَا عَظَّمَهُ الشَّرْعُ فِي الْمَأْمُورَاتِ؛ فَهُوَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَمَا جَعَلَهُ دُونَ ذَلِكَ؛ فَمِنْ فُرُوعِهِ وَتَكْمِيلَاتِهِ". (١)

وقال شيخ الإسلام: "فَإِنَّ الْمَسَائِلَ الَّتِي هِيَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ الَّتِي تَسْتَحِقُّ أَنْ تَسْمَى أُصُولَ الدِّينِ - أَعْنِي الدِّينَ الَّذِي أَرْسَلَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كِتَابَهُ - ... **يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَهَمِّ أُمُورِ الدِّينِ، وَأَنَّهَا مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الدِّينُ**". (٢)

ولا ريب أَنَّ مِنَ الدِّينِ مَسَائِلَ أَهَمِّ مِنْ غَيْرِهَا، كَمَا **يَدُلُّ** عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الصَّحِيحِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، **قَالَ**: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَرْتَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا، فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ».
وَالسَّتَّةُ مِنَ الْعَدَدِ مَا بَيْنَ الْخَمْسَةِ وَالسَّبْعَةِ.

وغاية ما فيه أن يعذر له لعدم معرفته بأنها قطعية، ولذلك يصح الحكم بما يوجبه حكم الشرع في الأمور الظاهرة، وقد أشار إلى هذا شيخ الإسلام نفسه، فإنه بعد أن بيَّن نحو هذا قال: "أَمَّا كَوْنُهُ عِنْدَ الْمُسْتَمْعِ مَعْلُومًا أَوْ مَظْنُونًا أَوْ مَجْهُولًا أَوْ قَطْعِيًّا أَوْ ظَنِّيًّا أَوْ يَجِبُ قَبُولُهُ أَوْ يَحْرُمُ أَوْ يَكْفُرُ جَاحِدُهُ أَوْ لَا يَكْفُرُ؛ فَهَذِهِ أَحْكَامٌ عَمَلِيَّةٌ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ".

انظر قواطع الأدلة للسمعاني (١٣/٥) والموافقات للشاطبي (١٧/١-١٨) وضوابط الحكم بالابتداع للشيخ دَعَّاس (ص/٨) ومجموع الفتاوى (٦/٦٠) ومختصر الفتاوى للبعلي (ص/٦٨).

(١) الموافقات (١/٣٣٨).

(٢) درء التعارض (١/٢٦).

مَسْأَلَةُ تَقْسِيمِ الدِّينِ إِلَى أَصْلِ وَفَرْعٍ

خاض العلماء في هذه المسألة خوفاً عظيماً، وخلاصة القول فيه أن تقسيم الدين إلى أصل وفرع تقسيم جائز، إذ الأصل في التقسيم التسليم، ولأنه ظاهر القرآن، لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ

وَفَرْعُهَا فِي الشَّكْمِ﴾ [سورة إبراهيم: ٢٤]، ولأنه مأثور عن بعض السلف، كالإمام أحمد، والدارمي، وابن أبي حاتم، وابن مندة، وغيرهم من أئمة السلف، ولأن غاية ما فيه أن من الدين مسائل أهم من غيرها، فليست مسائل الدين متساوية. ولكنه يشترط في استعمال هذا التقسيم أمور:

الأول: أن يراد بالأصول الأمور الأساسية في الدين سواء كانت عقديه أو عملية، وهي مما لا يقوم الدين إلا به، وهي ركن من أركان الدين وأن الفروع ما سواها، فهذا تقسيم مقبول.^(١)

وأما أهل البدع فإنهم يريدون بالأصول ما يتعلق بالأمور العقدية، والفروع ما يتعلق بالأمور العملية، مع ترتب الأحكام عليه فهذا غير مقبول، وهذا الذي أنكره شيخ الإسلام وابن القيم وغيرهما.^(٢)

(١) قال الشيخ ابن عثيمين في فتح رب البرية في تلخيص الحموية (ص/ ٢٢): "يمكن أن تكون هذه الكلمة مقبولة، لكن لا على أساس أن الأصول هي العلمية، والفروع هي العملية، بل نقول: الأصول ما لا يقوم الدين إلا به، والفروع ما يكون صفة لهذه الأصول، فالأمور التي تعتبر أركاناً في الإسلام نجعلها أصولاً، ولو كانت من الأمور العملية.".

(٢) انظر شرح الأصول الستة للشيخ برجس (ص/ ٥) والتعريفات الاعتقادية (ص/ ٤٣).

والثاني: ألا يوضع له أحكاما تخالف الشرع، وذلك لأن أهل البدع وضعوا عليه أحكاماً وضَعُوهَا بِعُقُوبِهِمْ وَأَرَائِهِمْ، مِنْهَا: التَّكْفِيرُ بِالْخَطَا فِي مَسَائِلِ الْأُصُولِ دُونَ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ، وَمِنْهَا: إِثْبَاتُ الْفُرُوعِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ دُونَ الْأُصُولِ وَغَيْرُ ذَلِكَ. (١)

والثالث: ألا يجعل من أصول الدين ما هو مخالف للدين، كما فعله أهل البدع، فإنهم جعلوا من أصول الدين ما فيه فساد الدين، كنفي الصفات وإنكار القدر، والخروج على ولي الأمر، ونحو ذلك. (٢)

قال شيخ الإسلام: "وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين، وإن أدخله فيه، مثل المسائل والدلائل الفاسدة، مثل: نفي الصفات، والقدر، ونحو ذلك من المسائل، ومثل الاستدلال علي حدوث العالم بحدوث الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة بها: إما الأكوان، وإما غيرها". (٣)

مَجْمَلُ الْأُصُولِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمَصْنَفُ

إن الأصول التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في هذا الكتاب هي أصول معروفة في كتب الاعتقاد والتوحيد، وهي ستّة:

(١) إخلاص الدين لله جلّ وعلا.

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلّة (ص/ ٥٩١) ومجموع الفتاوى (١٢٥/ ١٣).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٥٦/ ٤).

(٣) درء التعارض (٣٨/ ١).

(٢) الاجتماع في الدين.

(٣) السَّمْع والطَّاعة لوليّ الأمر.

(٤) التّفريق بين العلماء وغيرهم.

(٥) التّفريق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان.

(٦) وجوب اتّباع الكتاب والسنة، وردّ الشبهة التي وضعها الشيطان لتركها.

منظومة في الأصول الستة

قد نظم هذه الأصول الشّيخ الفاضل فتح بن عبد الحافظ القدسي بقوله:

يا طالب العقيدة السّليمة	هاك الأصول الستة العظيمة
بيّنه الله بياناً شافياً	حتى البليد لا يراه خافياً
جمعها العلامة المجدّد	العَلَم الفذّ التقيّ محمّد
أولها إخلاص دين الله	والضّدّ شرك ناف بالإله
فأظهر الشيطان ذاك المخلصاً	في ثوب من لصالح تنقّصاً
وبيّن الشّرك الذي قاموا به	في ثوب حبّ صالح وحزبه
والثاني أمر باجتماع وانتهى	عن فرقة يعرفه أولو النهى
فأمر بالاجتماع صاراً	مجنوناً أو مقترفاً كباراً
ومَن لفرقة أو التباس	دعا معظماً لدى أناس
والثالث سمع لهم والطّاعة	أعني الولاية قدر الاستطاعة

فصار منكرا لدى الخلوف	في غير عصيان أو بالمعروف
والعلم كم قد بَصَّروا من العمى	ورابعا بيان حق العلماء
فلم يميِّز ذاك غير النبها	ومن بهم مغالطا تشبها
سامية وكشف حال أديا	وخامس منزلة للأوليا
فعكسوا إلا دعاة الحق	فانقلب المفهوم عند الخلق
لا يعرف الوحيين غير المنتهي	وسادسا شبهة إبليس وهي
ما بالها عن خير قرن خافية	مجتهد حوى الشروط القاسية
طريق فهم الناس للوحي فعوا	فعرَّسوا ميسِّرا وقطعوا
وهاكها في ختمها محصورة	ثمت أصول ستَّة منشورة
والعلم والشبهة قبلها الولي ^(١)	لا خلاص ولا اجتماع طاعة الولي

حكم مخالفة أصل من أصول الدين

من خالف أصلا من أصول الدين فإنه يحكم عليه بمقتضى ذلك، والمرجع هو الدليل، فإن دلت الأدلة على كفر مخالفه كأصل التوحيد يكون كافرا بعد توفر الشروط وانتفاء الموانع، وإن دلَّ الدليل على كونه مبتدعا يحكم عليه بذلك، كمخالفة أصل الاجتماع، وإن دلَّ الدليل على أنه يكون فاسقا يحكم عليه بذلك كترك الزكاة، وهي من أصول الدين على الصحيح. ويجمعها أنه يكون ضالا.

(١) الولي الأول: يراد به الأمير، والثاني: يريد به المؤمن التقي.

قال السَّمْعَانِي: "كُلُّ ما كان من أصول الدِّين فالأدلة عليها ظاهرة باهرة، والمخالف فيه معاند مكابر، والقول بتضليله واجب، والبراءة منه شرع." (١)

والإطلاق بأن من خالف أصلاً يكون كافراً ولو كان مجتهداً هو قول المعتزلة. (٢)

شروح الكتاب

لهذا الكتاب شروحات كثيرة منها:

- (١) شرح العلامة ابن عثيمين
 - (٢) شرح العلامة الفوزان.
 - (٣) شرح العلامة أحمد بن يحيى النجمي.
 - (٤) شرح العلامة زيد المدخلي، المسمّى بـ (سَلَمُ الأصول)
 - (٥) شرح العلامة محمد بن أمان الجامي.
 - (٦) شرح الأخ أبي فيروز الاندنوسي.
 - (٧) شرح الأخ سمير الجزائري.
 - (٨) شرح الشيخ باجمال.
 - (٩) شرح الشيخ عبد السلام برجس.
 - (١٠) شرح الأخ خالد المصلح.
- وقد استفدت من بعض هذه الشروح، والحمد لله ربّ العالمين.



(١) انظر قواطع الأدلة (٢/٣٠٨).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١٣/١٢٥).

ترجمة المصنف

اسمه ونسبه: الإمام الشيخ العلامة أبو عبد الله محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد بن أحمد بن راشد بن بريد بن محمد بن مشرف بن عمر من أوهبة بني تميم.

مولده: ولد هذا العالم (١١١٥) هجرية في بيت علم وشرف ودين، فأبوه عالم كبير وجدته سليمان عالم نجد في زمانه.

نشأته: حفظ القرآن قبل بلوغ عشر سنين، ودرس في الفقه حتى نال حظاً وافراً، وكان موضع الإعجاب من والده لقوة حفظه، وكان كثير المطالعة في كتب التفسير والحديث، وجد في طلب العلم ليلاً ونهاراً فكان يحفظ المتون العلمية في شتى الفنون، ورحل في طلب العلم في ضواحي نجد وفي مكة وقرأ على علمائها، ثم رحل إلى المدينة النبوية فقرأ على علمائها ومنهم العلامة الشيخ إبراهيم الشمري مؤلف العذب الفائض في شرح الفية الفرائض وعرفاه بالمحدث الشهير محمد حياة السندي، فقرأ عليه في علم الحديث ورجاله وأجازه بالأمهات، وكان الشيخ محمد بن عبد الوهاب **رَحِمَهُ اللَّهُ** قد وهبه الله فهماً ثاقباً وذكاء مفرطاً، وأكَبَّ على المطالعة والبحث والتأليف، وكان يثبت ما يمر عليه من الفوائد أثناء القراءة والبحث، وكان لا يسأم من الكتابة، وقد خطَّ كتباً كثيرة من مؤلفات ابن تيمية وابن القيم - رحمها الله - ولا تزال بعض المخطوطات الثمينة بقلمه السيل موجودة بالمتاحف.

ولما توفي والده أخذ يعلن جهراً بالدعوة السلفية إلى توحيد الله وإنكار المنكر ومهاجم المبتدعة وغيرهم من المشركين، وقد شد أزره الولاء من آل سعود وقويت شوكته وذاع خبره.

مؤلفاته:

له - رَحْمَةُ اللَّهِ - مؤلفات نافعة نذكر منها:

(١) الكتاب الجليل المفيد المسمى "كتاب التوحيد" (٢). كشف الشبهات.

(٣) الكبائر. (٤) مختصر الإنصاف والشرح الكبير.

(٥) مختصر زاد المعاد. (٦) فتاوى ورسائل جمعت باسم مجموعة مؤلفات الإمام محمد بن عبد

الوهاب تحت إشراف جامعة الإمام محمد بن سعود.

ثناء العلماء عليه:

قال الصنعاني في أبيات له:

سلامي على نجد ومن حل في نجد وإن كان تسليمي على البعد لا يجدي

ثم قال:

وقد جاءت الأخبار عنه بأنه يعيد لنا الشرع الشريف بما يبدي

وينشر - جهراً ما طوى كل جاهل ومبتدع منه فوافق ما عندي

وَيَعْمُرُ أَرْكَانَ الشَّرِيعَةِ هَادِماً مشاهد ضل الناس فيها عن الرشد

وقال الشوكاني في البدر الطالع في ترجمة غالب بن مساعد أمير مكة (٧/٢): "وصل من

صاحب نجد المذکور مجلدان لطيفان أرسل بهما إلى حَضْرَةِ مَوْلَانَا الإمام حفظه الله أحدهما

يَشْتَمِلُ على رسائل لمحمد بن عبد الوهاب كلها في الإرشاد إلى إخلاص التَّوْحِيدِ والتَّنْفِيرِ من

الشرك الذي يَفْعَلُهُ المعتقدون في القُبُور وهي رسائل جَيِّدَةٌ مشحونة بأدلة الكتاب والسنة".

وفاته: قد توفي **رَحْمَةُ اللَّهِ** تعالى عام (١٢٠٦ هـ) فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين **ﷺ** على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. ^(١)



(١) انظر مقدمة فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان على شرح كشف الشبهات للعلامة ابن عثيمين، وعنوان مجد في تاريخ نجد، والإمام محمد بن عبد الوهاب وسيرته لابن باز.

[مقدمة المصنّف] (١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٢)

(١) المقدمة في الأصل صفة، لأنها اسم فاعل، ثم نقلت من الوصفية، وجعلت اسماً لمقدمة الجيش، ثم نقلت من مقدمة الجيش إلى مقدمة الكتاب أو العلم، ويجوز فيها كسر الدال وفتحها، فالمقدمة بكسر الدال اسم فاعل من (قدم)، بمعنى (تقدّم) ومعناه أنها تكون مقدمة لك أيها القارئ لما فيها من بيان مقصود الكتاب. والمقدمة بفتح الدال اسم مفعول من (قدّمت الشيء) أي: جعلته مقدماً، أي: أن هذه الكلمات مقدّمة على الكتاب أمام المقصود ليسهل على الطالب فهم موضوع الكتاب.

والمقدمة مقدمتان: مقدمة علم ومقدمة كتاب.

فالأولى: ما يتوقف فهمه بفهم ذاك العلم، وهي المسمّى عندهم المبادئ العشرة.

والثاني: ما ينبغي أن يذكر المصنّف أمام المقصود.

قال بعض العلماء: ينبغي لكل شارع في التصنيف أن يذكر ثمانية أشياء:

منها أربعة واجبة وجوباً صناعياً وهي البسملة، والحمدلة، والصلاة على رسول الله ﷺ، والشهادتان.

ومنها أربعة مستحبة وهي: تسمية الكتاب، وتسمية المصنّف، ولفظ (أمّا بعد) والاثنيان بما يدل على المقصود، ويقال براعة الاستهلال. انظر الكواكب الدرية (ص/ ٨) ونزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر (١/ ٣٣).

(٢) ابتدأ المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه بالبسملة كما هي عادة المصنّفين اقتداء بكتاب الله عز وجل لكونه مبدوء بالبسملة، واقتداء برسول الله ﷺ، فإنه كان يتدبّر رسائله بالبسملة، فقد ورد في الصحيحين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا سُوَيْدٍ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي نَقَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَكَانُوا تِجَارًا بِالشَّامِ، فَأَتَوْهُ، قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ، فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، السَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ».

وهي كذلك سنة الأنبياء فقد كتب سليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ البسملة في رسالته التي أرسل إلى ملكة سبأ، كما حكى الله

عنه: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّ إِلَهِي يَا إِلَهِي كَذَبْتُكُمْ ۖ ﴿٣١﴾ إِنَّهُمْ مِنْ شُعَيْنَ وَلِئِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۖ ﴿٣٢﴾ أَلَا تَتْلُوا عَلَى وَأَتُونِي

مُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾ [سورة النمل: ٢٩-٣١].

يقول القرطبي **رَحْمَةُ اللَّهِ**: "اتفقت الأمة على كتابتها في أوائل الكتبِ والرَّسَائِلِ".

وجاء عن الشعبي أنه قال: "مضت السنَّةُ ألا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم".

وجاء عن سعيد بن جبير جواز ذلك، قال الخطيب: وهو المختار، وتابعه الجمهور على ذلك.

وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنَّ الكتب لا يبدأ فيها إلا بالبسملة دون الحمدلة، كما هو صنيع البخاري ومالك وعبد الرزاق وأحمد وأبي داود وغيرهم، وأمَّا الخطب فيبتدأ فيها الحمدلة دون البسملة، قال الحافظ:

"فَطَرِيقُ النَّاسِ بِهِ الْإِفْتِتَاحُ بِالْبَسْمَلَةِ وَالْإِقْتِصَارُ عَلَيْهَا."

والظاهر أنه إذا ابتدأ الشخص كتبه بالبسملة والحمدلة لا ينكر عليه؛ لأنه عمل أهل العلم منذ زمن قديم ولم ينكر عليهم أحد، وأمَّا الأحاديث التي وردت في فضل البداءة بالبسملة والحمدلة فضعيفة كما بيَّنه العلامة الألباني في الإرواء رقم (١).

وأمَّا حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ" فقد رواه أبو دود وغيره بسند صحيح، وهو في الصحيح المسند للعلامة الوادعي **رَحْمَةُ اللَّهِ**.

وأمَّا (باء) البسملة فهي حرف جر، ومعناها الاستعانة عند أهل السنَّة والجماعة وضابط الاستعانة هي الداخلة على المستعان به في إيجاد الفعل، ولا يصلح أن يقال في مثل هذا المقام: هي الداخلة على آلة الفعل، ولفظ (اسم) مشتق من السموّ عند البصريين، أي الاشتقاق الأصغر، أو من (وَسَمَ) عند الكوفيين أي: الاشتقاق الأوسط، وكلاهما صحيح.

والمجرور متعلق بفعل عند الكوفيين أو باسم عند البصريين، والأولى قول الكوفيين لأمر:

(أ) لأن الأصل في العمل للأفعال.

(ب) لأنه يفيد التجدد الاستمراري.

(ت) لكثرة تصريح المتعلق الفعلي، نحو: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق (١)].

(ث) لقلة المحذوف.

ويقدر فعلا مناسباً للمقام لا عاماً لأمر:

(أ) لأنه أدل على المراد.

(ب) لرعاية حق خصوصية المقام.

(ت) لأنه لو قدرناه عاملاً عاماً كـ (أبتدئ) مثلاً في كل موضع لتوهم أنَّ الاستعانة أو التبرك مطلوب في

الابتداء فقط، مع أنه مطلوب في الانتهاء والوسط.

من أعجَبِ العُجَابِ،^(١)

ويقدر فعلا مؤخرًا لا مقدما لأمرين:

(أ) لإفادة الحصر، لأن تقديم المتعلق يفيد الحصر.

(ب) التبرك بالبداة باسم الله تعالى.

وأما لفظ **الجلالة** فهو علم على الذات الإلهية، وهو أعرف المعارف بالإجماع، وهو مشتق من الإله، ومعناه المعبود، والله هو المعبود بحق، وما عداه من الآلهة عبدت بباطل.

و**(الرحمن الرحيم)** اسمان يدلّان على صفة الرحمة، والأوّل من الأسماء المختصة بالله جلّ وعلا، لا يطلق على غيره، بخلاف الثاني فهو يطلق على الله وعلى غيره.

قال بعض العلماء: "إن البسملة تضمنت الشرع، لأنها تدل على الذات والصفات." قال القرطبي: "وهذا صحيح."

قلت: جمعت فيها أقسام التوحيد الثلاثة، فقوله **(بسم الله)** معناها أستعين الله، وهذا من توحيد الألوهية، وقوله **(الله)** يدل على الألوهية وهي تتضمن الربوبية، وقوله: **(الرحمن الرحيم)** فيه توحيد الأسماء والصفات، ومثلها قوله تعالى: **﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾** [مريم (٦٥)].

انظر تفسير القرطبي (١/٩٥-٩١) وحاشية ابن حمدون على المكوذي (١/٧) والفتح للحافظ (١/٨) وشرح الكشف لابن عثيمين (ص/١٣).

(١) أي: من أكثر ما يثير العجب ما عليه الناس في هذا الزمان، والعجب هو إنكار ما يرد عليك لقلّة اعتياده، أي: انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي، أو خرج عن نظائره.

و**العجَاب** هو ما جاوز حدّ العجب، والشئ العجيب هو المستغرب الذي يكون على خلاف العادة كقول كفار قريش: **﴿أَجْعَلِ الْأَلَمَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَفِي عُجَابٍ﴾** [سورة ص: ٥].

ثم إنّ العجب قد يكون بمعنى المدح والاستحسان، وهو ما إذا تعلق بمحمود، كقول عائشة في الصحيحين **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**، واللفظ للبخاري، قالت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ، فِي تَعْلِيهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»، ومنه قول النبي ﷺ في حديث صهيب: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَصَابَتَهُ سَرَاءُ شُكْرٍ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءُ، صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ».

وأَكْبَرُ الْآيَاتِ ^(١) الدَّالَّةُ ^(٢) عَلَى قُدْرَةِ ^(٣)

وقد يكون بمعنى الذم والإنكار، وهو مراد المصنف هنا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ

إِذَا كُنَّا تُرَابًا لَّأَنَّا لَفِيَ خَلْقٍ بِدِيدٍ﴾ [سورة الرعد: ٥].

ومعنى العبارة: من أعظم ما يتعجب به الشخص مما جاوز حدَّ العجب هذا الأمر الذي سيأتي، والمصنف لا يتعجب من هذه الأصول الستة، وإنما يتعجب من أن الله يَبْنِها غاية البيان وغلط الناس فيها، أي: أن سبب التعجب هو وضوح هذه الأصول وغفلة الناس عنها، وهو أمر عجيب حقاً، فكيف يبيِّن الله ذلك البيان، ويخاطب بها الناس، وأكثر المخاطبين لا يعقلون من هذا شيئاً، ولكن «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، ثُمَّ يَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

والعجب نوعان: أحدهما أن يكون صادراً عن خفاء الأسباب على المتعجب فيندهش له ويستعظمه ويتعجب منه وهذا النوع مستحيل على الله؛ لأن الله لا يخفى عليه شيء.

الثاني: أن يكون سببه خروج الشيء عن نظائره أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجب وهذا هو الثابت لله تعالى.

انظر لسان العرب (٩/ ١٥) والقاموس المحيط (ص/ ١١٢) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ١٢٣) وشرح لمعة الاعتقاد لابن عثيمين (ص/ ١٢٤) وشرح الأصول الستة للشيخ برجس (ص/ ٤).

(١) أي: من أعظم الآيات، وهي جمع آية، وهي العلامة الظاهرة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَكَاتِ

وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [سورة الشورى: ٢٩].

وآيات الله جلَّ وعلا تنقسم إلى قسمين:

(أ) آيات متلوَّة، وهي القرآن، وكلام الله عز وجلَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ

ءَايَاتِ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ. وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [سورة آل عمران: ١٠١].

(ب) آيات مرئية، وهي المخلوقات، كالشمس والقمر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْبَلَدُ وَالنَّهَارُ

وَاللَّيْلُ وَالنَّجْمُ لَا تَسْجُدُ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ

﴾ [سورة فصلت: ٣٧]. انظر المفردات للراغب (ص/ ٧٦).

(٢) أي: التي تدل وترشد على قدرة الرب جلَّ وعلا، والدليل هو المرشد إلى المطلوب.

(٣) القُدْرَةُ صفة ذاتية ثابتة لله عزَّ وجلَّ بالكتاب والسنة، لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

[سورة البقرة: ٢٠].

الملك^(١) الغلاب^(٢)

وفي صحيح مسلم عثمان بن أبي العاص الثقفِي، أَنَّهُ شَكَاَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعًا يَجِدُهُ فِي جَسَدِهِ مُنْذُ أَسْلَمَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَغَ يَدُكَ عَلَى الَّذِي تَأَلَّمَ مِنْ جَسَدِكَ، وَقُلْ بِاسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَعُوذُ بِاللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ».

قال الخطابي: "ووصف الله نفسه بأنه قادرٌ على كلِّ شيءٍ أَرادَهُ، لا يعترضه عجز ولا فتور، وقد يكون القادر بمعنى المقدّر للشيء، يقال: قَدَّرْتُ الشيءَ وَقَدَّرْتُهُ؛ بمعنى واحد".

والظاهر أَنَّ المصنف يريد إثبات **القدرة** لله جل وعلا على هداية من يشاء، ومنعها من يشاء من عباده، لأن ما ظهر من جهل المجتمع لهذه الأصول والعمل بخلافها على الرغم من شدة بيانها هذه من أكبر الآيات الدالة على قدرة الله وحكمته، فإنه يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ بِمَا تيسَّرَ لَهُ مِنَ الأدلَّةِ الَّتِي تُبَيِّنُ لَهُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالصَّدَقَ مِنَ الْكُذْبِ. كما في الحديثِ الصَّحِيحِ الإلهي: «يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِيَكُمْ».

قال ابن القيم: "**من آياته الباهرة** أن يعمى عن هذه الآيات **الواضحة البينة** من شاء من خلقه، فلا يَهْتَدِي بِهَا وَلَا يبصرها لمن هُوَ وَاَقِفٌ فِي الْمَاءِ إِلَى حُلْقِهِ وَهُوَ يَسْتَغِيثُ مِنَ الْعَطَشِ وَيَنْكُرُ وَجُودَ الْمَاءِ، وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ يعرف الله عز وجل ويشكر ويحمد ويتضرع إليه وَيَسْأَلُ".

انظر صفات الله عز وجل لعلوي سقاف (ص/ ٢٧٦) وشأن الدعاء للخطابي (ص/ ٨٥) وشرح الشيخ برجس (ص/ ٤) والداء والدواء (ص/ ٢٨٤) والاستقامة (٢/ ٥١) ومنهاج السنة (٧/ ٤٢٠) ومفتاح دار السعادة (١/ ٢٠٤).

(١) الملك اسم لله جلَّ وعلا، لقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ﴾ [الحشر: ٢٣]. وفي الصحيحين عن أبي هريرة **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّيِّئَ بِمِجْنِيهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَتَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ».

والملك المالك: الذي له الملك فهو الموصوف بصفة الملك وهي صفات العظمة والكبرياء، والقهر، والتدبير، الذي له التصرف المطلق، في الخلق والأمر والجزاء.

وله جميع العالم العلوي والسفلي، كلهم عبيد، ومماليك، ومضطرون إليه وهو الأمر الناهي المعز المذل الذي يصرف أمور عباده كما يحب، ويقلبهم كما يشاء.

انظر تفسير أسماء الله الحسنی للسعدي (ص/ ١٦) وصفات الله لسقاف (ص/ ٣٢٦).

(٢) صفة مبالغة من (غلب) أي: كثير الغلبة، وهي صفة ذاتية ثابتة لله عزَّ وجلَّ بالكتاب والسنة؛ فالله غالب =

سِتَّةُ أَصُولٍ (١) بَيْنَهَا اللَّهُ تَعَالَى بَيَانًا وَاضِحًا (٢) لِلْعَوَامِ (٣)

على أمره، ولا غالب له، لقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَ بَيْنَنَا وَأَنْتَ لَكِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [سورة

المجادلة: ٢١]. ﴿وَاللَّهُ عَلَّامٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة يوسف: ٢١].

قال ابن كثير: "أَيُّ: إِذَا أَرَادَ شَيْئًا فَلَا يُرَدُّ وَلَا يُنَاقِ وَلَا يُجَالَفُ، بَلْ هُوَ الْغَالِبُ لِمَا سِوَاهُ."

وقال حَسَّانُ بن ثابت: همت سخيئة أن تغالب ربها *** فليغلبن مغالب الغلاب

وقال البيهقي: "وَمَعْنَاهُ يُكْرَهُ عَلَى مَا يُرِيدُ، وَلَا يُكْرَهُ عَلَى مَا يُرَادُّ".

وأما اسم (الغلاب) أو (الغالب) فلم يثبت كونهما من أسماء الله سبحانه، ولكنه يجوز من باب الأخبار إطلاقها على الله جلَّ وعلا كما فعله المصنف.

انظر صفات الله لعلوي سقاف (ص/ ٢٦٤) وتفسير ابن كثير (٤/ ٣٢٤) والصحيحة للألباني (٤/ ٦١٩) برقم (١٩٧٠) والأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٣١٤).

(١) جمع أصل، وقد تقدم بيانه، وإنما ذكر هذه الأصول مع وجود أصول آخر لأهميتها ولإعراض الناس عنها.

قال الشيخ برجس: "واقصر الشيخ على هذه الأصول الستة لسببين:

الأول: لأن المخالفة من أهل زمانه لهذه الأصول كانت شديدة على الرغم من شدة وضوحها.

والثاني: أن هذه الأصول الستة هي أهم ما يقوم عليه الدين الصحيح وبالخلل فيها يكون الخلل في دين الناس سواء كان هذا الخلل كلياً أو جزئياً ولهذا خص هذه الأصول بالذكر."

شرح الأصول الستة (ص/ ٤).

(٢) لأنها من أصول الدين، وقد قال الله تعالى: ﴿وَوَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى

لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة النحل: ٨٩]. وقال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ دَاخِلُوا فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلَمَ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُنَمَّا أُنْمَاكُمْ مَا

فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ نَفْسٍ وَنُفَرٍّ لَكُمْ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [سورة الأنعام: ٣٨].

قال شيخ الإسلام في درء التعارض (١/ ٢٦): "فإن المسائل التي هن من أصول الدين التي تستحق أن

تسمى أصول الدين - أعني الدين الذي أرسل الله به رسوله، وأنزل به كتابه - لا يجوز أن يقال: لم ينقل عن

النبي ﷺ فيها كلام، بل هذا كلام متناقض في نفسه، إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم

أمور الدين، وأنها مما يحتاج إليه الدين."

(٣) أي: بالأسلوب الذي يفهمه العوام، فكيف بمن فوقهم من طلبة العلم بل كيف بمن أعلى من هؤلاء وهم

العلماء. وليس المراد أن ذلك خاص بهم، بل مراده أن تلك الأصول الستة واجبة على الجميع، وأنها واضحة =

فَوْقَ مَا يَظُنُّ الظَّانُّونَ،^(١) ثُمَّ بَعْدَ هَذَا^(٢) غَلِطَ^(٣) فِيهَا^(٤)

لعموم الناس.

والعوام جمع عامي، وهو الذي لا يبصر طريقه وسلوكه.

قال ابن عثيمين: "العامي المحض ما يستفيد شيئاً ولا يفيد".

وأما الأمي فهو الذي لا يكتب، ولا يقرأ المكتوب.

انظر شرح العلامة الجامي (ص/٣) وشرح برجس (ص/٥) ولسان العرب (٩/٤٠٩) والتعليقات البهية على الأصول الستة (ص/١١٩) والشرح الممتع (١٥/٢٨٢) وشرح الأصول الستة للمصلح (١/٢) الشاملة.

(١) أي: فوق ما يتصوره المتصورون، والظن هو العلم بغير اليقين، وقد تقدم تعريفه، وقد يأتي بمعنى اليقين،

كقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيَّ رَاجِعُونَ﴾ [سورة البقرة: ٤٦].

(٢) أي: بعد هذا البيان والإيضاح، الذي لا يتوقع بعده وقوع الخطأ، لأنه كان بياناً واضحاً، وما كان بيانه واضحاً ساطعاً يدركه عوام الناس ولا يحتاج إلى علماء وأفاض فإن المتوقع فيه ألا يكون فيه غلط، وألاً يغفل عنه، وألاً يقع فيه خلاف؛ لوضوحه وظهور أدلته وآياته.

شرح الأصول الستة للمصلح (١/٢) الشاملة.

(٣) أي: أخطأ وجه الصواب. انظر المعجم الوسيط (٢/٦٥٨).

(٤) أي: في فهم هذه الأصول الستة، وسبب غلطهم عدم دراستهم للكتاب والسنة، وأنهم لم يرفعوا رؤوسهم ليتعلموا ما جاء به النبي ﷺ، واشتغلوا بعلوم أخرى قد تكون نافعة، وقد تكون ضارة - الاشتغال بها - ولكن أهمل هذا الأصل العظيم ومعرفة ما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام في هذا الباب.

قال ابن الوزير: "علمت بالتجربة الضرورية في نفسي وغيري أن أكثر جهل الحقائق إنما سببه عدم الاهتمام بتعرفها على الإنصاف لا عدم الفهم، فإن الله وله الحمد قد أكمل الحجة بالتمكين من الفهم، وإنما أتى الأكثر من التقصير في الاهتمام، ألا ترى أن المهتمين بمقاصد المنطقيين والمتكلمين يفهمونها وإن دقت مع الصبر وطول الطلب، فكيف لا يفهم طالب الحق مقاصد الأنبياء والمرسلين والسلف الصالحين مع الاهتمام بذلك، وبذل الجهد في طلبه، وحسن القصد".

انظر شرح الأصول الستة للعلامة الجامي (ص/٣) وإيثار الحق على الخلق (ص/٢٩).

كثيْرٌ من أذكياءِ العالمِ،^(١) وعُقلاءِ بني آدَمَ،^(٢) إِلَّا أَقْلَ الْقَلِيلِ.^(٣)

(١) الأذكياء جمع ذكي، وهو من اتصف بصفة الذكاء، وهي سرعة الفطنة، وحدة القلب، وهي نعمة إذا كانت مع التقوى والإسلام، وإلا فقد قال الذهبي **رَحِمَهُ اللَّهُ**: (لَعَنَ اللَّهُ الذَّكَاءَ بِلَا إِيْمَانٍ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْبَلَادَةِ مَعَ التَّقْوَى)، ولا صلة بين الذكاء والإيمان، إنما الصلة بين الزكاء والإيمان؛ لأن الزكاء في القلب، والذكاء في الفهم.

ولقد أحسن من قال:

هَتَفَ الذَّكَاءُ وَقَالَ لَسْتُ بِنَافِعٍ إِلَّا بِتَوْفِيقِي مِنَ الْوَهَّابِ

والعالم هو ما سوى الله من المخلوقات، والمراد به هنا مكلفوا العالم، وهم الجن والإنس. قال شيخ الإسلام: "أَوْتُوا ذَكَاءً وَمَا أُوتُوا زَكَاءً وَأُعْطُوا فَهُومًا وَمَا أُعْطُوا عُلُومًا وَأُعْطُوا سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْتِدَةً ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْتِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾". انظر سير أعلام النبلاء (١٤/٦٢) (١٨/٥٨) ومجموع الفتاوى (٥/١١٩).

(٢) العقلاء جمع عاقل، من العقل وهو في اللغة الإمساك والمنع، وهي صفة قائمة في نفس الإنسان التي تعقل، ومحله القلب، وله اتصال بالدماغ، يقول تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آفَافًا يَسْمَعُونَ بِهَا فَلَمْ يَهْتَأَ إِلَى الْأَبْصَارِ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴿٦١﴾﴾ [سورة الحج: ٤٦].

والعاقل الذي يحبس نفسه، ويرده عن هواها، فلا بد من العقل العلم والعمل. قال شيخ الإسلام: "فَالْعَقْلُ لَا يُسَمَّى بِهِ جُرْدُ الْعِلْمِ الَّذِي لَمْ يَعْمَلْ بِهِ صَاحِبُهُ. وَلَا الْعَمَلُ بِلَا عِلْمٍ؛ بَلْ إِنَّمَا يُسَمَّى بِهِ الْعِلْمُ الَّذِي يُعْمَلُ بِهِ وَالْعَمَلُ بِالْعِلْمِ وَهَذَا قَالَ أَهْلُ النَّارِ: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾". انظر مجموع الفتاوى (٩/٢٨٦-٢٨٥) والتمهيد لابن عبد البر (٦/٣٢٢).

(٣) يعني: غلط فيها كثير إلا أقل القليل الذين لم يغلطوا فيها، والقلة صفة ملازمة دائماً في الغالب لأهل الحق، وهذا واضح في آيات الله تعالى وأهل الحق وإن كانوا قلة في العدد ولكنهم في قوة الإيمان أكثر من أهل الشرك والكفر، قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣].

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

قال العلامة الشاطبي: "وَهَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ فِي الْخَلْقِ؛ أَنَّ أَهْلَ الْحَقِّ فِي جَنْبِ أَهْلِ الْبَاطِلِ قَلِيلٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ مُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣]، وَلِيُنْجِزَ اللَّهُ مَا وَعَدَ بِهِ نَبِيِّهِ ﷺ مِنْ عَوْدِ وَصْفِ الْغُرَبَةِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْغُرَبَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ فَقْدِ الْأَهْلِ أَوْ

=



فَلَيْتَهُمْ، وَذَلِكَ حِينَ يَصِيرُ الْمَعْرُوفُ مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا، وَتَصِيرُ السُّنَّةُ بِدْعَةً وَالْبِدْعَةُ سُنَّةً، فَيَقَامُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ بِالتَّخْرِيبِ وَالتَّعْنِيفِ، كَمَا كَانَ أَوَّلًا يُقَامُ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعَةِ طَمَعًا مِنَ الْمُبْتَدِعِ أَنْ تَجْتَمِعَ كَلِمَةُ الضَّلَالِ، وَيَأْتِي اللَّهُ أَنْ تَجْتَمِعَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَلَا تَجْتَمِعُ الْفِرْقُ كُلُّهَا عَلَى كَثْرَتِهَا عَلَى مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ عَادَةً وَسَمْعًا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تُنْبِتَ جَمَاعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لِكَثْرَةِ مَا تُنَاوِشُهُمُ الْفِرْقُ الضَّالَّةُ وَتُنَاصِبُهُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبُغْضَاءُ؛ اسْتِدْعَاءً إِلَى مُوَافَقَتِهِمْ، لَا يَزَالُونَ فِي جِهَادٍ وَنِزَاعٍ، وَمُدَافَعَةٍ وَقِرَاعٍ، آتَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَبِذَلِكَ يُضَاعِفُ اللَّهُ لَهُمُ الْأَجْرَ الْجَزِيلَ وَيُثَبِّتُهُمْ".

وقال العلامة عبد الرحمن بن حسن: "والناجون - وإن كانوا أقلَّ القليل - فهم السواد الأعظم، فإنهم الأعظمون قدرًا عند الله وإن قلوا. فليحذر المسلم أن يغتر بالكثرة، وقد اغتر بهم كثيرون، حتى بعض من يدعي العلم اعتقدوا في دينهم ما يعتقده الجهال الضلال، ولم يلتفتوا إلى ما قاله الله ورسوله. "

انظر شرح الأصول الستة للمصلح (٢/١) الشاملة ورقة عيون الموحيدين (ص/٢٨) ومفتاح دار السعادة (١٤٧/١) ومدرج السالكين (٣/١٧٥) الاعتصام للشاطبي (١/٣٠).

[الأصلُ الأوَّلُ: الإِخْلَاصُ] ^(١)(الأُصْلُ الأوَّلُ): ^(٢)

(١) نصَّ على كون الإخلاص أصلاً لجماعة من أهل العلم، كشيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن عبد الهادي، والسعدي، والعلامة الفوزان، والعلامة النجدي وغيرهم.

قال شيخ الإسلام: "فَإِذَا كَانَ أَصْلُ الْعَمَلِ الدِّينِيِّ هُوَ إِخْلَاصُ الدِّينِ لِلَّهِ وَحْدَهُ فَالشَّيْءُ الْمُرَادُ لِنَفْسِهِ هُوَ الْمَحْبُوبُ لِدَانِهِ". **وقال أيضاً:** "إِخْلَاصُ الدِّينِ لِلَّهِ هُوَ الدِّينَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ سِوَاهُ، فَهُوَ الَّذِي بَعَثَ بِهِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مِنَ الرُّسُلِ، وَأَنْزَلَ بِهِ جَمِيعَ الْكُتُبِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ أَيْمَةُ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَهَذَا هُوَ خُلَاصَةُ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ وَهُوَ قُطْبُ الْقُرْآنِ الَّذِي تَدُورُ عَلَيْهِ رَحَاهُ".

وقال العلامة الفوزان: "هذا أصل الأصول، وقاعدة الدِّينِ، وهذا هو المعترك بين الأنبياء وبين الأمم، فالأنبياء يريدون أن يصححوا هذا الأصل الذي خلق الله الخلق من أجله، وربط سعادتهم به".

انظر التحفة العراقية (ص/٦٣) (ص/٥٩) ومجموع الفتاوى (١١/٥٨٥) (٢٧/١٤٨) والصارم المنكي (ص/٣٦) وشرح الأصول الستة للعلامة الفوزان (ص/١٤٠) والتعليقات البهية على الرسائل العقدية للنجدي (ص/١٢٠) والفتاوى السعدية (٧/ضمن المجموعة الكاملة).

(٢) بدأ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى بأصل الإخلاص لأنه أصل الأصول، وشرط من شروط (لا إله إلا الله)، وشرط في قبول الأعمال، وبه يتميز المؤمن عن المشرك، وهو حقيقة دين الإسلام.

والإخلاص **لغة:** مأخوذ من مادة (خ، ل، ص) وهي تدل على التنقية والتهذيب.

نقول: أخلصت السمن: أي جعلته خالصاً، فهو بمعنى التخليص.

واصطلاحاً: له إطلاقان في كتب أئمة التوحيد:

الأول: هو تصفية العمل عن ملاحظة المخلوقين، وهو نقيض الرياء والسمعة، فعلى هذا فهو قسم من توحيد الألوهية، وذلك لأنه أحد ركني التوحيد، وضده الرياء والسمعة، فإن التوحيد أعم من الإخلاص، وركناه الصدق والإخلاص، وهذا هو ظاهر كلام ابن القيم.

في مدارج السالكين لابن القيم: "قَالَ صَاحِبُ الْمَنَازِلِ: الْإِخْلَاصُ: تَصْفِيَةُ الْعَمَلِ مِنْ كُلِّ شَوْبٍ. أَي: لَا يُبَازِجُ عَمَلُهُ مَا يَشُوبُهُ مِنْ شَوَائِبِ إِرَادَاتِ النَّفْسِ إِمَّا طَلَبُ التَّزَيُّنِ فِي قُلُوبِ الْخَلْقِ، وَإِمَّا طَلَبُ مَدْحِهِمْ، =

إخلاص الدين لله تعالى^(١)

وَالْهَرَبُ مِنْ ذَمِّهِمْ، أَوْ طَلَبُ تَعْظِيمِهِمْ، أَوْ طَلَبُ أَمْوَالِهِمْ أَوْ خِدْمَتِهِمْ وَمَحَبَّتِهِمْ وَقَضَائِهِمْ حَوَائِجَهُ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْعِلَلِ وَالشَّوَائِبِ، الَّتِي عَقَدَ مُتَفَرِّقَاتِهَا هُوَ إِزَادَةُ مَا سِوَى اللَّهِ بِعَمَلِهِ، كَأَنَّا مَا كَانَ."

قال ابن القيم: "الإخلاص عدم انقسام المطلوب. والصدق عدم انقسام الطلب. **فحقيقة الإخلاص:** توحيد المطلوب. وحقيقة الصدق: توحيد الطلب والإرادة. ولا يشمران إلا بالاستسلام المحض للمتابعة. فهذه الأركان الثلاثة: هي أركان السير، وأصول الطريق التي من لم يبين عليها سلوكه وسيره فهو مقطوع. وإن ظن أنه سائر، فسيره إما إلى عكس جهة مقصوده، وإما سير المقعد والمقيد، وإما سير صاحب الدابة الجموح. كلما مشت خطوة إلى قدام رجعت عشرة إلى الخلف.

فإن عدم الإخلاص والمتابعة: انعكس سيره إلى خلف. وإن لم يبذل جهده ويوحد طلبه: سار سير المقيد. وإن اجتمعت له الثلاثة: فذلك الذي لا يجارى في مضمار سيره. وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. والله ذو الفضل العظيم."

والثاني: يرادف معنى التوحيد، فإن الإخلاص بهذا الاعتبار هو التوحيد، قال الحافظ الحكمي: "الإخلاص هُوَ تَصْفِيَةُ الْعَمَلِ بِصَالِحِ النَّيَّةِ عَنْ جَمِيعِ شَوَائِبِ الشُّرْكِ." وهذا هو مراد المصنّف، بدليل قوله: (وضده الشُّرك)، وسيأتي توضيحه بعد قليل.

ركنا الإخلاص:

قال شيخ الإسلام: "الإخلاص: محبة الله، وإرادة وجهه".

انظر معارج القبول (٥٢٣/٢) ومدارج السالكين لابن القيم (٩٣/٢) (٩٧/٢) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٦١٧/١١) (٢٤٥/٢٢) والدرر السنية (٢٩٦-٢٩٥/٢) (٢٠٨/٢).

(١) معنى إخلاص الدين لله تعالى: أن يخلص العبد لله، في أقواله، وأفعاله، وإرادته، ونيته، وهذه هي: الحنيفية ملة إبراهيم التي أمر الله بها عباده كلهم، ولا يقبل من أحد غيرها، وهي: حقيقة التوحيد والإسلام. وَالْمُرَادُ بِالذِّينِ هُنَا: جَمِيعُ مَا أَرْسَلَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ؛ اعْتِقَادِيَّةً كَانَتْ، أَمْ قَوْلِيَّةً، أَمْ فِعْلِيَّةً.

قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ (٥) [البينة] قال أبو السعود: "أي: جاعلين دينهم خالصاً له تعالى، أو جاعلين أنفسهم خالصةً له تعالى في الدين خُنَفَاءَ مائلين عن جميع العقائد الزائغة إلى الإسلام".

والتوحيد لغة: من: وَحَدَ يَوْحُدُ توحيداً، ووزن (فَعَلَ) يأتي لمعان منها: نسبة الشيء إلى أصل الفعل، =

كفَسَقَتْ زَيْدًا، أو كَفَرَتْه: نسبته إلى الفسق، أو الكفر.

وهذه الكلمة من هذا الباب، فالتوحيد لغة: نسبة الرَّبِّ إلى الوحدانيَّة، تقول: وَحَّدَ اللهُ أي: نسبت الوحدانيَّةَ إليه، ويؤَيِّده ما ورد في تهذيب اللغة للأزهري (١٩٢/٥): أن الفراء قال: "والله الواحد الأحد ذو الوحدانيَّة والتوحد."

وقيل: جعل الشيء واحداً، وانتقده السفاريني وصديق حسن خان وقالوا: إن التوحيد تَفْعِيلٌ لِلنَّسَبَةِ كَالْتَصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، لَا لِلْجَعْلِ فَمَعْنَى وَحَّدَ اللهُ نَسَبْتُ إِلَيْهِ الْوَحْدَانِيَّةَ، لَا جَعَلْتُهُ وَاحِداً، فَإِنَّ وَحْدَانِيَّةَ اللهِ - تَعَالَى - ذَاتِيَّةٌ لَهُ لَيْسَتْ بِجَعْلٍ جَاعِلٍ. وأجيب بأن المراد بالجعل هنا أي: جعله في اعتقاده. واصطلاحاً: إفراد الله جلَّ وعلا بما يختصُّ به من الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

ولما تتبع العلماء أدلة التوحيد من الكتاب والسنة اتفقوا على تقسيمه، لأن القرآن ورد فيه تارة إقرار قريش له، وتارة إنكارهم، فدلَّ على أن نوع الذي تنكره قريش غير الذي تقرُّه، كما أن منه مفطور على الإنسان لا يحتاج إلى بيان واضح ومنه غير ذلك، والتتبع والاستقراء التام من الأدلة التي تفيد اليقين.

وجه تقسيمه أن من التَّوْحِيدِ ما يتعلَّقُ بأفعال الله، ومنه ما يتعلق بأفعال المخلوقين، فتوحيد العبد لخالقه فيما يتعلق بأفعال الله فهو توحيد الربوبية، وتوحيد العبد لربِّه فيما يتعلق بأفعاله التي يتقرَّب بها إلى الله فهو توحيد الألوهية.

فعلى هذا لا تعارض بين قولنا: التوحيد إفراد الله، وبين قولنا: إنه ينقسم إلى ثلاثة، لأن التقسيم محلُّه كيفية توحيد العبد ربِّه، وأوجه استحقاق الله له تعالى، إذ لم يقل أحد من المسلمين: إن الآلهة ثلاثة، والشيء الواحد مع كونه واحداً قد ينقسم إلى أكثر من واحد باعتبارات مختلفة، كصلاة الخوف، فهي صلاة واحدة وتنقسم إلى خمسة أقسام باعتبار كَيْفِيَّاتِهَا، وهذا لا ينكره إلا مكابر ومعانِد، على أن المنكر لتقسيم التوحيد لو تأمَّل كتب أئمَّته كجوهرية التوحيد للباجوري لوجد تقسيم ذلك.

وللعلماء مسالك في تقسيم التَّوْحِيدِ، فمنهم من يقسِّم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: توحيد الربوبية: وهو إفراد الله بأفعاله كالخلق والرِّزْق والإحياء وغير ذلك.

والثاني: توحيد الألوهية: وهو إفراد الله عز وجل بالعبادة، أو بأفعال العباد التي يتقربون بها إلى الله سبحانه.

والثالث: توحيد الأسماء والصفات: وهو إفراد الله سبحانه وتعالى بما سمَّى الله به نفسه ووصف به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ في كمال المعنى، لأن الكمال فيها لله وحده دون من سواه.

ومنهم من حذف القسم الثالث لدخوله في القسم الأول، كالصنعاني في تطهير الاعتقاد، وأشار إليه العلامة الفوزان في الإرشاد، كما تقدم.

ومن العلماء من قسَّم إلى قسمين، ويوجد هذا كثيراً في بعض كلام الشيخين وأئمة الدعوة:

وَحَدَهُ^(١) لَا شَرِيكَ لَهُ^(٢)، وَبَيَّنَ ضِدَّهُ^(٣)

الأول: توحيد المعرفة والإثبات، ويقال: التوحيد العلمي الخبري الاعتقادي وهو المتضمن إثبات صفات الكمال لله عزَّ وجلَّ وتنزيهه فيها عن التشبيه والتَّمثِيل وتنزيهه عن صفات النَّقْص، وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات.

والثاني: توحيد الإرادة والطلب والقصد وهو عبادة الله وحده لا شريك له وتجريد محبته والإخلاص له وخوفه ورجاؤه والتوكل عليه، وألا يجعل له عدلاً في شيء من الأشياء وهو توحيد الألوهية. ومنهم قَسَم إلى أربعة، نظراً إلى كلمة التوحيد بدون إضافتها إلى لفظ الجلالة، وزادوا توحيد المتابعة، أي: متابعة النبي ﷺ، وهذا من باب توحيد المرسل، لا المرسل. وأشار إلى هذا ابن القيم في مدارج السالكين (٣٧٨/٢)، وابن أبي العز في شرح الطحاوية.

قال شيخ الإسلام: "يُحَقِّقُ قَوْلَهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ وَتَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْإِلَهِيَّةُ تَتَضَمَّنُ الرُّبُوبِيَّةَ، وَالرُّبُوبِيَّةُ تَسْتَلْزِمُ الْإِلَهِيَّةَ."

انظر الدرر السنية (٢٩٣/٢) ومدارج السالكين (٩٧/٢) وشرح الواسطية للهـراس (ص/٥٤) والتنبيهات السنية على الواسطية (ص/٢٦٢) ومجموع الفتاوى (١٥٢/١٠) (٧٤/٣) (٢٨٤/١٠) وتفسير أبي السعود (١٨٥/٩) ولوامع الأنوار (٥٦/١) والدِّين الخالص (٢٠٣/١) والقول السديد للسعدي (ص/١٧) والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد (ص/١٤٢) ومذكرة التوحيد للعلامة عبد الرزاق عفيفي (ص/٢٧).

(١) تأكيد لمعنى التوحيد، ففيه الإشارة إلى ركن الإثبات.

(٢) تأكيد لمعنى نفي الشرك، ففيه الإشارة إلى ركن النفي، وهما ركننا (لا إله إلا الله).

قال الشيخ زيد المدخلي: لكلمة الإخلاص ركنان هما *** نفي وإثبات فاحفظنهما

(٣) أي: عكسه وخلافه الذي ينافي الإخلاص، والضد في اللغة يقع على معنيين متضادين، فالعقل ضدَّ الحمق، والإيمان ضدَّ الكفر، والتوحيد ضدَّ الشرك، والسَّنة ضدَّ البدعة، والطَّاعة ضدَّ المعصية، وأدعى بعض أهل اللغة أن الضد يأتي بمعنى المثل، قال ابن الأنباري: "وهذا عندي قول شاذ لا يُعَوَّل عليه، والذي ادَّعى من موافقة الضدَّ للمثل لم يُقَمَّ عليه دليلاً تصحُّ به حجَّته".

والضدان عند المناطق هما اللَّذَان لَا يَجْتَمِعَانِ وَقَدْ يَرْتَفِعَانِ كَالْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ.

وإنما ذكر المصنف الشرك مع أن مقصوده بيان الإخلاص لأنه بضدها تتبين الأشياء، قال الشيخ سليمان: "فإن الضد لا يعرف إلا بضده. كما قيل: وَالضُّدُّ يُظْهِرُ حُسْنَ الضِّدِّ *** وَبِضِّدِّهَا تَبَيَّنُ الْأَشْيَاءُ"

الذي هُوَ الشَّرْكُ بِاللَّهِ. ^(١)

= فمن لا يعرف الشرك لم يعرف التوحيد وبالعكس".

قلت: ظاهره أنها بيت واحد، وليس كذلك، فقله: (والضد...) عجز لبيت للمنبجي أحد الشعراء المعروفين يقول في وصف شخص:

فألوجه مثل الصبح مبيضٌ *** والشعر مثل الليل مسودٌ
صنفان لما استجمعا حسنا *** والضحك يظهر حسنه الضدُّ

وأما قوله (وبضدها تتبين الأشياء) فهذا من الشعر السائر المعروف لأبي الطيب المتنبي قال:

ونذيمهم وبهم عرفنا فضله *** وبضدها تتبين الأشياء

انظر تيسير العزيز الحميد (ص/ ١٢٠) وحاشية السجاعي على القطر (ص/ ٢٨) والمعجم الوسيط (١/ ٥٣٦) شرح مسائل الجاهلية للشيخ صالح آل الشيخ (ص/ ٦) والأضداد لابن الأنباري (ص/ ٢٧)

^(١) مادة (شرك) تفيد في اللغة أن يكون الشيء بين اثنين، لا ينفرد به أحدهما.

يقال: شاركت فلانا في الشيء، إذا صرت شريكه، قال الله تعالى: ﴿وَأَشْرِكُوا فِي أُمْرِي﴾ [سورة طه: ٣٢].

أي: اجعل شريكي فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ

يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا لَّحْمَدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الزمر: ٢٩].

واصطلاحاً: الشرك عند أهل السنة هو تسوية غير الله بالله فيها هو من خصائص الله، لقول الله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ

إِنْ كُنَّا لَنَفِي صَلَاتِي مَبِينٍ﴾ [٣٧] إِذْ تُسَوِّدُكُمْ رَبِّ الْمَلَكِينَ﴾ [سورة الشعراء: ٩٨].

قال ابن القيم: "حقيقة الشرك هو التشبه بالخالق والتشبيه للمخلوق به."

وهذه التسوية التي حصلت من المشركين إنما كانت في بعض الأشياء التي يستحقها الرب جلّ وعلا، لا في جميعها، إذ لم يوجد أحد سوى بين الله وبين مخلوق في جميع الأشياء.

قال شيخ الإسلام: "وأصل الشرك أن تعدل بالله تعالى مخلوقاته في بعض ما يستحقّه وحده؛ فَإِنَّهُ لم يعدل أحد بالله شيئاً من المخلوقات في جميع الأمور، فَمَنْ عبدَ غَيْرِهِ أو توكلَ عَلَيْهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ بِهِ."

وهذه التسوية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

(١) تسوية تقع في القلب والنيات، فالأصل فيه أنه شرك أكبر مخرج من الملة، وقد يكون أصغر كيسير الرياء والسمعة واعتقاد سببية ما ليس بسبب ونحوها فأصغر.

(٢) تسوية تقع في الأفعال، فهذه قد تكون أكبر كدعاء غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، وقد تكون أصغر كلبس الحلقة والخيط لرفع البلاء أو دفعه، وكتعليق التائبم خوفاً من العين، على أنها سبب.

٣) تسوية تقع في الألفاظ والكلمات، أي: أن يستخدم الألفاظ الخاصة بالله جلّ وعلا في المخلوق، كالحلف بغير الله، وهذا شرك أصغر، وإن صاحبه الاعتقاد صار أكبر. قال ابن القيم: "وَمِنَ الشِّرْكِ بِهِ سُبْحَانَهُ الشِّرْكُ بِهِ فِي اللَّفْظِ، كَالْحَلْفِ بِغَيْرِهِ".

أقسام الشرك:

للشرك تقسيمات باعتبارات مختلفة، فمنها:

الأول: تقسيم الشرك باعتبار حكمه:

الشرك بهذا الاعتبار ينقسم إلى قسمين:

- ١) الشرك الأكبر هو كلُّ شرك أطلقه الشارع وهو يتضمن خروج الإنسان عن دينه.
- ٢) الشرك الأصغر هو كل ما نهى عنه الشرع مما هو ذريعة إلى الشرك الأكبر ووسيلة للوقوع فيه، وجاء في النصوص تسميته شركاً. والفرق بينهما من وجوه:

- أ) أن الأكبر لا يغفره الله لصاحبه إلا بالتوبة، بخلاف الأصغر على الصحيح.
- ب) أن الأكبر محبط لجميع الأعمال بخلاف الأصغر.
- ت) أن الأكبر مخرج من الملة الإسلامية بخلاف الأصغر.
- ث) أن الأكبر يحل النفس والمال بخلاف الأصغر.
- ج) أن الأكبر يخلد صاحبه في النار، بخلاف الأصغر. ويحتمعان في شيئين:

١) أنها من أكبر الكبائر.

٢) أنه يستحق صاحبها الوعيد.

الثاني: تقسيم الشرك باعتبار ما يقع فيه:

فهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ١) شرك الألوهية، وهو اتخاذ مع الله إلهاً، يصرف لهم العبادات، سواء كان هذا المعبود صنفاً، أو ولياً، أو نبياً، أو جنياً.
- ٢) شرك في الربوبية، وهو اعتقاد مساو لله يفعل مثل أفعال الله الخاصة به، كالرزق والإحياء والإماتة وتصرف الكون.
- ٣) شرك في الأسماء والصفات وهو اعتقاد مساو لله في أسمائه وصفاته على الوجه الذي اختص به، وهو الكمال المطلق، وهذا هو شرك التمثيل.

وأما شرك التعطيل فهو تعطيل ذات الرب جلّ ذكره عن أسمائه وصفاته وكماله المقدّس.

وكون أكثر القرآن في بيان هذا الأصل^(١)

وقد أفتى شيخنا بحجى حفظه أن الشرك الذي يكون في الأسماء والصفات لا يكون أصغر، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

الثالث: تقسيم الشرك باعتبار ظهوره وخفائه:

ينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين:

(١) الشرك الجلي، وهو الجلي واضح من جهة ما يقوم به من الظاهر أو من جهة الحكم الشرعي.

(٢) الشرك الخفي هو عكس الجلي.

مسألة: كيفية التخلص من الشرك:

قال شيخ الإسلام: "وَطَرِيقُ التَّخَلُّصِ مِنْ هَذِهِ الْأَفَاتِ كُلِّهَا الْإِخْلَاصُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ وَلَا يَحْصُلُ الْإِخْلَاصُ إِلَّا بَعْدَ الزُّهْدِ وَلَا زُهُدٌ إِلَّا بِتَقْوَى وَالتَّقْوَى مُتَابَعَةُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ."

انظر الشرك في القديم والحديث (١/١٤١) وحاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد (ص/١٥) الداء والدواء (ص/١٣٤) (ص/٢١٣) والاستقامة لابن تيمية (١/٣٤٤) والمدارج (١/٣٦٨) وفتح المجيد (ص/٦٤٩) والقول المفيد (٢/٩٨) ومجموع فتاوى ابن باز (١/٤٣) وفتاوى اللجنة الدائمة (١/٥١٧) وفتاوى ابن عثيمين (٢/٢٠٢) ومجموع ابن تيمية (١/٩٤) وفتاوى شيخنا العلامة الحجوري (٢/٤).

(١) أي: أن كون أكثر القرآن في بيان هذا الأصل وهو الإخلاص بمعنى التوحيد، حاصل من وجوه شتى، ومن أدلة إخلاص الدين لله تعالى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر ٢-٣]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ [الزمر ١٤]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خُنَفَاءَ﴾ [البينة ٥]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَهُمْ صَافِينَ﴾ (١٤٥) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء ١٤٦].

وفي صحيح البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ".

وفي الصحيحين عَنْ عُبَّانَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِدَلِكِ وَجْهَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ".

من وجوه شتى^(١)

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه".

والحقيقة أن القرآن كله بيان هذا الأصل العظيم، حتى قال العلامة ابن القيم: "بل نقول قولاً كلياً: إن كل آية في القرآن فهي متضمنة للتوحيد، شاهدة به، داعية إليه، فإن القرآن:

إمّا خبر عن الله، وأسمائه وصفاته وأفعاله، فهو التوحيد العلمي الخبري.

وإمّا دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع كل ما يُعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي.

وإمّا أمر ونهي، وإلزام بطاعته في نهيه وأمره، فهي حقوق التوحيد ومكملاته.

وإمّا خبر عن كرامة الله لأهل توحده وطاعته، وما فعل بهم في الدنيا، وما يُكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحده، وإمّا خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبى من العذاب، فهو خبر عمن خرج عن حكم التوحيد".

يقول العلامة أبا بطين رحمه الله تعالى: "وقد تظاهرت دلائل الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، على اشتراط الإخلاص للأعمال والأقوال الدينية، وأن الله لا يقبل منها إلا ما كان خالصاً وابتغي به وجهه، ولهذا كان السلف الصالح يجتهدون غاية الاجتهاد في تصحيح نياتهم، ويرون الإخلاص أعز الأشياء وأشقها على النفس، وذلك لمعرفتهم بالله وما يجب له، وبعمل الأعمال وأقاتها، ولا يهتمهم العمل لسهولته عليهم؛ وإنما يهتمهم سلامة العمل وخلوصه من الشوائب المبطلة لثوابه، والمنقصة له.

قال الإمام أحمد رحمه الله: (أمر النية شديد). وقال سفيان الثوري: "ما عاجلت شيئاً، أشد علي من نيتي لأنها تتقلب علي". وقال يوسف بن إسباط: "تخليص النية من فسادها، أشد على العاملين من طول الاجتهاد". وقال سهل بن عبد الله: "ليس على النفس شيء أشق من الإخلاص، ولأنه ليس لها فيه نصيب". وقال يوسف بن الحسين: (أعز شيء في الدنيا: الإخلاص، وكم أجتهد في إسقاط الرياء عن قلبي، وكأنه ينبت فيه على لون آخر، فيجب على من نصح نفسه أن يكون اهتمامه بتصحيح نيته، وتخليصها من الشوائب، فوق اهتمامه بكل شيء، لأن الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى".

انظر الدرر السنية (٢/ ٢٩٤) مدارج السالكين (٣/ ٤١٧).

(١) أي: حاصل من وجوه شتى متفرقة، وليس من وجه واحد، وهو خبر للـ(كون)، والوجوه التي جاءت

عليها الآيات القرآنية المتضمنة للتوحيد يفهما كل إنسان إلا من كان مجنوناً أو معتوهاً، وهذه الوجوه =

كثيرة منها:

الأول: الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، وأنه عز وجل مختص بهذه العبادة، فلا تجوز أن تصرف لغيره مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا﴾ (آل عمران: ٦٤) وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (الإسراء: ٢٣).

والثاني: بيان أن التوحيد هو دعوة جميع الرسل **عَلَيْهِمُ السَّلَامُ**، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (النحل: ٣٦).

والثالث: أن الله أثبت أنه وحده المتفرد بالالوهية ولا يشركه فيها أحد من المخلوقات لا نبي مرسل ولا ملك مقرب، ومنه قوله تعالى ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (محمد: ١٩) وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ١١٠).

والرابع: مدح الله جل وعلا المؤمنين الموحدين، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾ (٥٧) **وَالَّذِينَ هُمْ يَرْجُونَ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ** (٥٨) **وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ** (٥٩) **وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتَا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَّةٌ عَنْهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ** (٦٠) **أُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْحَيَاتِ لَهُمْ لَهَاسِيقُونَ** (٦١) [سورة المؤمنون: ٥٧-٦١].

والخامس: بيان الله لاختصاصه بالربوبية فوجب إفراده في الالوهية لزوماً لهذا، ولذا احتج الله على الكفار بتوحيد الربوبية ليحققوا توحيد الألوهية في سورة البقرة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ* الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة ٢١-٢٢) وقوله تعالى ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ (قريش: ٣).

والسادس: النهي الصريح المباشر عن الشرك والكفر، كقوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (النساء: ٣٦).

والسابع: تصريح الله بتحريم الشرك، كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (الأنعام: ١٥١)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣٣) [الأعراف].

والثامن: إن الله خاطب عقول الناس وبين لهم أن كل معبود من دون الله تعالى هو معبود نقص لا يملك ما يؤهله لهذه العبودية كما جاء في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْنَهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوهُ مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمُطْلُوبِ﴾ (الحج: ٧).

بكلام يفهمه أبلد العامة. (١)

ثم لما صار على أكثر الأمة (٢) ما صار، (٣) أظهر لهم الشيطان (٤)

والناس: بيان عقوبة المشركين، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ (المائدة: ٧٢).

والعاشر: ذم المشركين، وتقبيح أفعالهم، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ﴾ [سورة الأحقاف: ٥]. ونحو هذا كثير في القرآن، من تتبعه وطلبه يجده.

انظر شرح الأصول الستة للشيخ برجس (ص/ ٣١) وشرح الشيخ باجمال (ص/ ٣٤).

(١) تقدم معنى العامي، وأما البلادة فهي لغة: ضد الذكاء، يقال: فلان بليد، أي: غير ذكي ولا فطن.

واصطلاحاً: هي ضعف الفكر في الأشياء العملية التي تتعلق بحسن التدبير وجودة المعاش ومخالطة الناس والمعاملة معهم. انظر نضرة النعيم (٩/ ٤٠٩٧).

(٢) أي: أمة الإجابة وهم أمة الإسلام والإيمان، وأما أمة الدعوة فهم الذين أدرکوا الإسلام ويدعون إليه.

قال الحافظ: "فَإِنَّ أُمَّتَهُ ﷺ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا أَخَصُّ مِنَ الْآخِرِ أُمَّةُ الْإِتِّبَاعِ، ثُمَّ أُمَّةُ الْإِجَابَةِ، ثُمَّ أُمَّةُ الدَّعْوَةِ فَأَلْوَى: أَهْلُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالثَّانِيَّةُ: مُطْلَقُ الْمُسْلِمِينَ، وَالثَّالِثَةُ: مَنْ عَادَاهُمْ مِمَّنْ بُعِثَ إِلَيْهِمْ". انظر فتح الباري (١١/ ٤١١).

(٣) أي: حين صار على جل الأمة ما صار حصل خلل في هذا الأصل، والذي صار في الأمة هو فشو الجهل، وانتشار أسبابه، والإعراض عن تعلم هدي النبي ﷺ والإدخال في الدين ما أدخل في البدع، كبعد الصوفية والشيعة.

ومقصود المصنّف من عدم ذكره ما صار هو التّهويل والتفخيم، أي: أنه صار في الأمة شيء عظيم ومنكر وخيم لا يُستطاع وصفه، وهو مقصود بلاغي صحيح، ومنه قوله تعالى: ﴿فَغَشَّيْهُمْ مِنَ اللَّيْلِ مَا غَشَّيْهُمْ﴾ (٧٨) [طه]. انظر التعليقات البهية على الرسائل العقدية (ص/ ١٧٢) وشرح الأصول الستة للعلامة الجامي (ص/ ٣٢) وسلم الوصول للعلامة زيد المدخلي (ص/ ٥).

(٤) الشيطان إما أن يكون على وزن فعالن من شاط يشيط بقلب ابن آدم أي مال به وأهلكه، وإما أن يكون على وزن فيعال من شطن أي بعد كأنه بعد عن الخير أو بعد غوره في الشر.

الإخلاص في صورة تنقُّص الصَّالحين^(١)

والمراد بالشیطان هنا جنس شياطين الإنس والجن. ومقصود المصنف هو بيان أن من عادتهم قلب الحقائق لتغريب المساكين، وتسمية الأشياء بغير أسمائها، فإن إبليس هو الذي سمى تلك الشجرة شجرة الخلد، فهذا أول المكر والكيد.

قال ابن القيم: "ومنه ورث أتباعه تسمية الأمور المحرمة بالأسماء التي تحب النفوس مسمياتها، فسموا الخمر: أم الأفراح، وسموا أخاها بلقيمة الراحة، وسموا الربا بالمعاملة، وسموا المكوس بالحقوق السلطانية، وسموا أقيح الظلم وأفحشه شرع الديوان، وسموا أبلغ الكفر، وهو جحد صفات الرب، تنزيها، وسموا مجالس الفسوق مجالس الطيبة".

وقال أيضا: "وإذا تأملت مقالات أهل الباطل رأيتهم قد كسوها من العبارات وتخيروا لها من الألفاظ الرائقة ما يسرع إلى قبوله كل من ليس له بصيرة نافذة وأكثر الخلق كذلك حتى إن الفجار ليسمون أعظم أنواع الفجور بأسماء لا ينبو عنها".

انظر إغاثة اللفهان (١١٢/١) والصواعق المرسلة (٤٣٧/٢) ومفتاح دار السعادة (١٤١/١).

(١) أي: صار المال أنهم يظنون أن من أفرد الله العبادة وأخلص الأعمال له أنه يتنقص الصالحين، ولا يحترمهم ولا يجلبهم، وذلك لأنهم يرون أن نفي الشفاعة التي نفاها القرآن وأن النهي عن دعاء الأنبياء والصالحين، والقول بأنهم لا يقصدون ولا يُدعون للشفاعة ولا لغيرها من المطالب: **تنقص لهم وإبطال لفضلهم وكرامتهم**؛ وذلك لظنهم أن الفضل والكرامة في قصدهم ودعائهم والتعلق عليهم، وكونهم مفرعا وملجأ عند الشدائد والمهمات، ولو عقلوا لعرفوا أن الفضل والكرامة كل الكرامة في عبودية الله والخضوع له؛ والدعوة إلى سبيل، وإبلاغ الرسالة وأداء الأمانة؟ وتحقيق التوحيد، وإسلام الوجوه لبارئها وفاطرها وإلهها الحق.

ومقصودهم من هذا: التنفير عن الإخلاص، لأن المفطور في النفوس محبة الصالحين، وهو جمع صالح، وهو كُلُّ مَنْ صَلَحَتْ سِرِّيَّتُهُ وَعَلَانِيَتُهُ، سواء كان نبيا أو غيره.

قال ابن تيمية: "وَكَذَلِكَ لَفْظُ الصَّالِحِ وَالشَّهِيدِ وَالصَّادِقِ يُذَكِّرُ مُفْرَدًا؛ فَيَتَنَاوَلُ النَّبِيُّ، قَدْ يُذَكِّرُ الصَّالِحَ مَعَ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ}. قَالَ الرَّجَاجُ وَغَيْرُهُ: الصَّالِحُ: الْقَائِمُ بِحُقُوقِ اللَّهِ وَحُقُوقِ عِبَادِهِ".

وهذه فرية قديمة، قد قالوا في أصحاب رسول الله ﷺ أنهم يقولون في عيسى قولا عظيما، كما في حديث أم سلمة في قصة الهجرة إلى الحبشة، كما قالوا في شيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم من العلماء الموحدين، وهذا =

والتقصير في حقوقهم. (١)

ديدن الصوفية في كل الأوقات.

قال شيخ الإسلام: "وَمَنْ نَبِيٍّ عَنْ اتِّخَاذِ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ، وَعَنْ اتِّخَاذِ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا، وَعَنْ الْغُلُوِّ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، فَرَعِمَ أَنَّ هَذَا تَنْقُصٌ وَاسْتِخْفَافٌ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَالْمَلَائِكَةِ، فَهُوَ مِنْ جِنْسِ النَّصَارَى وَأَشْبَاهِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْبَدْعِ".

وقال ابن القيم: "لم تكن حجتهم إلا أن قالوا، كما قال إخوانهم: عاب آلهتنا، فقال هؤلاء: **تنقصتم مشايخنا، وأبواب حوائجنا إلى الله**، وهكذا قال النصاري للنبي ﷺ، لما قال لهم: إن المسيح عبد الله، قالوا: تنقصت المسيح وعبته، وهكذا قال أشباه المشركين لمن منع اتِّخَاذَ الْقُبُورِ أَوْثَانًا تَعْبُدُ، وَمَسَاجِدَ تَقْصُدُ، وَأَمْرَ بَزِيَارَتِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَدْنَى اللَّهِ فِيهِ وَرَسُولُهُ، قالوا: تنقصت أصحابها. فانظر إلى هذا التشابه بين قلوبهم، حتى كأنهم قد تواصلوا به ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]".

انظر مصباح الظلام للشيخ عبد اللطيف (ص/٣٥٤) وتفسير ابن جرير الطبري (٧/٢١١) ومجموع الفتاوى (٧/٥٧) وجامع المسائل (٥/١٠٦) والعقود الدرية (ص/٢٨٣) والمدارج (١/٣٥٠).

(١) أي: في حقوق الصالحين، فمن أخلص الأعمال لله فقد تنقص الصالحين، وهذا قول باطل، وخطأ فاحش، لا يجوز لأحد أن يعتقد، لأن الموحدين لم يهضموا حقوق الصالحين، بل يحترمونها، ويعظمونها كما أَرَادَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، وَأَمَّا الْمُشْرِكُونَ هُمُ الَّذِينَ تَنْقُصُوا الصَّالِحِينَ.

قال شيخ الإسلام: "وإنما يكون منتقضا من نقصهم عن منزلتهم التي جعلهم الله بها". قال العلامة الجامي: "وما هي حقوق الصالحين التي يتهم من أخلص العبادة لله سبحانه وتعالى بأنه ضيعها وأنه قصر في حقوق الصالحين ماهي هذه الحقوق؟ أين جاء ذكرها في كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام حتى شغلت بال كثير من الناس".

قال السعدي: "والناس في معاملة الصالحين ثلاثة أقسام:

الأول: أهل الجفاء الذين يهضمون حقوقهم، ولا يقومون بحقوقهم من الحب والموالة لهم والتوقير والتبجيل. **الثاني:** وأهل الغلو الذين يرفعونهم فوق منزلتهم التي أنزلهم الله بها.

الثالث: وأهل الحق الذين يحبونهم ويوالونهم، ويقومون بحقوقهم الحقيقية، ولكنهم يبرءون من الغلو فيهم، وادعاء عصمتهم، والصالحون أيضا يتبرءون من أن يدعوا لأنفسهم حقا من حقوق ربهم الخاصة".

انظر التعليقات البهية (ص/١٢٣) وجامع المسائل (٥/٩٩) وشرح الأصول الستة للجامي (ص/٣٣) والقول السديد (ص/٧٨).

وَأُظْهِرَ لَهُمُ الشَّرْكَ بِاللَّهِ فِي صُورَةِ مَحَبَّةِ الصَّالِحِينَ^(١)

(١) وهو تجاوز الحد في محبتهم ورفعهم عن منزلتهم التي أنزلهم الله سبحانه وتعالى فيها بحيث يطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله، كمن يطلب من الأولياء قضاء الحاجة، وفك الكربة، وإنجاب الولد، ومنح الرزق، ودفع البلاء، يناديهم ويستغيث بهم ويرجو منهم ذلك ويعتقده بدعوى المحبة والتقدير لهم ومعرفة حقهم، فيقولون: إن استغاثتهم بال صالحين، واستنجداهم بهم اعتراف بفضلهم وإجلال لهم، ومحبتهم، وأنها من تعظيم الصالحين، وهذا موجود في كتبهم.

قال الشيخ سليمان بن عبد الله: "ومن العجب أن اللعين كادهم مكيدة أدرك بها مأموله، فأظهر لهم هذا الشُّرك في صورة محبته ﷺ وتعظيمه، ومحبة الصالحين وتعظيمهم، ولعمر الله إن تبرئتهم من هذا التعظيم والمحبة، هو التعظيم لهم والمحبة، وهو الواجب المتعين. وأظهر لهم التوحيد والإخلاص في سورة بغض النبي ﷺ وبغض الصالحين، والتنقص بهم، وما شعروا أنهم تنقصوا الخالق سبحانه وتعالى، وبخسوه حقه، وتنقصوا النبي ﷺ والصالحين بذلك. أما تنقصهم للخالق تعالى، فلأنهم جعلوا المخلوق العاجز مثل الرب القادر في القدرة على النفع والضرر. وأما بخسهم حقه تعالى، فلأن العبادة بجميع أنواعها حق لله تعالى، فإذا جعلوا شيئاً منها لغيره، فقد بخسوه حقه. وأما تنقصهم للنبي ﷺ وللصالحين، فلأنهم ظنوا أنهم راضون منهم بذلك أو أمروهم به وحاشا لله أن يرضوا بذلك أو يأمروا به، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾".

وقال المصنف: "ولا ننكر كرامات الأولياء، ونعترف لهم بالحق وأنهم على هدى من ربهم، مهما ساروا على الطريقة الشرعية، والقوانين المرعية؛ إلا أنهم لا يستحقون شيئاً من أنواع العبادات، لا حال الحياة، ولا بعد الممات؛ بل يطلب من أحدهم الدعاء في حال حياته، بل ومن كل مسلم، فقد جاء في الحديث: (دعاء المرء المسلم مستجاب لأخيه)" والحديث في مسلم.

انظر شرح الأصول الستة للعلامة الفوزان (ص/٢٠) وسلم الوصول للشيخ زيد المدخلي (ص/٦) وتيسير العزيز الحميد (ص/٢١٧) والدرر السنينة (١/٢٣١) (١١/٥٦٦) وإغاثة اللهفان (١/٢١٢) ورسالة العبادة للعلامة أبا بطين.

وَاتَّبَاعِهِمْ^(١)

(١) أي: أتباع الصالحين، والذي أشكل على كثير من الأذكياء هم عدم الفرق بين محبة الصالحين مع الله، ومحبتهم في الله، فالأول شرك أكبر، والثاني عبادة، قال ابن القيم: "والفرق بين الحب في الله والحب مع الله وهذا من أهم الفروق وكل أحد محتاج بل مضطر إلى الفرق بين هذا وهذا فالحب في الله هو من كمال الإيمان والحب مع الله هو عين الشرك."

فحقيقة المحبة مع الله هي التي يسوي المحب فيها بين محبته لله ومحبته للنبي الذي اتخذته من دونه. انظر شرح الأصول الستة للعلامة الجامي **رَحْمَةُ اللَّهِ** (ص/ ٣٤) وكتاب الروح (ص/ ٢٥٣) والجواب الكافي (ص/ ١٩٠ و ١٩٩).

بعض المسائل الملحققة:

(١) شروط قبول العمل:

يشترط في قبول العمل شرطان:

الأول: إخلاص الدين له.

والثاني: موافقة أمره الذي بعث به رُسُلُهُ.

قَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ قَالَ: أَخْلَصُهُ وَأَصُوبُهُ، قَالُوا يَا أَبَا عَلِيٍّ: مَا أَخْلَصُهُ وَأَصُوبُهُ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ الْعَمَلُ خَالِصًا وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يَقْبَلْ وَإِذَا كَانَ صَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يَقْبَلْ حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا؛ وَالْخَالِصُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ عَلَى السَّنَةِ.

والناس في هذين الأصلين على أربعة أقسام:

الأول: أهل الإخلاص والمتابعة: فأعمالهم كلها لله، وأقوالهم ومنعهم وإعطاؤهم وحبهم وبغضهم كل ذلك

لله - تعالى -، لا يريدون من العباد جزاء ولا شكورًا، عدوا الناس كأصحاب القبور، لا يملكون ضرًا ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياة ولا نشورًا.

والثاني: من لا إخلاص له ولا متابعة له، وهؤلاء شرار الخلق.

والثالث: من هو مخلص في أعماله، لكنها على غير متابعة الأمر، كجهال العباد، والمتسبين إلى الزهد والفقر،

وكل من عبد الله على غير مراده. والشأن ليس في عبادة الله فقط، بل في عبادة الله كما أراد الله.

والرابع: من أعماله على متابعة الأمر، لكنها لغير الله - تعالى -، كطاعات المرائين. وكالرجل قاتل رياءً وسمعةً وحيّةً وشجاعةً.

انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ١٢٤) (١٠/ ٢١٣) وتجريد التوحيد للمقريزي (ص/ ٤٢) وإعلام

الموقعين لابن القيم (٢/ ١٢٥-١٢٤).

(٢) كيف يطلب الإخلاص؟

قال ابن القيم في الفوائد (ص/ ١٤٩): "لَا يَجْتَمِعُ الْإِخْلَاصُ فِي الْقَلْبِ، وَحُبُّ الْمُدْحِ وَالْثَنَاءِ، وَالطَّمَعُ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ، إِلَّا كَمَا يَجْتَمِعُ الْمَاءُ وَالنَّارُ، وَالضَّبُّ وَالْحَوْتُ، فَإِذَا حَدَّثَكَ نَفْسُكَ بِطَلَبِ الْإِخْلَاصِ فَأَقْبِلْ عَلَى الطَّمَعِ أَوَّلًا، فَادْبَحْهُ بِسَكِينِ الْيَأْسِ، وَأَقْبِلْ عَلَى الْمُدْحِ وَالْثَنَاءِ فَازْهَدْ فِيهَا زَهْدَ عَشَاقِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ، فَإِذَا اسْتَقَامَ لَكَ ذَبْحُ الطَّمَعِ وَالزَّهْدِ فِي الثَّنَاءِ وَالْمُدْحِ سَهْلَ عَلَيْكَ الْإِخْلَاصُ.

فَإِنْ قُلْتَ: وَمَا الَّذِي يَسْهَلُ عَلَى ذَبْحِ الطَّمَعِ وَالزَّهْدِ فِي الثَّنَاءِ وَالْمُدْحِ؟

قُلْتَ: أَمَا ذَبْحُ الطَّمَعِ فَيَسْهَلُهُ عَلَيْكَ عِلْمُكَ يَقِينًا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ يَطْمَعُ فِيهِ إِلَّا وَبِيدِ اللَّهِ وَحْدَهُ خَزَائِنُهُ، لَا يَمْلِكُهَا غَيْرُهُ، وَلَا يُؤْتَى الْعَبْدُ مِنْهَا شَيْئًا سِوَاهُ.

وَأَمَّا الزَّهْدُ فِي الثَّنَاءِ وَالْمُدْحِ فَيَسْهَلُهُ عَلَيْكَ عِلْمُكَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يَنْفَعُ مَدْحَهُ وَيُزِينُ، وَيُضِرُّ ذَمُّهُ وَيُشِينُ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، كَمَا قَالَ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ: "إِنْ مَدَحِي زَيْنٌ وَذَمِّي شَيْنٌ"، فَقَالَ: «ذَلِكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» فَازْهَدْ فِي مَدْحٍ مِنْ لَا يَزِينُكَ مَدْحُهُ، وَفِي ذَمٍّ مِنْ لَا يَشْنِيكَ ذَمُّهُ، وَارْغَبْ فِي مَدْحٍ مِنْ كُلِّ الزَّيْنِ فِي مَدْحِهِ، وَكُلِّ الشَّيْنِ فِي ذَمِّهِ، وَلَنْ يَقْدَرَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالصَّبْرِ وَالْيَقِينِ، فَمَتَى فَقَدْتَ الصَّبْرَ وَالْيَقِينِ كُنْتَ كَمَنْ أَرَادَ السَّفَرَ فِي الْبَحْرِ فِي غَيْرِ مَرْكَبٍ.

(٣) من هم المخالفون لهذا الأصل؟

المخالفون لهذا الأصل فرقتان: الصوفية والرافضة.

تنبيه مهم:

قال القرافي: "وَأَمَّا مُطْلَقُ التَّشْرِيكِ كَمَنْ جَاهَدَ لِيُحْصَلَ طَاعَةُ اللَّهِ بِالْجِهَادِ وَلِيُحْصَلَ الْمَالُ مِنَ الْغَنِيمَةِ فَهَذَا لَا يَضُرُّهُ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَهُ هَذَا فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ، فَفَرَّقَ بَيْنَ جِهَادِهِ لِيَقُولَ النَّاسُ إِنَّهُ شُجَاعٌ أَوْ لِيُعَظِّمَهُ الْإِمَامُ فَيَكْثُرَ إِعْطَاؤُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَهَذَا وَنَحْوُهُ رِبَاءٌ حَرَامٌ وَيَبْنَ أَنْ يُجَاهِدَ لِيُحْصَلَ السَّبَابَا وَالْكِرَاعَ وَالسَّلَاحَ مِنْ جِهَةِ أَمْوَالِ الْعَدُوِّ فَهَذَا لَا يَضُرُّهُ... وَكَذَلِكَ مَنْ صَامَ لِيَصِحَّ جَسَدُهُ أَوْ لِيَحْصُلَ لَهُ زَوَالُ مَرَضٍ مِنَ الْأَمْرَاضِ الَّتِي يُنَافِيهَا الصِّيَامُ وَيَكُونُ التَّدَاوِي هُوَ مَقْصُودُهُ أَوْ بَعْضُ مَقْصُودِهِ وَالصَّوْمُ مَقْصُودُهُ مَعَ ذَلِكَ وَأَوْقَعَ الصَّوْمَ مَعَ هَذِهِ الْمَقَاصِدِ لَا تَقْدَحُ هَذِهِ الْمَقَاصِدُ فِي صَوْمِهِ بَلْ أَمَرَ بِهَا صَاحِبُ الشَّرْعِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» أَيْ قَاطِعٌ فَأَمَرَ بِالصَّوْمِ لِهَذَا الْغَرَضِ فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ قَادِحًا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي الْعِبَادَاتِ وَمَا مَعَهَا وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يُجَدِّدَ وَضْوءَهُ وَيَنْوِيَ التَّهَرُّدَ أَوْ التَّنْظِيفَ وَبِجَمِيعِ هَذِهِ الْأَعْرَاضِ لَا يَدْخُلُ فِيهَا تَعْظِيمُ الْخُلُقِ بَلْ هِيَ تَشْرِيكَ أُمُورٍ مِنَ الْمَصَالِحِ لَيْسَ لَهَا إِدْرَاكٌ وَلَا تَصْلُحُ لِلْإِدْرَاكِ وَلَا لِلتَّعْظِيمِ فَلَا تَقْدَحُ فِي الْعِبَادَاتِ... نَعَمْ لَا يَمْنَعُ أَنَّ هَذِهِ الْأَعْرَاضَ الْمُخَالِطَةَ لِلْعِبَادَةِ قَدْ تَنْقُصُ الْأَجْرَ وَأَنَّ =



الْعِبَادَةُ إِذَا تَجَرَّدَتْ عَنْهَا زَادَ الْأَجْرُ وَعَظُمَ الثَّوَابُ أَمَّا الْإِثْمُ وَالْبُطْلَانُ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ وَمِنْ جِهَتِهِ حَصَلَ الْفَرْقُ
لَا مِنْ جِهَةٍ كَثُرَ الثَّوَابُ وَقَلَّتْهُ."

انظر الفروق للقرافي (٣/ ٢٣) وبهجة قلوب الأبرار للسعدي (ص/ ٢٧٣)

[الأصل الثاني: الاجتماع^(١)]

(١) الاجتماع لغة: مصدر (اجتمع) من اجتمع الناس إذا انضم بعضهم إلى بعض.

والمراد به هنا أن تكون الأمة واحدة مجتمعة آخذها من ربها عن نبيها ﷺ الأوامر والنواهي، متعاونين على ذلك، مؤتلفين غير مختلفين.

والاجتماع في الدين: هو أن يلتقي المسلمون على دين الله عز وجل ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران: ١٩) والتقاءهم في الدين يحتم عليهم الاجتماع، كما في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ (البقرة: ٢٠٨).

قال شيخ الإسلام: "وَلَيْسَ لِلْمُعَلِّمِينَ أَنْ يَجْزِبُوا النَّاسَ وَيَفْعَلُوا مَا يُلْقِي بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ، بَلْ يَكُونُونَ مِثْلَ الْإِخْوَةِ الْمُتَعَاوِينَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾".

وقال الشيخ ابن عثيمين: "فالواجب على المسلمين جميعاً أن يكون أمة واحدة وألا يحصل بينه تفرق وتحزب بحيث يتناحرون فيما بينهم بأسنة الألسن ويتعادون ويتباغضون من أجل اختلاف يسوغ فيه الاجتهاد فإنهم وإن اختلفوا فيما يختلفون فيه فيما تقتضيه النصوص حسب أفهامهم فإن هذا أمر فيه سعة والله الحمد، والمهم اتئلاف القلوب واتحاد الكلمة".

والاجتماع على قسمين:

الأول: اجتماع على الحق، أي: على الإسلام والسنة، فهذا هو المراد هنا، وهو المحمود، بل واجب. ويشترط فيه شروط:

- أن يكون الاجتماع على الإسلام وهو الإسلام لله والانقياد له والبراءة من الشرك وأهله.
 - أن يكون الاجتماع على السنة، وهو التمسك بالسنة والاجتناب عن البدعة والافتداء بالسلف.
 - إقامة شرائع الله كما أمره الله سبحانه.
 - وجود إمام يرعى هذا الاجتماع ويحكم فيه بالعدل.
 - السمع والطاعة لهذا الإمام.
- فإن وجدت هذه الأمور الخمسة كان هذا الاجتماع صحيحاً.

والثاني: اجتماع على الباطل، أي: على الكفر أو البدعة أو المعصية، فهذا مذموم، ولا يجوز، لأن الله لم يأمر الاجتماع مطلقاً، وإنما قيده بقوله: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [سورة آل عمران: ١٠٣]. وهذا في الحقيقة مآله التفرق والاختلاف، **وسبب الاجتماع** على الحق هو اتباع آثار الأنبياء والعمل بدين الله، والتفرق هو عكس.

الأصل الثاني: (١) أمر الله بالاجتماع في الدين، (٢)

قال شيخ الإسلام: "فَظَهَرَ أَنَّ سَبَبَ الْاجْتِمَاعِ وَالْأَلْفَةِ جَمْعُ الدِّينِ وَالْعَمَلُ بِهِ كُلُّهُ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَخِدَّةُ لَا شَرِيكَ لَهُ، كَمَا أَمَرَ بِهِ بَاطِنًا، وَظَاهِرًا. وَسَبَبُ الْفُرْقَةِ: تَرَكُ حَظًّا بِمَا أَمَرَ الْعَبْدُ بِهِ، وَالْبَغْيُ بَيْنَهُمْ. وَتَبَيُّحَةُ الْجَمَاعَةِ: رَحْمَةُ اللَّهِ، وَرِضْوَانُهُ، وَصَلَوَاتُهُ، وَسَعَادَةُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَيَبَاضُ الْوُجُوهِ. وَتَبَيُّحَةُ الْفُرْقَةِ: عَذَابُ اللَّهِ، وَلَعْنَتُهُ، وَسَوَادُ الْوُجُوهِ، وَبِرَاءَةُ الرَّسُولِ ﷺ مِنْهُمْ".

وقال أيضا: "وَلَسْتُ تَجِدُ اتِّفَاقًا وَائْتِلَافًا إِلَّا بِسَبَبِ اتِّبَاعِ آثَارِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ، وَلَا تَجِدُ افْتِرَاقًا وَاخْتِلَافًا إِلَّا عِنْدَ مَنْ تَرَكَ ذَلِكَ، وَقَدَّمَ غَيْرَهُ عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ فَأَخْبَرَ أَنَّ أَهْلَ الرَّحْمَةِ لَا يَخْتَلِفُونَ وَأَهْلَ الرَّحْمَةِ هُمْ اتِّبَاعُ الْأَنْبِيَاءِ قَوْلًا وَفِعْلًا وَهُمْ أَهْلُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَمَنْ خَالَفَهُمْ فِي شَيْءٍ فَاتَهُ مِنَ الرَّحْمَةِ بِقَدْرِ ذَلِكَ".

انظر مجموع الفتاوى (٢٨/١٦-١٥) (١/١٧) (٤/٥٢) والتعليقات البهية على الرسائل العقدية (ص/١٢٥) وشرح الأصول الستة لابن عثيمين (ص/١٢٤) وشرح الشيخ برجس (ص/١٩).

(١) هذا الأصل من الأصول العظيمة في الإسلام، وقد نص على ذلك جماعة من أهل العلم كالنَوَوِي، والطحاوي، والخطابي، وشيخ الإسلام، وابن القيم، والعلامة ابن عثيمين، والفوزان.

قال شيخ الإسلام: "وَهَذَا الْأَصْلُ الْعَظِيمُ: وَهُوَ الْإِعْتِصَامُ بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا، وَأَنْ لَا يَتَفَرَّقَ، هُوَ مِنْ أَعْظَمِ أَصُولِ الْإِسْلَامِ، وَمِمَّا عَظُمَتْ وَصِيَّةُ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ فِي كِتَابِهِ. وَمِمَّا عَظُمَ دُخْرُهُ لِمَنْ تَرَكَهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ، وَمِمَّا عَظُمَتْ بِهِ وَصِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَوَاطِنَ عَامَّةٍ وَخَاصَّةٍ".

وقال أيضا: "فَإِنَّ الْإِعْتِصَامَ بِالْجَمَاعَةِ وَالِاتِّلَافَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ".

وقال الإمام النووي: "وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: (وَلَا تَفَرَّقُوا) فَهُوَ أَمْرٌ بِلُزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَأَلُّفِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، وَهَذِهِ إِحْدَى قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ".

وقال الخطابي: "فَأَمَّا الْإِفْتِرَاقُ فِي الْأَرَاءِ وَالْأَدْيَانِ فَإِنَّهُ مُحْظُورٌ فِي الْعُقُولِ مُحَرَّمٌ فِي قَضَايَا الْأَصُولِ لِأَنَّهُ دَاعِيَةٌ الضَّلَالِ وَسَبَبُ التَّعْطِيلِ وَالْإِهْمَالِ. وَلَوْ تَرَكَ النَّاسُ مُتَفَرِّقِينَ لَتَفَرَّقَتِ الْأَرَاءُ وَالتَّحَلُّ وَلَكَثُرَتِ الْأَدْيَانُ وَالْمَلَلُ وَلَمْ تَكُنْ فَايِدَةً فِي بَعْثَةِ الرُّسُلِ".

انظر شرح مسلم للنووي (١٢/١١) والعزلة للخطابي (ص/٣٤) والعقيدة الطحاوية، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/٣٥٩) (٢٢/٢٥٤) وإعلام الموقعين (١/١٩٧)، والاجتماع ونبذ الفرقة للعلامة الفوزان (ص/٥٥) وشرح الأصول الستة لابن عثيمين (ص/١٥١).

(٢) في آيات كثيرة من القرآن، من ذلك قوله تعالى: ﴿سَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ =

وَنَهَى عَنِ التَّفَرُّقِ فِيهِ. (١)

وَمَا وَصَّيْنَا بِهِمْ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴿١٣﴾ [سورة الشورى: ١٣]. وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَزَوَّجُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [سورة الأنفال: ٤٦]. وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [سورة آل عمران: ١٠٣].

قال السَّعْدِي في تفسيره (ص / ١٤١): "أمرهم تعالى بما يعينهم على التَّقْوَى وهو الاجتماع والاعتصام بدِين الله، وكون دعوى المؤمنين واحدة مؤتلفين غير مختلفين، فإن في اجتماع المسلمين على دينهم، واتتلاف قلوبهم يصلح دينهم وتصلح دنياهم، وبالاتِّجاع يتمكنون من كل أمر من الأمور، ويحصل لهم من المصالح التي تتوقف على الائتلاف ما لا يمكن عداها، من التعاون على البر والتقوى، كما أن بالاتِّفاق والتعادي يختل نظامهم، وتنقطع روابطهم، ويصير كل واحد يعمل ويسعى في شهوة نفسه، ولو أدى إلى الضرر العام".

(١) أي: في الدِّين، كما في الآيات المتقدمة.

والافتراق لغة هو خلاف الاجتماع ونقيضه، ومنه قول النبي ﷺ: «الْبَيْعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ».

والافتراق في الدِّين هو أن تكون الأُمَّة متفرقة في دينها، وذلك يقتضي الخروج عن الكتاب والسنة، وأصول أهل السنة في الاعتقاد والعمل، أو الخروج على أئمة المسلمين، واستحلال السيف عليهم، هذا كله يعتبر افتراقاً.

وقد قرَّر بعض الباحثين أن هناك فرقاً بين الافتراق والاختلاف، وأنَّ الافتراق أشد من الاختلاف، وأنه لا يكون إلا محرماً مذموماً، ولذلك قَسَم بعض العلماء الاختلاف إلى ثلاثة أقسام:

الأول: اختلاف التضاد، وهو ما كانت المخالفة فيه تقتضي منفاة تاماً، وإبطال أحد القولين للآخر مع تبديع قائله أو تكفيره، بعد توفر الشروط وانتفاء الموانع، وهذا الاختلاف الذي يكون في الدين، كاختلاف المسلمين والكفار، أو الذي يكون في العقائد، كاختلاف أهل السنة والجمعية والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم.

والثاني: اختلاف الأفهام، وهو ما كانت المخالفة فيه لا تقتضي المنفاة، ولا تبديع ولا تكفير، وربما يقتضي إبطال أحد القولين للآخر، وهو الاختلاف الذي يكون في الأحكام والفروع، مع اتفاق المصادر، وسببه هو الاختلاف في فهم آية أو حديث ونحو ذلك، وهذا يقع بين العلماء المصلحين.

فَيَبَيِّنُ اللَّهُ هَذَا بَيَانًا شَافِيًا^(١) تَفْهَمُهُ الْعَوَامُّ،^(٢)

والثالث: اختلاف التنوع، وهو ما كانت المخالفة فيه لا تقتضي المنافاة، وإبطال أحد القولين للآخر، فيكون كل قول للآخر نوعا لا ضداً، كما في الأذكار والكيفيات المختلفة الواردة في بعض العبادات، وتسمية هذا اختلافاً مجرد اصطلاح.

وأقول: الذي يظهر لي أنَّ الأولى أن يقال: إن الاختلاف في الدين محرم مطلقاً، ولكن منه ما يؤخذ عليه الإنسان كخلاف أهل البدع، وخلاف المتعصبة للمذاهب، ومنه ما لا يؤخذ عليه الإنسان، لكونه مجتهداً كاختلاف الصحابة والعلماء وغيرهم، وظهور ذلك في اختلاف التضاد ظاهر، وأما اختلاف الأفهام فإن كان سببه التعصب أو طلب الرخصة فإنه يؤخذ عليه، وإن كان سببه اتباع الدليل فالحقيقة أنه ليس فيه خلاف، لأن الكل متفقون على اتباع الدليل كما هو ظاهر، اللهم إذا وصل الخلاف في القلوب، وحصل الموالاة والمعاداة بسببه، وأما اختلاف التنوع فإن اعتقد الشخص أن تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النبي ﷺ فمن أين الاختلاف؟، وأما إن أخذ بعض الأنواع حتى يوالي ويعادي عليه، فهذا من أهل التفرق.

قال شيخ الإسلام: "وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالصَّوَابُ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمَنْ وَاظَمَهُمْ، وَهُوَ تَسْوِيعُ كُلِّ مَا ثَبَتَ فِي ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. لَا يَكْرَهُونَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، إِذْ تَنَوُّعُ صِفَةِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، كَتَنَوُّعِ صِفَةِ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّشَهُدَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَكْرَهُ مَا سَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأُمَّتِهِ.

وَأَمَّا مَنْ بَلَغَ بِهِ الْحَالَ إِلَى الْإِخْتِلَافِ وَالتَّفَرُّقِ حَتَّى يُؤَالِيَ وَيُعَادِيَ وَيُقَاتِلَ عَلَى مِثْلِ هَذَا وَنَحْوِهِ بِمَا سَوَّغَهُ اللَّهُ تَعَالَى، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ، فَهَؤُلَاءِ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ، وَكَانُوا شِيعًا."

وقول كثير من الفقهاء: إن هذا مما يسع الخلاف، أو إن الاختلاف في الفروع رحمة لا يظهر لي وجهه، والاختلاف لا يسع ألبته، كما أنَّ الحق لا يتجزأ، والاستدلال بقصة بني قريظة فيه نظر، بيَّنه العلامة الألباني في الضعيفة، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

انظر تناقض أهل الأهواء والبدع (٤٣/١) ومشكل القرآن لابن قتيبة (ص/٣٧) والإحكام في أصول الأحكام (٦٤٢/٥) وأصل الصفة للشيخ الألباني (٤٤/١) والضعيفة للعلامة الألباني (١٤١/١) (٤٤٨/٤) الفتاوى الكبرى (٤٢/٢).

(١) أي: فيه الكفاية والغنية.

(٢) أي: حصل هذا البيان بعبارات صريحة يفهمها العوام، فلا يحتاج إلى عميق نظر وكبير تأمل حتى يتوصل الإنسان لهذه النتيجة.

وَمَهَانَا أَنْ نَكُونَ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا^(١) وَاخْتَلَفُوا قَبْلَنَا فَهَلَكُوا.^(٢)

وَذَكَرَ أَنَّهُ أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ^(٣) بِالاجْتِمَاعِ فِي الدِّينِ، وَمَهَاهُمْ عَنِ التَّفَرُّقِ فِيهِ.^(٤)

(١) من أهل الكتاب من اليهود والنصارى.

(٢) أي: لما بقوا على اختلافهم هلكوا وتناحروا فيما بينهم وتقاتلوا، وهذا هو شأن أهل الاختلاف، ولذلك نهى الله أن نكون مثلهم، يقول تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٥]. ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ لَمَّا أَمَرَهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يَلْبِثُ فِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٩]. ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة آل عمران: ٣٣]. ﴿سورة الروم: ٣٢﴾.

قال الإمام الأجرى: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ أَخْبَرَنَا فِي كِتَابِهِ عَمَّنْ تَقَدَّمَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا هَلَكُوا لَمَّا افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ، وَأَعْلَمْنَا مَوْلَانَا الْكَرِيمُ أَنَّ الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى الْفُرْقَةِ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَالْمِيلِ إِلَى الْبَاطِلِ الَّذِي نُهُوا عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ الْبَغْيُ وَالْحَسَدُ، بَعْدَ أَنْ عَلِمُوا مَا لَمْ يَعْلَمْ غَيْرُهُمْ، فَحَمَلَهُمْ شِدَّةُ الْبَغْيِ وَالْحَسَدِ إِلَى أَنْ صَارُوا فِرْقًا فَهَلَكُوا، فَحَذَرْنَا مَوْلَانَا الْكَرِيمُ أَنْ نَكُونَ مِثْلَهُمْ فَهَلَكَ كَمَا هَلَكُوا، بَلْ أَمَرْنَا عَزَّ وَجَلَّ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ، وَمَهَانَا عَنِ الْفُرْقَةِ، وَكَذَلِكَ حَذَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الْفُرْقَةِ، وَأَمَرْنَا بِالْجَمَاعَةِ، وَكَذَلِكَ حَذَرْنَا أَيْمَنَتَنَا مِنْ سَلَفٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ بِأَمْرٍ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْفُرْقَةِ".

انظر شرح الأصول الستة للعلامة الفوزان (ص/ ٢٦) والشریعة للأجرى (١/ ٢٧٠).

(٣) في نسخة: (المرسلين)، وربما يشير إلى قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [سورة الشورى: ١٣].

(٤) وذلك لأن الإسلام واحد وأمره واحد، فاقتضى أن يكون حكمه على الإختلاف التام لا على الإختلاف، فلا يجوز للمسلمين أن يحدثوا جماعات وأحزابا، فيكون بعضهم إخوانيا، والآخر إصلاحيا، والآخر سروريا، هذا كله محرم، ولو ادَّعوا أن مناهجهم واحد، وعقيدتهم واحدة، ألم يعلموا أن أصول العقيدة الاجتماع، فكيف تصح عقيدة من رغب عن الاجتماع، وانتمى إلى بعض الجماعات، أو أجاز على ذلك؟!، والله المستعان.

قال المزني: "فَأَخْبَرَنَا اللَّهُ أَنَّ طَرِيقَهُ وَاحِدٌ مُسْتَقِيمٌ، وَأَنَّ السُّبُلَ كَثِيرَةٌ تُصُدُّ عَنْ اتِّبَاعِهَا عَنْ طَرِيقِهِ الْمُسْتَقِيمِ، ثُمَّ بَيَّنَّ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ بِسُنَّتِهِ".

ويزيده وضوحاً^(١) ما وردت به السنة من العجب العجيب في ذلك.^(٢)

وقال الجامي: "ومع ذلك كثّر المغالطون الذين يغالطون هذه الأوامر الصريحة بإيجاد جماعات متفرقة والانتفاءات المختلفة؛ فإذا ذكرت هذه الآية غلطوها مغالطة قالوا: كلنا في الدين، الجماعات كلها في الدين! فإذا كانت الجماعات كلها في الدين فلماذا الاختلاف؟!

وهذه المغالطة الصريحة ضرت كثيراً من شبابنا حيث زعم الزاعمون إن الجماعات الكثير التي في الساحة تتعاون في الدين تتعاون في سبيل الله، وهل الله سبحانه وتعالى قال: (تفرقوا أو اعتصموا ولا تفرقوا)؟! إن لم تكن الجماعات الموجودة في الساحة مضادة لهذه الآية الصريحة كيف تفهم الآية؟".

وقال شيخ الإسلام: "وَكَيْفَ يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمَّةِ بِأَسْمَاءٍ مُبْتَدَعَةٍ لَا أَصْلَ لَهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ؟ وَهَذَا التَّفْرِيقُ الَّذِي حَصَلَ مِنَ الْأُمَّةِ عُلَمَائُهَا وَمَشَائِخُهَا؛ وَأُمَرَائُهَا وَكُتُبَرَائُهَا هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ تَسَلُّطَ الْأَعْدَاءِ عَلَيْهَا؛ وَذَلِكَ بِتَرْكِهِمُ الْعَمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ".

انظر الاعتصام للشاطبي (٧٠١/٢) والسنة للمروزي (ص/٩) وشرح الأصول الستة للجامي (ص/٣٧) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٤٢١/٣) (١٥-١٦/٢٨) (١١/٥١٤).

(١) أي: يزيد هذا الأمر وهو أمر الاجتماع والنهي عن التفرق وضوحاً وبياناً.

(٢) أي: ما ورد عن النبي ﷺ في الأمر بالاجتماع، والنهي عن التفرق، من الأحاديث الكثيرة المتواترة حتى صارت محل عجب.

ومن تأمل هدي النبي ﷺ يجد أنه قد اعتنى بهذا الباب غاية الاعتناء، فلما دخل في المدينة بدأ بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، بل كان يجعل المسلمين كالجسد الواحد، فقد ثبت في الصحيحين واللفظ لمسلم عن النعمان بن بشير، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُونَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ إِنْ اشْتَكَى رَأْسُهُ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَى وَالسَّهَرِ».

وفي الصحيحين أيضاً عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

ومن ذلك أنه كان يأمر أصحابه الجماعة والاجتماع، ففي الصحيح المسند للوادعي عن الحارث الأشعري أن النبي ﷺ قال: «وَأَنَا أَمَرْتُكُمْ بِحِمْسِ اللَّهِ أَمَرَنِي بِهِ، السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ وَالْجِهَادُ وَالْهِجْرَةُ وَالْجَمَاعَةُ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ، وَمَنْ ادَّعَى دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ مِنْ جُنَاةِ جَهَنَّمَ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ؟ قَالَ: «وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ، فَادْعُوا بِدَعْوَى اللَّهِ الَّذِي سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ، عِبَادَ اللَّهِ».

ثم صار الأمر^(١) إلى أَنَّ الافتراقَ في أصولِ الدين^(٢) وفروعه^(٣) هو العلمُ والفقهُ في الدين^(٤).

ومن ذلك أنه كان ينهى جدا عن الاختلاف، فيقول كما في الصحيحين من حديث أبي موسى: «يَسْرًا وَلَا تُعَسَّرًا، وَبَشْرًا وَلَا تُتَفَرَّأَ، وَتَطَاوَعًا وَلَا تَخْتِلَفًا»، ويسدّ جميع أسباب التفرق، ويقول كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة: «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُخْذَلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ التَّقْوَى هَاهُنَا» وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعَرْضُهُ».

قال النووي في شرح مسلم (١٦٠/١٦): "قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَفِي النَّهْيِ عَنِ التَّبَاغُضِ إِشَارَةٌ إِلَى النَّهْيِ عَنِ الْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِلتَّبَاغُضِ". وقال الحافظ في الفتح (٤٨٣/١٠): "قُلْتُ: بَلْ هُوَ لِأَعْمَ مِنَ الْأَهْوَاءِ؛ لِأَنَّ تَعَاطِي الْأَهْوَاءِ ضَرْبٌ مِنْ ذَلِكَ".

ولذلك كان بغضب جدا إذا رأى من أصحابه اختلافا، حتى قال العلامة ابن القيم: "كَانَ التَّنَازُعُ وَالْإِخْتِلَافُ أَشَدَّ شَيْءٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ إِذَا رَأَى مِنْ الصَّحَابَةِ اخْتِلَافًا يَسِيرًا فِي فَهْمِ النُّصُوصِ يَظْهَرُ فِي وَجْهِهِ حَتَّى كَانَتْهَا فُيِّى فِيهِ حُبُّ الزَّمَانِ وَيَقُولُ: «أَيُّهَا أَمْرُئُ»".

ثم قال: "وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْإِخْتِلَافَ مُتَنَافٍ لِمَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ". انظر إعلام الموقعين (١٩٧/١).

(١) أي: الشأن والحقيقة.

(٢) قد تقدّم معنى الأصل في المقدمة، والفرع عكسه.

(٣) ظاهر كلام المصنّف أنه يرى تقسيم الدين إلى أصل وفرع، وأن الاختلاف في الفروع ليس بجائز مطلقا، ففي العبارة رد على من أطلق جواز الاختلاف في الفروع، وقد تقدمت المسألة.

(٤) بمعنى أنه لا يكون الشخص عندهم عالما، ولا فقيها إلا إذا كان منتسبا إلى فرقة معينة في أصول الدين، أو مذهب معين في الفروع، وقد أخبر النبي ﷺ عن هذا التفرق في أحاديث كثيرة منها حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَهَلَكَتْ سَبْعُونَ فِرْقَةً، وَخَلَصَتْ فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ أُمْتِي سَتَفَرَّقُوا عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، هَذَا إِحْدَى وَسَبْعُونَ فِرْقَةً، وَتَخْلُصُ فِرْقَةٌ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ تِلْكَ الْفِرْقَةُ؟ قَالَ: «الْجَمَاعَةُ الْجَمَاعَةُ». والحديث له شواهد كثيرة تقويه، جمعها بعض مشايخنا في جزء.

وصار الأمر بالاجتماع في الدين^(١) لا يقوله إلا زنديق^(٢) أو مجنون^(٣).

وقد أشر إلى هذا قبل المصنف الإمام البرهاري حيث قال: "واعلم أن رسول الله ﷺ قال: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

وهكذا كان الدين إلى خلافة عمر وهكذا كان في زمن عثمان، فلما قتل عثمان جاء الاختلاف والبدع، وصار الناس أحزابا وصاروا فرقا، فمن الناس من ثبت على الحق عند أول التغيير، وقال به ودعا الناس إليه، فكان الأمر مستقيما حتى كانت الطبقة الرابعة في خلافة بني فلان انقلب الزمان وتغير الناس جدا، وفشت البدع، وكثرت الدعاة إلى غير سبيل الحق والجماعة، ووقعت المحن في شيء لم يتكلم به رسول الله ﷺ، ولا أصحابه، ودعوا إلى الفرقة [ونهى] رسول الله عن الفرقة، وكفر بعضهم بعضا، وكل [داع] إلى رأيه، وإلى تكفير من خالفه فضل [الجهال] والرعا ومن لا علم له، وأطمعوا الناس في شيء من أمر الدنيا وخوفهم عقاب الدنيا، فاتبعهم الخلق على خوف [في] دنياهم ورغبة في دنياهم، فصارت السنة وأهلها مكتومين، وظهرت البدعة وفشت، وكفروا من حيث لا يعلمون من وجوه شتى، ووضعوا القياس، وحملوا قدرة الرب في آياته وأحكامه وأمره ونهيه على عقولهم [وآرائهم]، فما وافق عقولهم قبلوه وما لم يوافق عقولهم ردوه، فصار الإسلام غريبا، والسنة غريبة، وأهل السنة غرباء في [جوف ديارهم]".

انظر شرح السنة للبرهاري (ص/ ٩١).

(١) أي: الدعوة إلى هذا الأصل، وهو الاجتماع في الدين وعدم التفرق فيه.

(٢) لفظة الزنديق هي كلمة أعجمية فارسية معربة، ولم ترد في الكتاب ولا في السنة، والمراد بها عند الفقهاء: من يظهر الإسلام ويبطن غيره، سواءً أبطن دينًا من الأدباني: كدين اليهود والنصارى أو غيرهم. أو كان مُعطلًا جاحدًا للصانع والمعاد والأعمال الصالحة. وأما عند العامة وأهل الكلام فالزنديق عندهم هو الجاحد المُعطل. قال شيخ الإسلام: "ولكنَّ الزنديق الذي تكلم الفقهاء في حكمه هو الأول".

انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٤٧٢-٤٧١) وبغية المرناد (ص/ ٣٣٨) وفتح الباري لابن حجر (١٢/ ٢٨٣) وتفسير ابن كثير (١/ ٩٠) وأضواء البيان (٤/ ٦٢) والتعريفات الاعتقادية (ص/ ١٩٢).

(٣) أي: الذاهب العقل أو فاسده، ولا يستقيم كلامه ولا فعله، وإنما ذكر الشيخ لفظة مجنون وزنديق؛ لأنها من الكلمات التي كانت توجه إليه، ويتهم بها هو، وكل من كان من أهل السنة والجماعة من أهل زمانه.

فالعلامة الجامي: "وإن كان هذه العبارة فيها نوع من الشدة، ولكنه الواقع، لا يدعو إلى الاجتماع وعدم التفرق ووحدة المسلمين إلا إنسان ناقص عندهم في فهمه".

انظر المعجم الوسيط (١/ ١٤٠) والتعريفات للجرجاني (ص/ ١٦٤) وشرح الأصول الستة للجوامي (ص/ ٣٥) وشرح الأصول للشيخ برجس (ص/ ٤٩).

بعض المسائل الملحقة:

(١) هل يخرج الشخص من السنة لأجل التفرق والاختلاف؟

المعلوم عند أهل العلم أن الشخص يخرج من السلفية بأمرين:

(أ) مخالفة أصل من أصول أهل السنة متعمداً.

(ب) مخالفة جزئيات كثيرة من الشريعة متعمداً.

قال الشاطبي: "وَدَلَّكَ أَنَّ هَذِهِ الْفِرْقَ إِنَّمَا تَصِيرُ فِرْقًا بِخِلَافِهَا لِلْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ فِي مَعْنَى كُلِّ فِي الدِّينِ وَقَاعِدَةٍ مِنْ قَوَائِدِ الشَّرِيعَةِ، لَا فِي جُزْئِيٍّ مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ، إِذِ الْجُزْئِيُّ وَالْفَرْعُ الشَّاذُّ لَا يَنْشَأُ عَنْهُ مُحَالَفَةٌ يَقَعُ بِسَبَبِهَا التَّفَرُّقُ شَيْعًا،... وَيَجْرِي مَجْرَى الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ كَثْرَةُ الْجُزْئِيَّاتِ، فَإِنَّ الْمُبْتَدِعَ إِذَا أَكْثَرَ مِنْ إِنْشَاءِ الْفُرُوعِ الْمُخْتَرَعَةِ عَادَ ذَلِكَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ بِالْمُعَارَضَةِ، كَمَا تَصِيرُ الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ مُعَارَضَةً أَيْضًا".

والاجتماع كما تقدم أصل من أصول السنة، فمن فرق بين المسلمين أو تسبب في تفرقهم بدون حق فهو مبتدع، ولو لم يكن عنده اعتقادات سيئة، وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية على أن التفرق سبب للخروج من السنة، فقال **رَحِمَهُ اللَّهُ**: "فَيَعْلَمُ أَنَّ الْمُتَنَسِّبَ إِلَى الْإِسْلَامِ أَوْ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ قَدْ يَمُرُّ أَيْضًا مِنْ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ حَتَّى يَدْعِيَ السُّنَّةَ مِنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا، بَلْ قَدْ مَرَّقَ مِنْهَا وَذَلِكَ بِأَسْبَابٍ: مِنْهَا الْغُلُوُّ الَّذِي ذَمَّهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ... وَمِنْهَا التَّفَرُّقُ وَالْإِخْتِلَافُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ".

وسئل العلامة النجمي **رَحِمَهُ اللَّهُ**: هل كل من كان فيه حزبية مبتدع، خارج من أهل السنة والجماعة؟ فقال الشيخ: "نعم، الحزبية هي بدعة نفسها، من رضي بها، وسار في ركاها، وناصر أصحابها فهو مبتدع".

ومن خالف أصلاً من أصول أهل السنة متعمداً، وردَّ عليه بعض أهل السنة، فحصل الفرق بين أهل السنة، فهو المبتدع، لأنه سبب التفرق، والسني لم يفعل إلا ما شرع له، مع مراعاة المصالح والمفاسد، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

قال المعلمي: "فإن الآيات نفسها تحضُّ على إقامة الدين، والثبات عليه، والاعتصام به، واتباع السراط؛ بل هذا هو المقصود منها. فالثابت على السراط لم يُحدث شيئاً، ولم يقع بفعله تفرق ولا اختلاف، وإنما يحدث ذلك بخروج من يخرج عن السراط، وهو منهى عن ذلك، فعليه التبرُّع".

انظر الاعتصام للشاطبي (٢/ ٧١٢) ومجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٣) والفتاوى الجليلة للنجمي (٢/ ٢١٤) وآثار المعلمي (١١/ ٥٧٩).

(٢) أين يكون المرجع إذا اختلف المسلمون؟

طبيعة البشر هو وجود الخلاف، ولكن أمر الله جميع الناس عند الاختلاف الرجوع إليه وإلى رسوله، وإلى العلماء الذين يستنبطون من الكتاب والسنة.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ۝١٠﴾ [سورة الشورى: ١٠]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٨٣﴾ [سورة النساء: ٨٣]. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٨٤﴾ [سورة النساء: ٥٩].

قال ابن القيم: "وهذا دليل قاطع على أنه يجب رد موارد النزاع في كل ما تنازع فيه الناس من الدين كله إلى الله ورسوله لا إلى أحد غير الله ورسوله، فمن أحال الرد على غيرهما فقد ضاأ أمر الله ومن دعا عند النزاع إلى حكم غير الله ورسوله فقد دعا بدعوى الجاهلية، فلا يدخل العبد في الإيمان حتى يرد كل ما تنازع فيه المتنازعون إلى الله ورسوله، ولهذا قال الله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ وهذا مما ذكرنا أنفأ أنه شرط ينتفي المشروط بانتفائه، فدل على أن من حكَم غير الله ورسوله في موارد مقتضى النزاع كان خارجاً من مقتضى الإيمان بالله واليوم الآخر، وحسبك بهذه الآية العاصمة القاصمة بياناً وشفاء فإنها قاصمة لظهور المخالفين لها عاصمة للمتمسكين بها الممتثلين ما أمرت به. قال الله تعالى: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢]. وقد اتفق السلف والخلف على أن الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه والرد إلى الرسول هو الرد إليه في حياته والرد إلى سنته بعد وفاته."

وقال الشوكاني: "وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع المسلمين، فإذا قال مجتهد من المجتهدين: هذا حلال، وقال الآخر: هذا حرام، فليس أحدهما أولى بالحق من الآخر وإن كان أكثر منه علماً أو أكبر منه سناً أو أقدم منه عصرًا لأن كل واحد منهما فرد من أفراد عباد الله ومتعبد بما في الشريعة المطهرة مما في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ومطلوب منه ما طلب الله من غيره من العباد. وكثرة علمه وبلوغه درجة الاجتهاد أو مجاوزته لها لا يسقط عنه شيئاً من الشرائع التي شرعها الله لعباده."

انظر الرسالة التبوكية لابن القيم (ص/ ٤٢-٤٣) وشرح الصدور بتحريم رفع القبور (ص/ ٣).

٣) ما حكم التعصّب؟

قال شيخ الإسلام: "فَمَنْ جَعَلَ شَخْصًا مِنْ الْأَشْخَاصِ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَحَبِّهِ وَوَافَقَهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَمَنْ خَالَفَهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالْفُرْقَةِ - كَمَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الطَّوَائِفِ مِنْ اتِّبَاعِ أَئِمَّةٍ فِي الْكَلَامِ فِي الدِّينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ - كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ وَالتَّفَرُّقِ."



وقال العلامة ابن باز: "أما إذا تعصب كل واحد لمذهبه أو لشيخه أو لما يرى مما يخالف فيه سلف الأمة فإن هذا هو الذي يؤدي إلى الفرقة." انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/٣٤٧) ومجموع ابن باز (٢٧/٢٩٦).

٤) من هم المخالفون لهذا الأصل؟

حدّث، ولا حرج، فكل الجماعات يخالفون هذا الأصل العظيم، والله المستعان.

[الأصل الثالث: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِرَبِّ الْأَمْرِ^(١)]

الأصل الثالث: (٢)

(١) معنى السَّمْع هو أن يصغى المسلم للأوامر التي توجه إليه من ولي الأمر، ومن لم يكن ذا سماع فالإشارة تكفي لوصول الأمر إليه، ويمكن أن يكون معناه القبول، ومعنى الطاعة الانقياد والامتثال، ومراد أهل السنة بالسمع والطاعة لولاة الأمور هو اعتقاد إمامتهم، والاعتراف بولايتهم، ولزوم أمرهم الذي لا يخالف أمر الله، وعدم الخروج عليهم، وبذل ما يستطيع من إرشادهم، وتنبيههم إلى كل ما ينفعهم وينفع الناس، وإلى القيام بواجبهم.

ويترتب على السمع والطاعة عند السلف كما هو ظاهر أمور:

- (١) التحذير من الخروج عليهم.
 - (٢) التأكيد على الدعاء لهم.
 - (٣) التوصية بالصبر على جور الأئمة، وهو من أصول أهل السنة كما قال شيخ الإسلام.
 - (٤) النهي عن سبّ ولادة الأمور.
 - (٥) التماس العذر لهم.
 - (٦) أداء العبادات مع الولاة، كالجهاد والصلاة والحج وغير ذلك.
- قال السَّهَسَوَانِي: "ومن البَيِّن أن المراد بالسمع والطاعة في تلك الأحاديث ليس إلا الاتباع في الأمور المتعلقة بالخلافة والإمامة، لا أن أفعالهم وأقوالهم وتقريراتهم حجة كفعل النبي ﷺ وقوله وتقريره، ولعل هذا هو المراد في حديث أمر فيه بالتمسك بسنة الخلفاء الراشدين المهيدين".
- قلت: ويؤيد ذلك أنه لا طاعة عامة على المسلمين واجبة لأحد غير الله أو رسوله أو إمام المسلمين، وأما الوالد ونحوه فإنما تجب طاعتهم على أناس معيَّنين.
- انظر الرياض الناضرة (ص/٤٩) وبهجة قلوب الأبرار للسعدي (ص/١٩) وتفسيره (ص/١٨٣) ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٧٩/٢٨) وشرح مسلم للنووي (٣٨/٢) وجامع العلوم والحكم لابن رجب (٢٢٣/١) ومعاملة الحكام لبرجس (ص/١٣٣) وشرحه (ص/٢٣) وصيانة الإنسان عن وسوسة الشيطان دحلان (ص/١٤٩) وتفسير الطبري (١٧١/٧).

(٢) من قرأ كتابا من كتب الاعتقاد يجد أن هذا الأصل المذكور فيه، وهذا مما يدل اهتمام أهل السنة بهذا الأصل =

أَنَّ مِنْ تَمَامِ الْجَمَاعِ (١)

العظيم، ومن ذكر هذا الأصل العظيم الإمام أحمد، وأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، والبرهاري، والأجري، وأبي بكر الإسماعيلي، وابن أبي زمين، واللالكائي، وأبو عثمان الصَّابُونِي، والطَّحَاوِي، وغيرهم. قال شيخ الإسلام: "وَلِهَذَا كَانَ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَزُومُ الْجَمَاعَةِ، وَتَرْكُ قِتَالِ الْأَيْمَةِ، وَتَرْكُ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ".

وقال العلامة صدر الدِّين السلمي في رسالته طاعة السُّلْطَان (ص/ ٤٥): "اعلم أرشدك الله وإياي إلى الاتِّبَاع، وَجَنَّبْنَا الزَّيْغَ وَالْإِبْتِدَاعَ أَنَّ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَالْمَلَّةِ الْحَنْفِيَّةِ الْمُحَرَّرَةِ، أَنَّ طَاعَةَ الْأَيْمَةِ فَرْضٌ عَلَى كُلِّ الرَّعِيَّةِ، وَأَنَّ طَاعَةَ السُّلْطَانِ مَقْرُونَةٌ بِطَاعَةِ الرَّحْمَنِ، وَأَنَّ طَاعَةَ السُّلْطَانِ تُؤَلَّفُ شَمْلَ الدِّينِ وَتُنَظَّمُ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ".

وقال الشيخ الجليل عبد السلام بن برجس: "إِنَّ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ لَوْلَاةِ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ أَصْلٌ مِنْ أُصُولِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ، قُلَّ أَنْ يَخْلُو كِتَابٌ فِيهِ مِنْ تَقْرِيرِهِ وَشَرْحِهِ وَبَيَانِهِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِبَالِغِ أَهْمِيَّتِهِ وَعَظِيمِ شَأْنِهِ، إِذْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لَهُمْ تَنْظِيمُ مَصَالِحِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا مَعًا، وَبِالْأَفْتِيَاءِ عَلَيْهِمْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا فَسَادُ الدِّينِ وَالْدُنْيَا، وَقَدْ عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ لَا دِينَ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ، وَلَا جَمَاعَةَ إِلَّا بِإِمَامَةٍ، وَلَا إِمَامَةَ إِلَّا بِسَمْعٍ وَطَاعَةٍ".

انظر أصول السنة للإمام أحمد (ص/ ١٩-٢١) والسنة للخلال (ص/ ٨١) وشرح السنة للبرهاري (ص/ ٢٨) والشريعة للأجري (١/ ١٥٧) واعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي (ص/ ٥٠-٥١)، وأصول السنة لابن أبي زمين (ص/ ٢٧٥) واعتقاد أهل السنة لللالكائي (١/ ١٥١) وعقيدة السلف أصحاب الحديث (ص/ ٢٩٤) وشرح العقيدة الطحاوية (ص/ ٥٤٠) والنقول الواضحة فيما يجب لولي الأمر من الطاعة لأحمد التويجري (ص/ ١٢-٣٥) ومعاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة (ص/ ٧) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨/ ١٢٨).

(١) لَا يَتِمُّ الْجَمَاعَةُ إِلَّا بِطَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ، فَلَا اجْتِمَاعَ إِلَّا بِإِمَامٍ، وَلَا إِمَامَةَ إِلَّا بِسَمْعٍ وَطَاعَةٍ.

وروى الإمام ابن عبد البر بسنده عن عمر ابن الخطاب أنه قال: "يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ الْأَرْضُ الْأَرْضُ، إِنَّهُ لَا إِسْلَامَ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ وَلَا جَمَاعَةَ إِلَّا بِإِمَارَةٍ وَلَا إِمَارَةَ إِلَّا بِطَاعَةٍ".

قال العلامة ابن القيم: "الشَّارِعُ أَمَرَ بِالْاجْتِمَاعِ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ فِي الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى، وَفِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ وَصَلَاةِ الْخَوْفِ، مَعَ كَوْنِ صَلَاةِ الْخَوْفِ بِإِمَامَيْنِ أَقْرَبَ إِلَى حُصُولِ صَلَاةِ الْأَمْنِ، وَذَلِكَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ التَّفْرِيقِ وَالْإِخْتِلَافِ وَالتَّنَازُعِ، وَطَلَبًا لِاجْتِمَاعِ الْقُلُوبِ وَتَأَلُّفِ الْكَلِمَةِ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَقَاصِدِ

السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ^(١) لِمَنْ تَأْمُرُ عَلَيْنَا،^(٢)

الشَّرْع، وَقَدْ سَدَّ الذَّرِيعَةَ إِلَى مَا يَنَاقِضُهُ بِكُلِّ طَرِيقٍ، حَتَّى فِي تَسْوِيَةِ الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ؛ لِثَلَا تَخْتَلِفَ الْقُلُوبُ، وَشَوَاهِدُ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ. " انظر شرح الأصول الستة للعلامة الفوزان (ص/ ٣٠) وجامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٦٣) وإعلام الموقعين (٣/ ١١٦).

(١) أي: وجوب السَّمْع والطَّاعَة باتفاق العلماء، نقل الإجماع أبو الحسن الأشعري، والنووي، وابن بطال، وغيرهم. يقول ابن القطان: "وأجمعوا أن السمع والطاعة واجبة لأئمة المسلمين."

وقال الحافظ ابن حجر: "وَقَدْ أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى وَجُوبِ طَاعَةِ السُّلْطَانِ الْمُتَغَلَّبِ وَالْجِهَادِ مَعَهُ وَأَنَّ طَاعَتَهُ خَيْرٌ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ حَقْنِ الدِّمَاءِ وَتَسْكِينِ الدَّهْمَاءِ."

وهذا كله مقيّد إن لم يأمرُوا بمعصية، وإلا فلا سماع ولا طاعة في المعصية، لكن لا يجوز الخروج عليهم بسبب ذلك، ولا تسقط طاعتهم مطلقاً.

وفي الصحيحين عن ابن عمر، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ».

قال العلامة ابن باز: "ويجب على المسلمين طاعة ولاية الأمور في المعروف، لا في المعاصي، فإذا أمرُوا بالمعصية فلا يطاعون في المعصية، لكن لا يجوز الخروج عليهم بأسبابها."

وقال العلامة ابن عثيمين: "ليس معنى ذلك أنه إذا أمر بمعصية تسقط طاعته مطلقاً. لا. إنها تسقط طاعته في هذا الأمر المعين الذي هو معصية الله. أما ما سوى ذلك، فإنه تجب طاعته."

وقال الحافظ ابن حجر: "وَمِنْ بَدِيعِ الْجَوَابِ قَوْلُ بَعْضِ التَّابِعِينَ لِبَعْضِ الْأُمَرَاءِ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ لَمَّا قَالَ لَهُ: أَلَيْسَ اللَّهُ أَمْرُكُمْ أَنْ تُطِيعُونَا فِي قَوْلِهِ: «وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»؟ فَقَالَ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ نَزَعَتْ عَنْكُمْ يَعْني الطَّاعَةَ إِذَا خَالَفْتُمْ الْحَقَّ بِقَوْلِهِ: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ»."

انظر رسالة أبي الحسن إلى أهل الثغر (ص/ ٢٩٦) وشرح مسلم للنووي (١٢/ ٢٢٩) وشرح البخاري لابن بطال (١٠/ ٨) والإقناع (١/ ٦٠) وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٧) (١٣/ ١١١) ومجموع فتاوى ابن باز (٨/ ٢٠٣) وشرح رياض الصالحين لابن عثيمين (٢/ ٢٧٨).

(٢) أي: صار أميراً علينا، وولي أمرنا، ويكون الشخص أميراً على المسلمين بثلاثة أشياء:

الأول: النص عليه من الخليفة السابق كما في خلافة عمر بن الخطاب فإنها بنص من أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولو كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا. (١)

الثاني: اجتمع أهل الحل والعقد سواء كانوا معينين من الخليفة السابق كما في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنها باجتماع من أهل الحل والعقد المعينين من قبل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أم غير معينين كما في خلافة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أحد الأقوال، وكما في خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويشترط فيهم ثلاثة شروط: أحدها العدالة الجامعة لشروطها، والثاني العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتمدة فيها. والثالث الرأي والحكمة.

الثالث: القهر والغلبة كما في خلافة عبد الملك بن مروان حين قتل ابن الزبير وتمت الخلافة له. قال الإمام أحمد في أصول السنة: "ومن غلب عليهم يعني: الولاة - بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين، فلاجل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً، براً كان أو فاجراً". قال المصنف في بعض كتبه: "الأئمة مجمعون من كل مذهب، على أن من تغلب على بلد أو بلدان له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا". والأمراء على قسمين:

(١) أصحاب الولاية العامة، وهو رئيس الدولة، والأمير الأعلى، ويسمى أمير المؤمنين.

(٢) وأصحاب الولاية الخاصة، وهم نوابه.

قال الشيخ الألباني: "ومن الواضح أن ذلك خاص بالمسلمين منهم لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ

وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [سورة النساء: ٥٩]. وأما الكفار المستعمرون فلا طاعة لهم، بل يجب

الاستعداد التام مادة ومعنى لطردهم وتطهير البلاد من رجسهم. وأما تأويل قوله تعالى: (منكم) أي: فيكم

فدعة قاديانية، ودسيئة إنكليزية؛ ليضلوا المسلمين ويحملوهم على الطاعة للكفار المستعمرين طهر الله

بلاد المسلمين منهم أجمعين". انظر شرح لمعة الاعتقاد لابن عثيمين (ص/ ١٥٧) والدرر السنية (٩/ ٥)

وتعليقات الألباني على الطحاوية (ص/ ٦٩) والأحكام السلطانية للماوردي (ص/ ٢٨).

(١) معنى هذا أن يصرف النظر عن موقع ومكانة هذا الوالي ومن أي جنس كان، ومن أي لون كان، عادلاً كان

أو فاجراً، وإلا فلا تجوز إمامة العبد الحبشي غير القرشي اختياراً، لأن من شروط الولاية أن يكون مسلماً،

بالغا، عادلاً، عاقلاً، حرياً، ذكراً، قرشياً.

قال الماوردي: "وأما أهل الإمامة فالشروط المعتمدة فيهم سبعة: أحدها: العدالة على شروطها الجامعة.

والثاني: العلم ليؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام والثالث: سلامة الخواص من السمع والبصر

واللسان ليصبح معها مباشرة ما يدرك بها. والرابع: سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة =

وسرعة النهوض، والخامس: الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح. والسادس: الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو، والسابع: النسب وهو أن يكون من قريش لورود النص فيه وانعقاد الإجماع عليه."

وفي الصحيحين عن ابن عمر، **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَثْنَانِ». وفي الصحيحين أيضا عن أبي هريرة **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُسْلِمُهُمْ تَبِعَ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبِعَ لِكَافِرِهِمْ».

وحل هذه الشروط كلها عند الاختيار، وأما من تغلب على الحكم يجب طاعته بغض النظر عن عدالته وقرشيته. قال النووي: "وَتَتَصَوَّرُ إِمَارَةُ الْعَبْدِ إِذَا وَلَّاهُ بَعْضُ الْأَيَّامَةِ أَوْ إِذَا تَغَلَّبَ عَلَى الْبِلَادِ بِشَوْكِهِ وَاتَّبَاعِهِ وَلَا يَجُوزُ ابْتِدَاءُ عَقْدِ الْوِلَايَةِ لَهُ مَعَ الْإِخْتِيَارِ بِلِ شَرْطِهَا الْحُرِّيَّةُ".

وقال ابن عثيمين: "فلو فرض أن سلطاناً غلب الناس واستولى وسيطر وليس من العرب؛ بل كان **عبدًا حبشياً** فإن علينا أن نسمع ونطيع؛ لأن العلة واحدة وهي أنه إن لم نسمع ونطع حصلت الفوضى، وزال النظام، وزال الأمن، وحل الخوف. فالمهم أن علينا أن نسمع ونطع لولاة أمورنا إلا إذا أمروا بمعصية." انظر شرح الأصول الستة للجامي (ص/ ٥٥) وشرح مسلم للنووي (٢٢٦/ ١٢) وشرح رياض الصالحين (٦٥٨/ ٣) والأحكام السلطانية للمأوردي (ص/ ٢٨).

(١) إما في كتابه القرآن العظيم، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [سورة النساء: ٥٩].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة النساء: ٨٣].

وإما بلسان رسوله ﷺ، والأحاديث في ذلك كثيرة منها:

ما في الصحيحين عن جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَقُلْنَا: حَدِّثْنَا أَصْلَحَكَ اللَّهُ، بِحَدِيثٍ يَنْفَعُ اللَّهُ بِهِ سَمْعَتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعَنَا، فَكَانَ فِيهَا أَخَذَ عَلَيْنَا: «أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةِ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ»، قَالَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ».

هذا^(١) بيانا شائعا^(٢) كافيا بوجوه من أنواع البيان^(٣) شرعا^(٤)

وما في الصحيحين أيضا عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ يَعُصِنِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعُصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي».

وما في صحيح البخاري عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، كَانَ رَأْسُهُ رُبِيَّةً».

(١) أي: هذا الأصل، وهو السمع والطاعة لولي الأمر المسلم.

(٢) أي: ذائعا منتشرا.

(٣) البيان هو تعريف الشيء وتوضيحه مع ذكر أدلته، أو العلم الحاصل عن الدليل، وينقسم البيان إلى قسمين:

الأول: بيان فعلي، وهو أن يبين المبيّن الشيء بأن يفعله، لكي يعلم، ومنه قول النبي ﷺ: صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي. وَخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ، أَي: انظُرُوا إِلَى فِعْلِي فِي الصَّلَاةِ وَالْحُجِّ، فَافْعَلُوا مِثْلَهُ، فَكَانَ فِعْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيهِمَا مُبَيَّنًا لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧٢]، ﴿وَأَتِمُّوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. ومنه الإقرار على الفعل والكتابة.

والثاني: بيان قولي، وهو أن يبين المبيّن الشيء بالكلام، وذلك بِأَنْ يَقُولَ الْمُتَكَلِّمُ، أَوْ مَنْ عَلِمَ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ: الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ كَذَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْقَارِعَةُ﴾ مَا الْقَارِعَةُ؟ وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ؟ [القارعة: ١، ٢، ٣]؛ فَهَذَا إجمالٌ، ثُمَّ بَيَّنَّه بِقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾ [القارعة: ٤]، فَيَبَيَّنَ أَنَّ الْقَارِعَةَ تَكُونُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، بِهَذِهِ الصِّفَةِ الْعَظِيمَةِ. والبيان القولي على قسمين:

أَحَدُهُمَا: مَا تَقَعُ بِهِ الْإِبَانَةُ عَنِ الْمُرَادِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ.

وَالْآخَرُ: مَا دَخَلَتْهُ الصَّنْعَةُ، بِحَيْثُ يَرُوقُ لِلْسَامِعِينَ، وَيَسْتَمِيلُ قُلُوبَهُمْ، وَهُوَ الَّذِي يُشَبَّهُ بِالسَّحْرِ إِذَا خَلَبَ الْقَلْبَ، وَعَلَبَ عَلَى النَّفْسِ، حَتَّى يُحَوِّلَ الشَّيْءَ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَيَضْرِفَهُ عَنْ جِهَتِهِ، فَيَلُوحُ لِلنَّازِرِ فِي مَعْرِضٍ غَيْرِهِ، وَهَذَا إِذَا ضَرَفَ إِلَى الْحَقِّ يُمدَحُ، وَإِذَا ضَرَفَ إِلَى الْبَاطِلِ يُدَمُّ.

انظر فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢٣٧) وشرح مختصر الروضة (٢/ ٦٧٠ - ٦٨٠).

(٤) أي: بيّن الله هذا الأصل البيان الشرعي، أي: **القولِي**، وضابطه: هو ما يتبين بكلام الله ورسوله ﷺ في إيضاح حكم ما، كوجوب السمع والطاعة لولي الأمر المسلم فيما ليس فيه معصية، والبيان الشرعي في هذه المسألة كان بأمور:

الأول: الأمر الصريح بالسمع والطاعة لولاة أمر المسلمين، وقد تقدمت الأدلة في ذلك.

وقدرا. (١)

ثم صار هذا الأصل (٢)

والثاني: مراعاة الشارع الحفظ على وحدة المسلمين ووحدة قوتهم وكلمتهم، حيث أوجب طاعتهم مع ظلمهم وجورهم، وأمر بالصبر على ذلك، ومن ذلك ما ورد في حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِع».

والثالث: تحذير الشارع من أن يموت المسلم وليس في عنقه بيعه لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لِقِيَّ اللَّهِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ لَيْسَ فِي رَقَبَتِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مَوْتَهُ جَاهِلِيَّةً.

والرابع: التحذير من الخروج عليهم، وتقدم الدليل على ذلك.

(١) أي: فعلا، **لأن القدر هو فعل الله تعالى**، فبيّن الله هذا الأمر بالقول وبالفعل، والبيان القدري هو ما تبين بأقدار الله جلّ وعلا وتديبره في الكون من أنّ الأئمة الإسلامية إذا اجتمعت على إمام وأدّت حقوقه يحصل لها من الخير وانتشار الإسلام وخوف أعداء الله منهم ما لا يعلمه إلا الله جلّ وعلا، وإذا خرجت على وليّ الأمر يحصل لها من الشرّ من سفك الدماء، وهتك للأعراض، والفقر والمجاعة ما لا يعملها إلا الله سبحانه وتعالى، والواقع خير شاهد.

فإن الشارع الحكيم لفت أنظار المسلمين على الواقع الذي يشاهده الناس ويدركونه محسوساً وهو أن كل مجتمع يتم الخروج فيه على أهل الإمارة وإلى الأمر فإنه تحل به من النكبات ما لا يخفى على أحد من الناس فالخروج عن الحاكم فيه الكثير من المصائب من قتل الأنفس وهتك الأعراض واستباحة الأموال وغير هذا وهذا لمن تأمل التاريخ الماضي والحالي فإن سيراه من سنن الله الكونية.

قال شيخ الإسلام: "وَلِهَذَا كَانَ الْمُشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ الْخُرُوجَ عَلَى الْأَئِمَّةِ وَقِتَالَهُمْ بِالسَّيْفِ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ظُلْمٌ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمُسْتَفِيزَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّ الْفَسَادَ فِي الْقِتَالِ وَالْفِتْنَةَ أَعْظَمُ مِنَ الْفَسَادِ الْحَاصِلِ بِظُلْمِهِمْ يَدُونَ قِتَالًا وَلَا فِتْنَةً فَلَا يُدْفَعُ أَعْظَمُ الْفَسَادَيْنِ بِالْإِزَامِ أَدْنَاهُمَا، وَلَعَلَّهُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ طَائِفَةٌ خَرَجَتْ عَلَى ذِي سُلْطَانٍ، إِلَّا وَكَانَ فِي خُرُوجِهَا مِنَ الْفَسَادِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنَ الْفَسَادِ الَّذِي أَرَاكَ". انظر شرح برجس (ص/ ٢٨) ومنهاج السنة (٣/ ٣٩١).

(٢) أي: وجوب السَّمْعِ والطَّاعَةِ لِرَبِّ الْأَمْرِ المسلم، بعد هذا البيان الواضح.

لا يُعَرَفُ عند أكثر من يدَّعي العلم، ^(١) فكَيْفَ الْعَمَلُ به؟! ^(٢)

(١) أي: لا يعرفه من يدَّعي العلم، فكيف بعامّة الناس، وربما يعرفونه لكن لا يعملون به لأمر دنيوي.

قال الشيخ ابن عثيمين: "رأى كل فرد من أفراد الرعية نفسه أميراً أو بمنزلة الأمير المنابذ للأمير". قال الشوكاني: "اجتمعت في أيام الطلب، بجامعة من **أهل العلم**، فسمعت من بعض أهل العلم الحاضرين، ثلثاً شديداً لوزير من الوزراء، فقلت للمتكلّم: أنشدك الله يا فلان، أن تجيبني عما أسألك عنه وتصدقني، قال: نعم، قلت له: هذا الثلب الذي جرى منك، هل هو لوازع ديني تجده من نفسك، لكون هذا الذي تثلثه ارتكبت منكراً، أو اجترأت على مظلمة أو مظالم؟ أم لكونه في دنيا حسنة وعيشة رافهة؟ ففكر قليلاً، ثم قال: ليس ذلك إلا لكون الفاعل ابن الفاعل، يلبس الناعم من الثياب، ويركب الفاره من الدواب ثم عدد من ذلك أشياء، فضحك الحاضرون، وقلت له: أنت إذن ظالم له، تخاطب بهذه المظلمة بين يدي الله، وتحشر مع الظلمة في الأعراض، وذلك أشد من الظلم في الأموال، عند كل ذي نفس حرة ومريّة مرة". انظر شرح الأصول الستة لابن عثيمين (ص/ ١٦١) وفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (٤٦٨٤/٩).

(٢) لأنه إذا فسد العلم فسد العمل، وذلك لأن العلم إمام العمل وقائده، وَالْعَمَلُ تابعٌ لَهُ، ومؤتم به، فكل عمل لا يكون خلف العلم مقتدياً بِهِ فَهُوَ غير نافع لصاحبه، بل مضرّة عَلَيْهِ.

وعدم العمل بهذا الأصل هو أصل كل فتنة أصابت المسلمين في هذه الأزمان، كما نشاهده ونلاحظه، فأهين كثير من الوجهاء والرؤساء، وربما من الرئاسة إلى السجن مباشرة، فلا إله إلا الله يا لها من مصيبة ما أعظمها وأجلها، ومن تأمل غاية التأمل في المظاهرات والخروج تجده أنها تنصر أعداء الكفار غاية النصرة، وأنها تحقق كثيراً من مصالحهم التي لم تخطر على بال كثير منهم، فيا أيها المسلمين اتقوا الله وارجعوا إلى دينكم، واحترموا ولاية أموركم، واجعلوا في قلوبكم لهم هبة، والله المستعان، وعليه التكلان. انظر مفتاح دار السعادة (ص/ ٨٢).

بعض المسائل الملحقة:

(١) متى يجوز الخروج على وليّ الأمر؟
وليّ الأمر له حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون مسلماً، فلا يجوز الخروج عليه بحال، ولو كان جائراً عاصياً.

قال النووي: "وَأَمَّا الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ وَقِتَالُهُمْ فَحَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانُوا فَسَقَةً ظَالِمِينَ وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْتُهُ وَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَنِ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ السُّلْطَانُ بِالْفُسْقِ".

وقال الجامي: "والخروج لا يعنى دائما الخروج بالسلاح، بل التمرد يعتبر خروجاً على السلطان".

الحالة الثانية: أن يكون كافراً كافراً أصلياً، أو مرتداً، فهذا يجوز الخروج عليه بشروط:

(أ) أن يقع في الكفر البواح الذي يبوح به ويعلنه ويدعو إليه.

(ب) إقامة الحجة عليه.

(ت) القدرة على إزالته.

(ث) القدرة على تنصيب مسلم مكانه.

(ج) ألا تترتب على هذا الخروج مفسدة أعظم من بقاء الكافر.

انظر شرح مسلم للنووي (٢٢٩/١٢) ورسالة (وجادلهم بالتّي هي أحسن) (ص/١٠) وشرح الأصول الستة للجامي (ص/٥٩).

٢) ما هو مقصود الإمامة؟

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢٨/٢٦٢): "فَالْمَقْصُودُ الْوَاجِبُ بِالْوَلَايَاتِ: إِصْلَاحُ دِينِ الْخَلْقِ الَّذِي مَتَى فَاتَهُمْ خَيْرٌ وَأَخْسَرَانَا مُبِينًا وَلَمْ يَنْفَعَهُمْ مَا نَعَمُوا بِهِ فِي الدُّنْيَا؛ وَإِصْلَاحُ مَا لَا يَقُومُ الدِّينُ إِلَّا بِهِ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاهُمْ. وَهُوَ تَوْعَانِ: قَسَمُ الْمَالِ بَيْنَ مُسْتَحِقِّيهِ؛ وَعُقُوبَاتُ الْمُعْتَدِينَ فَمَنْ لَمْ يَعْتَدِ أَصْلَحَ لَهُ دِينُهُ وَدُنْيَاهُ".

وقال أيضاً في المجموع (٢٨/٣٩٠): "يَجِبُ أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ وَلَايَةَ أَمْرِ النَّاسِ مِنْ أَعْظَمِ وَاجِبَاتِ الدِّينِ؛ بَلْ لَا قِيَامَ لِلدِّينِ وَلَا لِلدُّنْيَا إِلَّا بِهَا. فَإِنَّ بَنِي آدَمَ لَا تَتِمُّ مَصْلَحَتُهُمْ إِلَّا بِالْاجْتِمَاعِ لِحَاجَةِ بَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ وَلَا بُدَّ لَهُمْ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ مِنْ رَأْسٍ".

٣) من هم المخالفون لهذا الأصل؟

ما من طائفة من طوائف أهل البدع إلا وقد استحلوا السيف، وخالفوا هذا الأصل العظيم، وأخذ راية الخروج في هذا العصر الإخوان المسلمون، وهي طائفة خبيثة مجرمة عملاء لأعداء الله سبحانه. قال أبو قلابة: "مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بَدْعَةً قَطُّ، إِلَّا اسْتَحَلَّ السَّيْفَ".

تنبيه: لا أعلم أنه من شعار أهل السنة الثناء الإعلامي ولا سيما المنبر على ولاة الأمور الذين عندهم جور

وظلم، والحكم بغير ما أنزل الله، بل يدعى لهم، ويكف عن الكلام فيهم، وأما ثناؤهم كما يفعل بعض الناس المتسبين للسنة ففيه تغريير بالمساكين، وربما يستمرون على الباطل لأجل ذاك الثناء، ولذلك قال العلامة أبا بطين

رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: "وولي الأمر إنما يدعى له، لا يمدح لا سيما بما ليس فيه؛ وهؤلاء الذين يمدحون في الخطب، هم

الذين أमतوا الدين، فمادحهم خطي، فليس في الولاية اليوم من يستحق المدح، ولا أن يشن عليه، وإنما يدعى لهم

بالتوفيق والهداية."



قلت: وافرقت بين الثناء عليهم إطلاقاً، وبين بيان بعض ما يقومون به من أمور الخير، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. انظر الدرر السنية (٥ / ٤١).

تنبيه آخر: هذه الأصول الثلاثة التي تقدّمت رتبها المصنّف لورودها في حديث واحد، وهو حديث زيد بن ثابت، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي **رَحِمَهُ اللَّهُ** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «ثَلَاثُ خِصَالٍ لَا يَغْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ أَبَدًا: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَمُنَاصَحَةُ وُلَاةِ الْأَمْرِ، وَلُزُومُ الْجَمَاعَةِ، فَإِنْ دَعَوْهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ». قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١ / ١٩-١٨): "فَقَدْ جَمَعَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ؛ إِخْلَاصِ الْعَمَلِ لِلَّهِ وَمُنَاصَحَةِ أُولِي الْأَمْرِ وَلُزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذِهِ الثَّلَاثُ تَجْمَعُ أَصُولُ الدِّينِ وَقَوَاعِدُهُ وَتَجْمَعُ الْحُقُوقُ الَّتِي لِلَّهِ وَلِعِبَادِهِ، وَتَنْتَظِمُ مَصَالِحَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَبَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّ الْحُقُوقَ قِسْمَانِ: حَقُّ اللَّهِ وَحَقُّ لِعِبَادِهِ، فَحَقُّ اللَّهِ أَنْ نَعْبُدَهُ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، كَمَا جَاءَ لَفْظُهُ فِي أَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ؛ وَهَذَا مَعْنَى إِخْلَاصِ الْعَمَلِ لِلَّهِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ. وَحُقُوقُ الْعِبَادِ قِسْمَانِ: خَاصٌّ وَعَامٌّ؛ أَمَّا الْخَاصُّ فَمِثْلُ بَرِّ كُلِّ إِنْسَانٍ وَالِدَيْهِ، وَحَقُّ زَوْجَتِهِ وَجَارِهِ؛ فَهَذِهِ مِنْ فُرُوعِ الدِّينِ؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ قَدْ يَجْلُو عَنْ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ؛ وَلِأَنَّ مَصْلَحَتَهَا خَاصَّةٌ فَرْدِيَّةٌ. وَأَمَّا الْحُقُوقُ الْعَامَّةُ فَالْنَّاسُ نَوْعَانِ: رِعَاةٌ وَرَعِيَّةٌ؛ فَحُقُوقُ الرِّعَاةِ مُنَاصَحَتُهُمْ؛ وَحُقُوقُ الرِّعِيَّةِ لُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ؛ فَإِنَّ مَصْلَحَتَهُمْ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمْ، وَهُمْ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى ضَلَالَةٍ؛ بَلْ مَصْلَحَةُ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ فِي اجْتِمَاعِهِمْ وَاعْتِصَامِهِمْ بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا؛ فَهَذِهِ الْخِصَالُ تَجْمَعُ أَصُولَ الدِّينِ".

[الأصل الرابع: التفریق بین العلماء وغيرهم] (١)

الأصل الرابع: (٢)

(١) مقتضى هذا الأصل أن الله فرّق بين العلماء وبين المتعلمين المتشبهين بهم، في آيات كثيرة، وعلى لسان رسوله ﷺ، حيث جعل للعلماء صفات خاصة، من اتصف بها فهو العالم حقاً، ومن لم يتصف بها فليس بعالم، وإنما هو متعلم، وقد وردت أدلة كثيرة على التفریق بينهما، مع أن سبب ضلال كثير من الضلال هو فتوى علماء السوء، والثقة بالمتعلمين الذين ليسوا بعلماء، وهذا هو سبب ذكر المصنّف هذا الأصل، ولأنه من أهم الأمور التي تقوم عليها حياة المسلمين في مجال العلم والدعوة إلى الله.

ومقصود المصنف بيان أنه ليس كل من ادّعى العلم يكون عالماً، بل الذي يدّعي العلم لا بدّ أن يعمل به أولاً، ثم يدعو الناس إليه، فلا يصح دعوى العلم مع إسبال القميص، وحلق اللحية، وترك الصلاة، وعدم المبالاة بالمعاصي.

وفي مقدمة صحيح مسلم عن محمد بن سيرين، قال: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ». قال شيخ الإسلام: "وَهَذَا الصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ يَشْتَمِلُ عَلَى عِلْمٍ وَعَمَلٍ: عِلْمٌ شَرْعِيٌّ وَعَمَلٌ شَرْعِيٌّ فَمَنْ عِلِمَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِعِلْمِهِ كَانَ فَاجِرًا وَمَنْ عَمَلَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ ضَالًّا وَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ نَقُولَ: ﴿أَفْهِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ١ مِرْطَ الَّذِينَ آمَنَتْ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَقْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْكَاذِبِينَ ﴿٢٠﴾ [سورة الفاتحة: ٦-٧]. وَلِهَذَا كَانَ السَّلَفُ يَقُولُونَ: اخْذُوا فِتْنَةَ الْعَالِمِ الْفَاجِرِ وَالْعَابِدِ الْجَاهِلِ فَإِنْ فُتِنْتَهُمَا فِتْنَةً لِكُلِّ مَفْتُونٍ. وَكَانُوا يَقُولُونَ: مَنْ فَسَدَ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَفِيهِ شَبَهٌ مِنَ الْيَهُودِ وَمَنْ فَسَدَ مِنَ الْعِبَادِ فَفِيهِ شَبَهٌ مِنَ النَّصَارَى".

انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/ ٢٧-٢٦) وشرح الشيخ برجس (ص/ ٣٠).

(٢) هذا أصل عظيم في الدين، وذلك لأن أول أمر أمر به النبي ﷺ هو الأمر بالقراءة، والقراءة مبنية على العلم، فدل على أن أصل هذا الدين هو العلم ومعرفة، والتفریق بين أهله والمتشبهين بهم، حتى يسلم الشخص من الهلاك. قال العلامة الفوزان: "هذا أصل عظيم، وهو بيان المراد بالعلم".

وقال ابن القيم: "شرائع الاسلام واجبة على كل مسلم ولا يمكن ادائها إلا بعد معرفتها، والعلم بها، والله تعالى أخرج عباده من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئاً، فطلب العلم فريضة على كل مسلم، وهل تمكن عبادة الله التي هي حقه على العباد كلهم إلا بالعلم، وهل ينال العلم إلا بطّبه".

بيان العلم^(١)

انظر شرح الأصول الستة للفوزان (ص/ ٣٣) ومفتاح دار السعادة (١/ ١٥٦).

(١) العلم **لُغَةً**: نقيض الجهل، ويطلق على المعرفة واليقين والإتقان، **واصطلاحاً**: **قيل**: معرفة المعلوم على ما هو عليه. **وقيل**: صفة ينكشف بها المطلوب انكشافاً تاماً. **وقيل**: هو معرفة الهدى بدليله، وإدراك الحكم على ما هو عليه في نفس الأمر ليس إلا، **وقيل**: هو أبين من أن يُبين.

والمراد بالعلم هنا هو العلم الشرعي، وهو المراد به عند الإطلاق، ولم يأت في القرآن مدح العلم إلا العلم الشرعي، لأن العبد لو عرف كل شيء ولم يعرف ربه فكأنه لم يعرف شيئاً، وأما الدنيوي فقد ورد في موضعين على سبيل الذم، وهي قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَفْلُونَ﴾ [سورة الروم: ٧]. وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ يَأْتِيَنَّهُمْ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَافَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [سورة غافر: ٨٣].

قال الحافظ: "والمُرَادُ بِالْعِلْمِ الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ الَّذِي يُفِيدُ مَعْرِفَةً مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مِنْ أَمْرِ دِينِهِ فِي عِبَادَاتِهِ وَمُعَامَلَاتِهِ، وَالْعِلْمُ بِاللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الْقِيَامِ بِأَمْرِهِ وَتَنْزِيهِهِ عَنِ النَّقَائِصِ، وَمَدَارُ ذَلِكَ عَلَى التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ".

وقال ابن القيم: "فليس العلم في الحقيقة إلا ما أخبر به الرسل عن الله عز وجل طلباً وخبراً فهو العلم المزكي للنفس المكمل للفطر المصحح للعقول الذي خصه الله باسم العلم وسمى ما عارض ظناً لا يغني من الحق شيئاً وخرصاً وكذباً".

ويرى الشيخ الفوزان أنه لا يقال: العلم الدنيوي علم إلا بقيد، كعلم الطب، وعلم الهندسة، وغير ذلك.

قال شيخ الإسلام: "وَالْعِلْمُ: هُوَ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ وَهُوَ: السُّلْطَانُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَدْيَانَ يُجَادِلُونَ فِيءَ إِبْرَاهِيمَ اللَّهُ يَغْتَبِرُ سُلْطَانُ أَتْلَهُمْ﴾ [سورة غافر: ٥٦]. فَمَنْ تَكَلَّمَ فِي الدِّينِ بِغَيْرِ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ كَانَ مُتَكَلِّمًا بِغَيْرِ عِلْمٍ".

وقال أيضاً: "وَقَدْ كَتَبْتُ قَدِيمًا فِي بَعْضِ كُتُبِي لِبَعْضِ الْأَكَابِرِ: إِنَّ الْعِلْمَ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَالنَّافِعُ مِنْهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، فَالْشَّأْنُ فِي أَنْ نَقُولَ عِلْمًا وَهُوَ النُّقْلُ الْمُصَدَّقُ وَالْبَحْثُ الْمُحَقَّقُ فَإِنَّ مَا سِوَى ذَلِكَ وَإِنْ زُخِرَ بِمِثْلِهِ بَعْضُ النَّاسِ خَرَفٌ مَُّرَوِّقٌ وَإِلَّا فَبَاطِلٌ مُُّطْلَقٌ".

وللعلم تقاسيم معروفة، وفصائل كثيرة، تركتها طلباً للاختصار، لأنه لا يتعلق بالمتن، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

انظر إرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٦٤) والفتح لابن حجر (١/ ١٤١) وعيون الرسائل والأجوبة على

المسائل للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ (٢/ ٥٢٥) وشرح الأصول الستة (ص/ ٣٣) =

والعلماء^(١)

= ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٩/٢٨) (٣٨٨/٦) والفتح (١٤١/١) والصواعق المرسلة (٨٧٦/٣)
(٣/٨٧٩).

(١) جمع عالم، وهم الذين ينسبون إلى العلم، وهم أربعة أصناف:

الأول: العلماء الربانيون، جمع عالم رباني، وهو من أخلص لله في علمه، وعمل به، ونفع عباد الله به، ورباهم في ذلك تربية علمية وخلقية، وهذا يسمى عند السلف: عالم بالله وعالم بأمر الله.

والثاني: علماء السوء، وهم الذين عندهم شيء من العلوم ولكن لا يعملون بعلمهم، لكونهم أصحاب شهوة أو دنيا، وهذا يسميه بعض السلف عالم بأمر الله، وليس عالما بالله، وكان بعضهم يقول: هذا هو العالم الفاجر.

والثالث: المتعلمون، وهم الذين ليس عندهم علم، وإنما يجعلون أنفسهم علماء، وإذا كان عندهم عمل بالعلم وخشية من الله فهم عالمون بالله، غير عالمين بأمر الله.

والرابع: الحفظة، وهم أوعية العلم، الذين ليس لهم فقه في الدين، وإنما يحفظون الأدلة حفظاً. وكل هؤلاء لا يطلق عليهم لفظ العلماء إلا الأول والثاني، ولكنه يطلق على الأول على سبيل المدح، وهو العلم الحقيقي، والثاني على سبيل الذم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُمْ طَغَوْتُمْ ابْنَ مَرْيَمَ إِذِ الْقَوْلُ ﴿١٣٧﴾﴾ [سورة الشعراء: ١٩٧].

وقيل: خمس من الأخلاق هي من علامات علماء الآخ، وهي: الخشية والخشوع والتواضع وحسن الخلق وإيثار الآخرة على الدنيا وهو الزهد.

قال شيخ الإسلام: "وَكُلُّ عَاصٍ فَهُوَ جَاهِلٌ لَيْسَ بِتَامٍ الْعِلْمُ، تَبَيَّنَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ أَصْلَ السَّيِّئَاتِ الْجَهْلُ وَغَدَمُ الْعِلْمِ". ونقل عن الحسن البصري: "الْعَالِمُ مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ، وَرَغِبَ فِيهَا رَغْبَ اللَّهِ فِيهِ، وَزَهَدَ فِيهَا سَخِطَ اللَّهُ فِيهِ".

وقال ابن القيم: "**عُلَمَاءُ السَّوءِ** جَلَسُوا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، يَدْعُونَ إِلَيْهَا النَّاسَ بِأَقْوَاهِمَ، وَيَدْعُونَهُمْ إِلَى النَّارِ بِأَفْعَالِهِمْ، فَكَلِمَا قَالَتْ أَقْوَاهِمَ لِلنَّاسِ: هَلُمُّوا، قَالَتْ أَفْعَالُهُمْ: لَا تَسْمَعُوا مِنْهُمْ، فَلَوْ كَانَ مَا دَعَا إِلَيْهِ حَقًّا كَانُوا أَوَّلَ الْمُسْتَجِيبِينَ لَهُ، فَهَمَّ فِي الصُّورَةِ أَدْلَاءٌ وَفِي الْحَقِيقَةِ قَطَاعُ الطَّرِيقِ".

انظر شرح السفارينية لابن عثيمين (ص/ ٨١) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠٤/ ٨) (٢٩٤/ ١٤) وتفسير ابن كثير (٤٨٢/ ٦) والفوائد (ص/ ٦١).

والفقه (١)

(١) الفقه لغة: فَهْمٌ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ كَلَامِهِ.

قال ابن القيم: "وَالْفَقْهُ أَخْصُ مِنَ الْفَهْمِ، وَهُوَ فَهْمٌ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ كَلَامِهِ، وَهَذَا قَدَرٌ زَائِدٌ عَلَى مُجَرَّدِ فَهْمِ وَضْعِ اللَّفْظِ فِي اللَّغَةِ، وَبِحَسَبِ تَفَاوُتِ مَرَاتِبِ النَّاسِ فِي هَذَا تَتَفَاوَتُ مَرَاتِبُهُمْ فِي الْفَقْهِ وَالْعِلْمِ." **واصطلاحاً: له إطلاقان:**

الأول: إطلاق عام، وهو إدراك الشريعة وفهم مقاصدها وأبوابها، فيشمل الأحكام التي تتعلق بالشريعة كالأخلاق والعقيدة والعبادات والمعاملات، وهذا هو معنى الفقه عند المتقدمين، وهو المراد بقوله ﷺ في الصحيحين من حديث معاوية: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». وهذا هو مقصود المصنّف.

والثاني: إطلاق خاص، معرفة الأحكام الشرعية العملية بأدلتها التفصيلية. يقول الشيخ ابن عثيمين: "فالفقه في الشرع ليس خاصاً بأفعال المكلفين، أو بالأحكام العملية، بل يشمل حتى الأحكام العقدية، حتى إن بعض أهل العلم يقولون: إن علم العقيدة هو الفقه الأكبر. وهذا حق، لأنك لا تتعبّد للمعبود إلا بعد معرفة توحيده بربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وإلا فكيف تتعبّد لمجهول؟! ولذلك كان الأساس الأول هو التوحيد، وحق أن يُسمّى بالفقه الأكبر." وقال الشيخ الجامي: "ليس الفقه دراسة تلك الآراء الكثيرة التي ملئت جوف تلك الكتب الضخمة، وإنما الفقه في الدين الفهم الصحيح الثاقب المبني على الأدلة."

وقال العلامة ابن قدامة: "واعلم: أنه بدلت ألفاظ وحرفت، ونقلت إلى معان لم يردها السلف الصالح. **فمن ذلك: الفقه،** فإنهم تصرفوا فيه بالتخصيص، فخصوه بمعرفة الفروع وعللها، ولقد كان اسم الفقه في العصر الأول منطلقاً على علم طريق الآخرة، ومعرفة دقائق آفات النفوس، ومفسدات الأعمال، وقوة الإحاطة بحقارة الدنيا، وشدة التطلع إلى نعيم الآخرة، واستيلاء الخوف على القلب.

ولذلك قال الحسن [البصري] رَحِمَهُ اللهُ: إنها الفقيه الزاهد في الدنيا، الراغب في الآخرة، البصير بدينه، المداوم على عبادة ربه، الورع الكاف عن أعراض المسلمين، العفيف عن أموالهم، الناصح لهم. **فكان إطلاقهم اسم الفقه على علم الآخرة أكثر،** لأنه لم يكن متناولاً للفتاوى، ولكن كان متناولاً لذلك بطريق العموم والشمول، فثار من هذا التخصيص تلبيس بعث الناس على التجرد لعلم الفتاوى الظاهرة، والإعراض عن علم المعاملة للآخرة."

انظر إعلام الموقعين (١/ ١٦٧) والتحفة الإسرائيلية في منهجية البحوث العلمية (ص/ ١٤٦) والشرح الممتع للشيخ ابن عثيمين (١/ ١٥) وفتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب (ص/ ١٢) وشرح الأصول الستة للعلامة الجامي (ص/ ٦٣) ومختصر منهاج القاصدين (ص/ ١٨).

والفقهاء،^(١) وبيان من تشبه بهم وليس منهم^(٢).

(١) الفقهاء هم العلماء الذين ينسب إليهم الفقه، فهم أخص من العلماء، أو هما مترادفان، وهم أربعة أصناف كالعلماء، ثم إن السلف لا يطلقون لفظ الفقيه على أحد إلا إذا كان عاملاً بعلمه، وذلك أنهم يجعلون الفقيه من علم وعمل، وضده الجاهل، سواء لم يعلم، أو علم ولم يعمل به، ولهذا قال السلف: كل من عصى الله فهو جاهل. قال شيخ الإسلام: "وذلك يقتضي أن العمل داخل في مسمى الفقه لازم له."

وقال ابن القيم: "لم يكن السلف يطلقون اسم الفقه إلا على العلم الذي يصحبه العمل".

وقال أيضاً: "فُقهَاءُ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ دَارَتْ الْفُتْيَا عَلَى أَقْوَالِهِمْ بَيْنَ الْأَنَامِ، الَّذِينَ خُصُّوا بِاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ، وَعَنْوَ بِضَبِّ قَوَاعِدِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ؛ فَهُمْ فِي الْأَرْضِ بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، بِهِمْ يَهْتَدِي الْحَيْرَانُ فِي الظُّلُمَاتِ، وَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَيْهِمْ أَعْظَمُ مِنْ حَاجَتِهِمْ إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَطَاعَتُهُمْ أَفْرَضَ عَلَيْهِمْ مِنْ طَاعَةِ الْأُمَمَاتِ وَالْأَبَاءِ بِنَصِّ الْكِتَابِ".

انظر مجموع المسائل لابن تيمية (١/١٣٢) ومجموع الفتاوى (٧/٢٢) ومفتاح دار السعادة (١/٨٩) وإعلام الموقعين (١/٣٦).

(٢) أي: تشبهوا بالعلماء والفقهاء فجعلوا أنفسهم مثل العلماء، مع أنهم ليسوا من العلماء الربانيين، وإنما هم من الأقسام التي تقدم ذكرها.

والتشبه بهم على قسمين:

الأول: تشبه محمود، وهو التشبه بهم في أخلاقهم وأعمالهم، وسلوكهم، ومحاولة أن يكونوا مثلهم بفعل أعمالهم، وقد قيل: فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم *** إن التشبه بالكرام فلاح

والثاني: تشبه مذموم، وهو التشبه بهم في ادعاء علمهم، وعملهم، وأخذ ألقابهم، وهو لا يملك رصيда من العلم والعمل، فهذا غير جائز شرعاً، وهو مقصود المصنّف.

قال الإمام الراغب الأصفهاني: "لا شيء أوجب على السلطان من مراعاة المتصدين للرياسة بالعلم، فمن الإخلال بها ينتشر الشر ويكثر الأشرار، ويقع بين الناس التباغض والتنافر".

ووجه بيان الله من تشبه من العلماء هو أنه عاب عليهم، وذمهم في آيات كثيرة من القرآن، والذين ذمهم الله في القرآن على قسمين: الأول: من كان عنده علم ولم يعمل به، أو عمل بخلافه، فشبههم الله بالخمير

والكلاب، فقال تعالى: ﴿وَأَقْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأُ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَٱنْسَلَخَ مِنْهَا فَٱتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ ٱلضَّالِّينَ ۝٧٧﴾

وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَنُكَلِّمَهُ ءَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هُوَهُ مُتَبَلِّغٌ مِّنْ مَّكَلِّهِ ٱلْكَذِبِ إِنَّهُ يَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَتْ أَوْ تَنَزُّعُهُ يَلْهَتْ ذَٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِءَايَاتِنَا فَٱقْصِصْ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ =

وقد بيّن الله تعالى هذا الأصل^(١) في أوّل سورة البقرة^(٢) من قوله: ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ

أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَلِيَأْتِيَ فَارْهَبُونَ﴾ [سورة

﴿١٣١﴾ [سورة الأعراف: ١٧٥-١٧٦]. وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِمَثَلِ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة الجمعة: ٥].

والثاني: من لم يكن عنده شيء من العلم، ولكن يدّعي العلم، فأنكر الله عليهم في القرآن، فقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [سورة الزمر: ٩]. وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [سورة الرعد: ١٩]. وقال تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَزَمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٠]. ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ﴾ [سورة الحج: ٣]. ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [سورة لقمان: ٦].

قال شيخ الإسلام: "وَقَدْ بَيَّنَّ حَالٌ مَنِ تَشَبَّهَ بِالْأَنْبِيَاءِ وَبِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ مِنْ أَهْلِ الْكُذْبِ وَالْفُجُورِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِمُ اللَّائِسِينَ". وقال ابن القيم: "وَهَلْ يُمَيِّزُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَالْجُهَالِ وَيَعْرِفُ مَقَادِيرَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا مَنْ هُوَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ وَمَعْدُودٌ فِي زُمْرِهِمْ؟".

انظر شرح الأصول الستة للجمامي (ص/ ٦٦) والذريعة إلى مكارم الشريعة (ص/ ١٨٢) ومجموع الفتاوى (٢/ ١٣٥) وهداية الحيارى (ص/ ٤٦٠).

(١) وهو التفريق بين العلماء وبين من تشبه بهم.

(٢) وذلك لأنه ذكر في هذه الآيات نعمه على بني إسرائيل، وهي من الأمم التي اختيرت، وأسندت إليها القوامة على دين الله، ولكنها لما انحرفت عقيدة وعملا، ووجد عندهم **كتبان الحق وتحريف شرائع الله، وقتل النبيين، ولبس الحق بالباطل، والاشتراء بآيات الله ثمنا قليلا، وتقاؤهم عن الجهاد في سبيل الله،** وغيرها من الصفات التي ذكرها الله في هذه الآيات التي هي أكثر من أربعين مثلبة من مثالب بني إسرائيل، وجرائمهم، وذمهم بسببها مع ما من الله عليهم بإنقاذهم من بطش فرعون وجبروته، وإنزال المن والسلوى عليهم ورزقهم من الطيبات وقبول توبتهم المرة تلو الأخرى، **صاروا ضلالا،** ولم ينفعهم العلم الذي كان عندهم، فكذاك من علم ولم يعمل فحاله كحالهم، ففي هذه الآيات بيان واضح من الله جلّ وعلا لهذا الأصل العظيم.

قال ابن القيم: "وأما قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ فإنما يذكرهم =

البقرة: ٤٠]. إلى قوله قبل ذكر إبراهيم عليه السلام: ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ

عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٢٢]. (١)

بنعمته على آبائهم؛ ولهذا يعددها واحدة واحدة، بأن أنجاهم من آل فرعون، وأن فرق بهم البحر، وأن وعد موسى أربعين ليلة، **فضلوا بعده، ثم تاب عليهم**، وعفا عنهم، وبأن ظلل عليهم الغمام، وأنزل عليهم المن والسلوى إلى غير ذلك من نعمه التي يعددها عليهم، وإنما كانت لأسلافهم وآبائهم، فأمرهم أن يذكروها ليدعوهم ذكرهم لها **إلى طاعته والإيمان برسله**، والتحذير من عقوبته بما عاقب به من لم يؤمن برسوله، ولم ينقد لدينه وطاعته، وكانت نعمته على آبائهم نعمة منه عليهم تستدعي منهم شكرا، فكيف تجعلون مكان الشكر عليها كفركم برسولي، وتكذيبكم له، ومعاداتكم إياه، وهذا لا يدل على أن نعمته المطلقة التامة حاصلة لهم في حال كفرهم، والله أعلم."

وقال الشوكاني: "وَهَذِهِ الْآيَةُ وَإِنْ كَانَتْ خِطَابًا لِبَنِي إِسْرَءِيلَ وَنَهَبًا لَهُمْ، فَهِيَ مُتَنَاقِلَةٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ بِفَحْوَى **الْخِطَابِ أَوْ بِلَخْنِهِ**، فَمَنْ أَخَذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رِشْوَةً عَلَى إِبْطَالِ حَقِّ أَمْرِ اللَّهِ بِهِ، أَوْ إِثْبَاتِ بَاطِلٍ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، أَوْ امْتَنَعَ مِنْ تَعْلِيمِ مَا عَلَّمَهُ اللَّهُ، وَكَتَمَ الْبَيَانَ الَّذِي أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِيثَاقَهُ بِهِ، فَقَدْ اشْتَرَى بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا."

انظر بدائع الفوائد (٢/ ٢٣) وفتح القدير (١/ ٨٨).

(١) قال الطبري: "وَهَذِهِ الْآيَةُ عِظَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ لِلْيَهُودِ الَّذِينَ كَانُوا بَيْنَ ظَهْرَانِي مَهَاجِرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَذَكِيرٌ مِنْهُ لَهُمْ مَا سَلَفَ مِنْ آيَاتِهِ إِلَيْهِمْ فِي صُنْعِهِ بِأَوَائِلِهِمْ اسْتِعْطَافًا مِنْهُ لَهُمْ عَلَى دِينِهِ، وَتَصْدِيقَ رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا آيَاتِي لَدَيْكُمْ، وَصَنَائِعِي عِنْدَكُمْ، وَاسْتِنْفَازِي إِيَّاكُمْ مِنْ أَيْدِي عَدُوِّكُمْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ، وَإِنزَالِي عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى فِي تِيهِكُمْ، وَتَمْكِينِي لَكُمْ فِي الْبِلَادِ، بَعْدَ أَنْ كُنْتُمْ مَذَلَّلِينَ مَقْهُورِينَ، وَاخْتِصَاصِي الرُّسُلَ مِنْكُمْ، وَتَفْضِيلِي إِيَّاكُمْ عَلَى عَالَمٍ مَنْ كُنْتُ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِ، **أَيَّامَ أَنْتُمْ فِي طَاعَتِي؛ بِاتِّبَاعِ رَسُولِي إِلَيْكُمْ**، وَتَصْدِيقِهِ وَتَصْدِيقِي مَا جَاءَكُمْ بِهِ مِنْ عِنْدِي، وَدَعْوَا التَّادِي فِي الضَّلَالِ وَالْغَيِّ". انظر تفسير الطبري (٢/ ٤٩٧-٤٩٦).

ويزيده وضوحاً: (١) ما صرّحت به السنة (٢) في هذا (٣) من الكلام الكثير البين الواضح للعامي البليد. (٤)

(١) أي: يزيد هذا الأمر وهو التفريق بين العلماء وغيرهم وضوحاً وبياناً.

(٢) أي: ما بيّنته وأظهرته، يقال: صرّح الشيء إذا بيّنه وأظهره. تاج العروس (٦/ ٥٣٥).

(٣) أي: فيما يتعلق بالتفريق بين العلماء والفقهاء ومن تشبه بهم.

(٤) معنى ذلك أنه ورد عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة يذم علماء السوء، ويحذر منهم كما أنه ذم المتعالمين، ويفرق بين العلماء وغيرهم، ففي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْتَزِعُ الْعِلْمَ مِنَ النَّاسِ أَنْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ فَيَرْفَعُ الْعِلْمَ مَعَهُمْ، وَيُتِي فِي النَّاسِ رُءُوسًا جُهَاًلًا، يُفْتُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ».

وفي الصحيحين عن أبي موسى رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ مَثَلَ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْهُدَى، وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ طَيِّبَةٌ، قَبِلَتْ الْمَاءَ فَأَنْبَتَ الْكَلَأُ وَالْعُشْبُ الْكَثِيرُ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَتَنَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرَبُوا مِنْهَا وَسَقَوْا وَرَعَوْا، وَأَصَابَ طَائِفَةٌ مِنْهَا أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قَيْعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فُقِدَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ بِمَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ، فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ».

وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْأُتْرُجَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ النَّمْرَةِ، لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلُوٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ، لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ».

وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة رضي الله عنها، قالت: تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ، مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رِيعٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ، وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ فَأَحْدَرُوهُمْ».

وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَظُنُّ فُلَانًا وَفُلَانًا يَعْرِفَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا» قَالَ اللَّيْثُ: «كَانَا رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ».

ثم صار هذا^(١) أغرب الأشياء،^(٢) وصار العلم والفقه هو البدع والضلالات.^(٣)

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه ذكر أن أوّل النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ ثلاثه، ومنهم: «وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ، وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعْمُهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ، وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ».

وفي مقدمة صحيح مسلم عن أبي هريرة، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنْاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَلَيَأْتِيَكُمْ وَإِيَّاهُمْ».

(١) أي: هذا الأصل، وهو التفريق بين العلماء وغيرهم.

(٢) أي: من الأشياء الغريبة التي يتعجب منها الناس، ولا يعرفه أكثر الناس، والأمر الغريب هو الذي لا يعرفه إلا القلة من الناس، فلو قلت: فلان ليس بعالم، لأنكروا عليك، أو قلت: الحق مع فلان، لقالوا: كلهم **يقولون**: قال الله وقال رسوله ﷺ.

(٣) أي: أن العالم والفقيه هو الذي يعمل البدع والضلالات، ويدعو الناس إليها، لأن العلم عندهم جمع الأحاديث الموضوعية، والشبه الخطافة، وعبادة القبور، والفقه عندهم جعل المولد في ربيع الأول، والرقص والصباح في كل خميس، وهؤلاء هم العلماء في نظر العوام.

وإنما عبّر المصنّف بأن علمهم هو البدع والضلالات لأن مرجع علمهم أربعة أمور:

الأول: أحاديث ضعيفة، لا يجوز الاحتجاج بها ولا نسبيتها إلى النبي ﷺ.

والثاني: أحاديث موضوعة أو لا أصل لها، خفي على بعض الفقهاء فبنوا عليها أحكاماً هي من صميم البدع ومحدثات الأمور!

والثالث: اجتهادات واستحسانات صدرت من بعض الفقهاء خاصة المتأخرين منهم لم يدعموها بأي دليل شرعي، بل ساقوها مساق المسلمات من الأمور حتى صارت سنناً تتبع.

والرابع: عادات وخرافات لا يدل عليها الشرع ولا يشهد لها عقل.

وهذه الأمور الأربعة هي مرجع البدع والضلالات.

وسبب ذلك كله البعد عن الهدى النبوي، وعن طريقة السلف رضوان الله عليهم.

قال شيخ الإسلام: "كلما ضعف تمسك الأمم بعهود أنبيائهم، ونقص إيمانهم، عوضوا ذلك بما أحدثوه من البدع والشرك وغيره."

وخيار ما عندهم^(١) لبس الحق بالباطل.^(٢)

والبدع جمع بدعة، وهي **لغة**: كل ما أحدث على غير مثال سابق، ومنه قوله تعالى: ﴿يَدْعِى السَّمَكُوتِ وَالْأَرْضُ﴾ [سورة البقرة: ١١٧].

واصطلاحاً: طريقتان في الدين مُحَرَّجَتان، تُضَاهِي الشَّرْعِيَّةَ يُقَصِّدُ بِالسُّلُوكِ عَلَيْهَا الْمُبَالِغَةَ فِي التَّعَبُّدِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ. والضلالات جمع ضلالة، وهي ضد الهدى، وفقدان ما يوصل إلى المطلوب، وقيل: هي سلوك لا يوصل إلى المطلوب، وأُطْلِقَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى ثَلَاثٍ:

الأول: الضَّلَالُ فِي الدِّينِ، أَيْ الذَّهَابُ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الرُّسُلُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَسَلَامُهُ، وَهَذَا أَشْهُرُ مَعَانِيهِ فِي الْقُرْآنِ، وَمِنْهُ هَذَا الْمَعْنَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [سورة الفاتحة: ٧].

والثاني: بِمَعْنَى الْهَلَاكِ، وَالْغَيْبَةِ، وَمِنْهُ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا آلَؤُاٰذَاضَلَّلْنَا فِي الْاَرْضِ اءَالٰفِي خَلْقٍ جَدِيْدٍ بَلْ هُمْ بَلِغَاءٌ مِّنْهُمْ كَفَرُوْنَ﴾ [سورة السجدة: ١٠].

والثالث: الذَّهَابُ عَنْ عِلْمِ حَقِيْقَةِ الْأَمْرِ كَمَا يَنْبَغِي، وَمِنْهُ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا اَللّٰهُ اِنَّكَ لَنۡفِيْ ضَلٰلٰتٍ اَلۡكٰدِرِۙ﴾ [سورة يوسف: ٩٥]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي نَبِيِّنَا ﷺ: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدٰى﴾ [سورة الضحى: ٧]، وَتَقْسِيْرُ هَذِهِ الْاَيَةِ بِالْاَيَةِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ الشُّوْرٰى، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذٰلِكَ اُوْحِيْنَا اِلَيْكَ رُوْحًا مِّنْ اَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِى مَا الْكِتٰبُ وَلَا الْاِيْمٰنُ وَلٰكِنْ جَعَلْنٰهُ نُوْرًا يَّهْدِيْ بِهٖ مَنۡ نَّشَآءُ مِّنْ عِبَادِنَا وَاِنَّكَ لَتَهْدِيْ اِلٰى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيْمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

انظر مناسك الحج والعمرة (ص/٤٣) واقتضاء الصراط المستقيم (٢/٢٤٣) والتعريفات للجرجاني (ص/١٨٣) والاعتصام للشاطبي (١/٥٠) وأضواء البيان للشنقيطي (٦/٣٧٣) ومختصر الصواعق (ص/٩٨).

(١) أي: أفضل شيء عند هؤلاء.

(٢) وهو أن يجعل الحق على صورة الباطل والباطل على صورة الحق، بعبارات مزخرفة، حتى يلتبس الحق بالباطل، وهذا هو شأن المبتدعة، وقد أخذوا من اليهود، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَتَّخِذُ الْكُتُبَ لِمَ تَلِيْسُوتَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَانْتُمْ تَسْلُمُونَ﴾ [سورة آل عمران: ٧١].

وصار العلم الذي فرضه الله تعالى على الخلق^(١) ومدحه لا يتفوه به إلا زنديق أو مجنون.^(٢)

قال الشنقيطي: "وكانوا لشدة تمرنهم على تلك الحجج الباطلة كثيراً ما يظهرون الحق في صورة الباطل، والباطل في صورة الحق".

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن: "وقد عرفت حال أهل وقتك من طلبة العلم، وأنهم ما بين مجاهر بإنكار الحق، قد لبس عليه أمر دينه، أو مداهن مع هؤلاء ومع هؤلاء، غاية قصده السلوك مع الناس، وإرضائهم، أو ساكت معرض عن نصرته الحق، ونصرة الباطل، يرى الكفاف أسلم، وأن هذا الرأي أحكم؛ هذا حال فقهاء زمانك، **فقل لي: من يقوم بنصر الحق وبيانه**، وكشف الشبهة عنه ونصرته".
انظر آداب البحث والمناظرة (ص/ ٣) والدرر السنية (٨/ ٣٨٧).

(١) أي: أن يتعلموه.

(٢) وذلك لأنه كلما ضعف تمسك الأمم بمعهود أنبيائهم، ونقص إيمانهم، عوضوا ذلك بما أحدثوه من البدع والشرك وغيره. وقد تقدم معنى الزنديق والمجنون.

قال شيخ الإسلام: "كُلَّمَا كَانَ عَهْدُ الْإِنْسَانِ بِالسَّلَفِ أَقْرَبَ كَانَ أَعْلَمَ بِالْمَقُولِ وَالْمَنْقُولِ".
وربما يقولون: عملاء، علماء الحكومة، علماء حيض ونفاس، وغيرها من الطعونات المعروفة.
قال الشاطبي في الاعتصام (١/ ١٧١): "كل من ابتدع بدعة فإن من شأنهم أن يشبطوا الناس عن اتباع الشريعة ويذمونهم ويزعمون أنهم الأراجس الانجاس المكبين على الدنيا، ويضعون عليهم شواهد الآيات في ذم الدنيا وذم المكبين عليها، كما يروى عن عمرو بن عبيد أنه قال: لو شهد عندي عليّ وعثمان وطلحة والزبير على شرك نعل ما أجزت شهادتهم".

ثم قال: "فَهَكَذَا أَهْلُ الضَّلَالِ يَسُونُ السَّلَفَ الصَّالِحَ، لَعَلَّ بِضَاعَتَهُمْ تَنْفَقُ، ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ﴾، وَأَصْلُ هَذَا الْفَسَادِ مِنْ قِبَلِ الْخَوَارِجِ، فَهُمْ أَوَّلُ مَنْ لَعَنَ السَّلَفَ الصَّالِحَ، وَتَكْفِيرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الصَّحَابَةِ، وَمِثْلُ هَذَا كُلُّهُ يُورِثُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ".

انظر اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢٤٣) ومجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٨).

وصار من أنكره وعاداه وصنّف في التحذير منه والتّهي عنه هو الفقيه العالم.^(١)



(١) أي: صار من أنكر العلم النافع الذي فرضه الله تعالى على الخلق وفضل العلماء العاملين وعادى هذا العلم، بل ألّف في التحذير منه هو العالم الفقيه، وهذا واقع مؤلم يعيشه المصنّف رحمه الله، ولكن ما ذا نقول في واقعنا نحن؟، فإن أناسا حذروا من علم التوحيد وعلم العقيدة، وحذروا من علماء المسلمين، ويقولون: هؤلاء العلماء علماء حيض ونفاس، وعلماء أحكام الاستحجار وعلماء جزئيات، ولا يعرفون الواقع، والواقع عندهم أمور سياسة والثورة على الولاة.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ الصُّوفِي الرَّاهِد: "ذَهَابُ الْإِسْلَامِ عَلَى يَدَيِ أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ مِنَ النَّاسِ: صَنَفٌ لَا يَعْمَلُونَ بِمَا يَعْلَمُونَ، وَصَنَفٌ يَعْمَلُونَ بِمَا لَا يَعْلَمُونَ، وَصَنَفٌ لَا يَعْمَلُونَ وَلَا يَعْلَمُونَ، وَصَنَفٌ يُمْنَعُونَ النَّاسَ مِنَ التَّعَلُّمِ."

وقال ابن القيم معلقا على هذا الأثر: "قلت: **الصَّنَفُ الْأَوَّلُ**: من لهُ علم بلا عمل فَهُوَ أَضَرُّ شَيْءٍ عَلَى الْعَامَّةِ فَإِنَّهُ حِجَّةٌ لَهُمْ فِي كُلِّ نَقِيصَةٍ وَمَنْحَسَةٍ، **وَالصَّنَفُ الثَّانِي**: العابد الجَاهِل؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَحْسِنُونَ الظَّنَّ بِهِ لِعِبَادَتِهِ وَصِلَاحِهِ، فَيَقْتَدُونَ بِهِ عَلَى جَهْلِهِ، وَهَذَانِ الصَّنَفَانِ هُمَا اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا بَعْضُ السَّلَفِ فِي قَوْلِهِ: اخْذَرُوا فِتْنَةَ الْعَالَمِ الْفَاجِرِ وَالْعَابِدِ الْجَاهِلِ؛ فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ، فَإِنَّ النَّاسَ إِنَّمَا يَقْتَدُونَ بِعِلْمَائِهِمْ وَعِبَادِهِمْ، فَإِذَا كَانَ الْعُلَمَاءُ فَجَرَةً، وَالْعِبَادُ جَهْلَةً عَمَتِ **الْمُصِيبَةُ بِهِمَا**، وعظمت الفِتْنَةُ عَلَى الْخَاصَّةِ وَالْعَامَةِ.

وَالصَّنَفُ الثَّالِثُ: الَّذِينَ لَا عِلْمَ لَهُمْ وَلَا عَمَلًا، إِنَّمَا هُمْ كَالْأَنْعَامِ السَّائِمَةِ، **وَالصَّنَفُ الرَّابِعُ**: نَوَابِ إِبْلِيسَ فِي الْأَرْضِ، وَهُمْ الَّذِينَ **يَبْطُونَ النَّاسَ عَنْ طَلَبِ الْعِلْمِ** والتفقه في الدين، فَهُؤُلَاءِ أَضَرُّ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيَاطِينِ الْجَنِّ، فَانْهَمِ يَحُولُونَ بَيْنَ الْقُلُوبِ وَبَيْنَ هُدَى اللَّهِ وَطَرِيقِهِ، فَهُؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ الْأَصْنَافُ هُمُ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ هَذَا الْعَارِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَهُؤُلَاءِ كُلُّهُمْ عَلَى شَفَا جَرَفِ هَارٍ وَعَلَى سَبِيلِ الْهَلَكَةِ وَمَا يَلْقَى الْعَالَمُ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَا يَلْقَاهُ مِنَ الْأَذَى وَالْمَحَارَبَةِ إِلَّا عَلَى أَيْدِيهِمْ".

انظر مفتاح دار السعادة (١/ ١٦٠) والدرر السنية (٢/ ٢٨٠) شرح مسائل الجاهلية للفوزان (ص/ ٧٩).

[الأصل الخامس:] التفريق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان]

الأصل الخامس: (١)

(١) مقصود المصنّف من هذا الأصل هو **الرد على الصّوفية** وغيرهم من أهل البدع الذين يزعمون أنهم أولياء الله سبحانه وتعالى، وأن ضابط الولي هو وجود خوارق وكرامات، فتحضر له فاكهة الصيف في الشتاء وفاكهة الشتاء في الصيف، وإلا فلا يكون الشخص وليا.

قال العلامة النجمي: "هذا الأصل ركز فيه شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب على الصوفية الذين يزعمون أن الأولياء هم الذين يظهرون بالأحوال والكرامات وتبدوا منهم الشطحات." وقال العلامة زيد المدخلي: "ولقد كان الإمام محمد ابن عبد الوهاب **رحمه الله** يواجه أقواما يدعون بأنهم أولياء وأتقياء وهم واقعون في الشرك الأكبر من عبادة الأصنام والأوثان وطاعة السحرة والمشعوذين والافتتان بهم لجهلهم البسيط والمركب وقلة علمهم وضعف عقولهم وسوء نياتهم ومع ذلك هم يدعون العلم ويلمزون الموحدين ويتهمونهم بالضلال بسبب الإيغال في العناد والمكابرة وإثارة الدنيا على الآخرة."

ثم اعلم أن مادة الواو واللام والياء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قُرْبٍ، مِنْ ذَلِكَ الْوَلِيُّ: الْقُرْبُ. يُقَالُ: تَبَاعَدَ بَعْدَ وَلِيٍّ، أَيْ قُرْبٍ. وَجَلَسَ مَعَا يَلِينِي، أَيْ يُقَارِبُنِي، وَمِنْ الْبَابِ الْمَوْلَى: الْمُتَعَقُّ وَالْمُعْتَقُ، وَالصَّاحِبُ، وَالْحَلِيفُ، وَابْنُ الْعَمِّ، وَالنَّاصِرُ، وَالْجَارُ، كُلُّ هَؤُلَاءِ مِنَ الْوَلِيِّ وَهُوَ الْقُرْبُ. وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ أَمْرًا آخَرَ فَهُوَ وَلِيُّهُ. قال شيخ الإسلام: "وَالْوَلَايَةُ ضِدُّ الْعَدَاوَةِ، وَأَصْلُ الْوَلَايَةِ الْمَحَبَّةُ وَالْقُرْبُ، وَأَصْلُ الْعَدَاوَةِ الْبُغْضُ وَالْبُعْدُ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْوَلِيَّ سُمِّيَ وَلِيًّا مِنْ مَوَالِيهِ لِلطَّاعَاتِ أَيْ مُتَابَعَتِهِ لَهَا وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَالْوَلِيُّ الْقَرِيبُ فَيُقَالُ: هَذَا بَلِي هَذَا أَيْ يَقْرُبُ مِنْهُ."

واصطلاحاً: قال ابن حجر: "المراد بولي الله العالم بالله المواظب على طاعته المخلص في عبادته".
والأولياء على قسمين:

الأول: أولياء الرحمن الخالص، وهم الذين آمنوا بالله وفعلوا المأمور وتركوا المحظور، وصبروا على المقدور، فأحبهم وأحبوه ورَضِيَ عنهم ورَضُوا عنه.

والثاني: أولياء الشيطان الخالص، وهم الكفار والمنافقون.

ولاية الله تعالى تنقسم إلى قسمين:

الأول: **ولاية عامة** ومعناها الملك والتدبير والتصرف، وهي تكون للكفار وللمسلمين، يقول الله جلَّ وعلا: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ لَا لَهُ الْخُفْيُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَسِيبِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٦٢].
الثاني: **ولاية خاصة**، وهي على قسمين:

(أ) ولاية من الله للعبد، ومعناها النصر والتأييد والتوفيق، وتكون للمؤمنين فقط، يقول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [سورة محمد: ١١].
(ب) ولاية من العبد لله، بمعنى النصر لدين الله، يقول تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [سورة المائدة: ٥٦].

يقول شيخ الإسلام: "وَإِنْ كَانَ مُوَالِيًا لِلرَّحْمَنِ تَارَةً وَلِلشَّيْطَانِ أُخْرَى كَانَ فِيهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَوِلَايَةِ اللَّهِ بِحَسَبِ مَا وَالَى فِيهِ الرَّحْمَنَ وَكَانَ فِيهِ مِنْ عِدَاوَةِ اللَّهِ وَالتَّفَاقُ بِحَسَبِ مَا وَالَى فِيهِ الشَّيْطَانَ".
وقال أيضا: "وَأَمَّا الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ فَفِيهِ مِنْ وِلَايَةِ اللَّهِ بِقَدْرِ إِيْمَانِهِ وَتَقْوَاهُ، كَمَا مَعَهُ مِنْ ضِدِّ ذَلِكَ بِقَدْرِ فَجْورِهِ، فَالشَّخْصُ الْوَاحِدُ قَدْ تَجَمَّعَ فِيهِ الْحُسَنَاتُ الْمُقْتَضِيَةُ لِلثَّوَابِ وَالسَّيِّئَاتُ الْمُقْتَضِيَةُ لِلْعِقَابِ، حَتَّى يُمَكِّنَ أَنْ يُثَابَ وَيُعَاقَبَ، وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأُئِمَّةِ الْإِسْلَامِ، وَأَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ".

شروط أولياء الرحمن:

(١) الإيمان بالله جلَّ وعلا وتوحيده.
(٢) اتباع النبي ﷺ ظاهرا وباطنا.
قال شيخ الإسلام: "فَلَا يَكُونُ وَلِيًّا لِلَّهِ إِلَّا مَنْ آمَنَ بِهِ وَبِمَا جَاءَ بِهِ وَاتَّبَعَهُ بَاطِنًا وَظَاهِرًا وَمَنْ ادَّعَى حُبَّ اللَّهِ وَوِلَايَتَهُ وَهُوَ لَمْ يَتَّبِعْهُ فَلَيْسَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ؛ بَلْ مَنْ خَالَفَهُ كَانَ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (ادَّعَى قَوْمٌ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللَّهَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ آيَةً مَحَنَةً لَهُمْ)".

هل يشترط في الولي أن يكون معصوما؟

قال شيخ الإسلام: "وَلَيْسَ مِنْ شَرَطٍ وَلِيَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا لَا يَغْلُطُ وَلَا يُخْطِئُ؛ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْطِئَ عَلَيْهِ بَعْضُ عِلْمِ الشَّرِيعَةِ".

وقال أيضا: "فَلَيْسَ مِنْ شَرَطٍ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُتَّقِينَ إِلَّا يَكُونُوا مُخْطِئِينَ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ خَطَأً مَغْفُورًا لَهُمْ؛ بَلْ وَلَا مِنْ شَرَطِهِمْ تَرْكُ الصَّغَائِرِ مُطْلَقًا، بَلْ وَلَا مِنْ شَرَطِهِمْ تَرْكُ الْكِبَائِرِ أَوْ الْكُفْرِ الَّذِي تَعُقُّهُ التَّوْبَةُ".

وقال ابن القيم: "كون العبد المصطفى لله ووليا لله ومحوبا لله ونحو ذلك من الأسماء الدالة على شرف

منزلة العبد وتقريب الله له لا ينافي ظلم العبد نفسه أحيانا بالذنوب، والمعاصي، بل أبلغ من ذلك أن =

بيانُ الله سبحانه لأوليائه الله،^(١)

صديقيته لا تنافي **ظلمه لنفسه**، ولهذا قال صديق الأمة وخيارها للنبي ﷺ: علمني دعاء أدعوه به في صلاتي، فقال: "قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم".

هل الولي أفضل من النبي؟

أجمع المسلمون على أن النبي أفضل من الولي الذي ليس بنبي، وخالف هذا الإجماع جماعة من الملاحدة الذين لا يعتدون بهم، فأنشدوا: مقام النبوة في برزخ *** فوق الرسول دون الولي
قال شيخ الإسلام: " وَقَدْ اتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَتْمَّتْهَا وَسَائِرُ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ".

وأما ما يتعلق بكرامات الأولياء، والفرق بين المعجزة والكرامة، فهي مسائل مشروحة في كتب الاعتقاد، تركناها طلباً للاختصار، والحمد لله رب العالمين.

انظر التعليقات البهية على الرسائل العقديّة (ص/ ١٤٠-١٤١) وسلم الوصول للشيخ زيد المدخلي (ص/ ٣٧) ومقاييس اللغة لابن فارس (١٤١/٦) ومجموع فتاوى ابن تيمية (١١/١٦٠) (١١/١٦٣) (١١/٢٠٢) (١١/٢٢١) (١١/٢٧١) (١٠/٤٥٢) (١٠/٤٤٨) (١١/٦٧) والتحفّة العراقيّة (ص/ ٣٨) وفتح الباري (١١/٣٤٢) وقطر الولي على حديث الولي للشوكاني (ص/ ٢٢٣) وطريق المهجرتين (ص/ ١٩٩) ومجموعة التوحيد (٢/ ٥٦٩) والداء والدواء (ص/ ٥٣٤).

(١) هذا الأصل من الأصول العظيمة التي يذكرها علماء الاعتقاد في كتبهم، وهو التفريق بين الأولياء وبين غيرهم ممن يدّعي الولاية، فيذكر علماء الاعتقاد ضابط الأولياء وكراماتهم، والفرق بين كراماتهم والخوارق الشيطانية التي تحصل للزنادقة، الذين ليسوا حول أتباع النبي ﷺ، وقد ألف شيخ الإسلام كتاباً عظيماً في هذا الأصل أسماه: (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان).

قال شيخ الإسلام: "هذه المسألة **من أعظم المسائل** التي يحتاج إليها جميع الناس، فإنه من **لم يُفَرِّقْ بين** الخوارق التي تكون آياتٍ وبراهينٍ ومعجزاتٍ للأنبياء، وتكون مما يُكْرَمُ الله به الأولياء؛ وبين الخوارق التي تكون للسحرة والكهّان وغيرهم من حزب الشيطان، وإلاّ اشتبه عليه الأنبياء وأتباعهم أولياء الله المتقون بالمتنسين الكذابين وشبههم الكذابين الضالين.

وتفريقه بينهم وبين المتشبهين بهم: (١)

ولهذا اضطربَ في هذا الأصل كثير من أهل النظر والكلام في أصول الدين والعلوم الإلهية، ومن أهل العبادة والزهد والفقراء والصوفية. وأما اشتباه ذلك على عموم الناس ومن شداً طرفاً من العلم أو كان له حظ من العبادة، فأعظم من أن يوصف.

والله سبحانه بعث رسوله وأنزل كتابه لبيان الفرق بين هذا وهذا، وختمهم بمحمد ﷺ أفضل رسول بعثه بأفضل كتاب إلى أفضل أمة بأفضل شريعة، فرّق الله به بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والنجى والرشاد، وأولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وجنّد الله المفلحين وحزب إبليس اللعين.

وقال العلامة الفوزان: "هذا أصل عظيم وهو التفريق بين أولياء الله وأولياء الشيطان، لأن أهل الباطل صاروا يسمّون أولياء الشيطان أولياء الله، حتى إن الأمر التبس على الناس".

انظر جامع المسائل (١/ ٩٦-٩٥) وشرح الأصول الستة للعلامة الفوزان (ص/ ٣٧).

(١) قال شيخ الإسلام: "وَقَدْ بَيَّنَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَنَّ لِلَّهِ أَوْلِيَاءَ مِنَ النَّاسِ وَلِلشَّيْطَانِ أَوْلِيَاءَ، فَفَرَّقَ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ:

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ*الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ* هُمُ الْبَشَرُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنفُسِهِمْ تَدْمِيرَةً ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهْوَآءَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ أَنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ ﴿٥٣﴾ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [سورة المائدة: ٥١-٥٦] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَٰذَا لِكِ الْوَلَايَةِ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾.

وَذَكَرَ أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿١٨﴾ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ

عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿١٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ

﴿١٠٠﴾ [سورة النحل: ٩٨-١٠٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَبَعُوا كُفْرَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ﴿٧٣﴾ فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسَّ مِنْهُمْ شَيْءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ ﴿٧٤﴾ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ، فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة آل عمران: ١٧٣-١٧٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَنَبَّأُ آدَمُ لَا يَفْئِدَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٧﴾ وَإِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿١٨﴾ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ ﴿١٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ ﴿٢٠﴾ [سورة الأعراف: ٢٧-٣٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُخَوِّنُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِجَادِلْكُمْ﴾ وَقَالَ الْحَلِيلُ **عليه السلام**: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمْسَكَ عَذَابَ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ الْآيَاتِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

وَإِذَا عَرَفَ أَنَّ النَّاسَ فِيهِمْ أَوْلِيَاءَ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ، فَجَبَّ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، كَمَا فَرَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَيْنَهُمَا، فَأَوْلِيَاءُ اللَّهِ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ الْمُتَّقُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ. وفي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة **رضي الله عنه** عن النبي **ﷺ** قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ - أَوْ فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ - وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ آذَاءٍ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا فَبِئْسَ مَسْمُوعٌ وَبِئْسَ مُبْصِرٌ وَبِئْسَ يَدٌ وَبِئْسَ رِجْلٌ. وَلَئِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيْتُهُ وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأَعِذْنَهُ وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مُسَاءَتَهُ وَلَا بَدَ لَهُ مِنْهُ» وَهَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ يُرَوَّى فِي الْأَوْلِيَاءِ، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ **ﷺ** أَنَّهُ مَنْ عَادَى وَلِيًّا لِلَّهِ فَقَدْ بَارَزَ اللَّهَ بِالْمُحَارَبَةِ.".

وقال في بعض الرسائل: "وهو أشرف حديث روي في صفة الأولياء".

من أعداء الله ^(١) المنافقين ^(٢) والفجَّار. ^(٣) ويكفي في هذا ^(٤) آية في سورة آل عمران، وهي قوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ الآية [سورة آل عمران: ٣١]. ^(٥)

= انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١/ ١٦٠-١٥٧) (١٨/ ١٢٩) وجامع العلوم والحكم (٢/ ٣٣٤) وبهجة قلوب الأبرار للسعدي (ص/ ١٢٤).

(١) قال ابن رجب: "وَأَعْدَاؤُهُ الَّذِينَ أَبْعَدَهُمْ عَنْهُ بِأَعْمَالِهِمِ الْمُقْتَضِيَةِ لَطَرْدِهِمْ وَإِبْعَادِهِمْ مِنْهُ". انظر جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٣٥).

(٢) أي: الذين عندهم نفاق، وهو لغة يطلق على إخفاء الشيء وإغماضه.

واصطلاحاً: قال السعدي: "واعلم أن النفاق هو: إظهار الخير وإبطان الشر، ويدخل في هذا التعريف النفاق الاعتقادي، والنفاق العملي". وهو ينقسم إلى قسمين:

(١) النفاق الأكبر الاعتقادي، وهو أن يظهر الإسلام ويبطن الكفر.

(٢) النفاق الأصغر العملي، وهو إظهار الطاعة وإبطان المعصية، كالكذب، وإخلاف الوعد، والخيانة. قال البغوي: "وَالنِّفَاقُ ضَرَبَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُظْهَرَ صَاحِبُهُ الْإِيمَانَ وَهُوَ مُسِرٌّ لِلْكَفْرِ، كَالْمُنَافِقِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالثَّانِي: تَرْكُ الْمُحَافَظَةِ عَلَى حُدُودِ أُمُورِ الدِّينِ سِرًّا، وَمُرَاعَاتِهَا عَلَنًا، فَهَذَا يُسَمَّى مُنَافِقًا، وَلَكِنَّهُ نِفَاقٌ دُونَ نِفَاقٍ".

انظر تفسير السعدي (ص/ ٤٢) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨/ ٢٣٤) (١١/ ١٤٠) وجامع العلوم والحكم (٢/ ٤٨١) وشرح السنة للبغوي (١/ ٧٦).

(٣) وهم أصحاب الفجور، فجر فجورا: اتَّبَعَتْ فِي الْمَعَاصِي غير مكترث.

قال الحافظ: "قَالَ الرَّاعِبُ: أَصْلُ الْفَجْرِ الشَّقُّ فَالْفُجُورُ شَقٌّ سِرٌّ الدِّيَانَةِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمِيلِ إِلَى الْفُسَادِ وَعَلَى الْإِنْبِعَاطِ فِي الْمَعَاصِي وَهُوَ اسْمُ جَامِعٍ لِلشَّرِّ".

وقال ابن تيمية: "وَالْفُجُورُ اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مُتَجَاهِرٍ بِمَعْصِيَةٍ أَوْ كَلَامٍ قَبِيحٍ يَدُلُّ السَّامِعُ لَهُ عَلَى فُجُورِ قَلْبٍ قَائِلِهِ". انظر الفتح لابن حجر (١٠/ ٥٠٨) ومجموع الفتاوى (١٥/ ٢٨٦).

(٤) أي: في بيان هذا الأصل، وهو التفريق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان.

(٥) قال ابن كثير: "هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ حَاكِمَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ ادَّعَى حُبَّ اللَّهِ وَلَيْسَ هُوَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ فَإِنَّهُ كَاذِبٌ فِي دَعْوَاهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ حَتَّى يَتَّبِعَ الشَّرْعَ الْمُحَمَّدِيَّ وَالَّذِينَ النَّبَوِيُّ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِ وَأَعْمَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، =

وآية في سورة المائدة، وهي قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي

اللَّهُ بِقُوَّةٍ يُمْهِمُّهُمْ وَيُجِبُونَهُ﴾ [سورة المائدة: ٥٤] الآية. (١)

وآية في يونس وهي قوله: ﴿إِلَّا إِنْ أَوْلِيَآءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

يَحْزَنُونَ﴾ [٦٣] الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [سورة يونس: ٦٢-٦٣]. (٢)

كَمَا تَبَتَّ فِي الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» وَلِهَذَا قَالَ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ أَي: يَخْضُلُ لَكُمْ فَوْقَ مَا طَلَبْتُمْ مِنْ مَحَبَّتِكُمْ إِيَّاهُ وَهُوَ مَحَبَّتُهُ إِيَّاكُمْ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ الْأَوَّلِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْحُكَمَاءِ: لَيْسَ الشَّأْنُ أَنْ تُحِبَّ إِنَّمَا الشَّأْنُ أَنْ تُحَبَّ. وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعِزُّهُ مِنَ السَّلَفِ: زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللَّهَ، فَأَبْتَلَاهُمْ اللَّهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ ".

وقال ابن القيم: "وقال ﴿يُحِبُّكُمْ اللَّهُ﴾ إشارة إلى دليل المحبة وثمرتها، وفائدتها. فدليلها وعلامتها: اتباع الرسول. وفائدتها وثمرتها: محبة المرسل لكم. فما لم تحصل المتابعة. فليست محبتكم له حاصلة. ومحبتكم لكم منتفية". انظر تفسير ابن كثير (٢٧/٢) ومدارج السالكين (٢٢/٣).

(١) قال ابن القيم: "فقد ذكر لهم أربع علامات: أحدها: أنهم أذلة على المؤمنين قيل: معناه أرقاء، رحماء مشفقون عليهم. عاطفون عليهم. فلما ضمن أذلة هذا المعنى عداه بأداة (على). قال عطاء: للمؤمنين كالولد لوالده، والعبد لسيده. وعلى الكافرين كالأسد على فريسته {أشداء على الكفار رحماء بينهم} [الفتح: ٢٩]

العلامة الثالثة: الجهاد في سبيل الله بالنفس واليد، واللسان والمال، وذلك تحقيق دعوى المحبة.

العلامة الرابعة: أنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم. وهذا علامة صحة المحبة فكل محب يأخذه اللوم عن محبوه فليس بمحب على الحقيقة. انظر مدارج السالكين (٢٢/٣).

(٢) قال الخطيب الشربيني: "﴿إِلَّا إِنْ أَوْلِيَآءُ اللَّهِ﴾ أَي: الذين يتولونه بالطاعة ويتولاهم بالكرامة، ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ من حقوق مكروهه، ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بفوات مأمول، وفسرهم بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ الله بامثال أمره ونهيه، وهذا الذي فسر الله تعالى به **الأولياء لا مزيد عليه**."

قلت: ولا يشترط في الولي أن يكون له كرامة، بل الذي ليس له كرامة قد يكون أفضل ممن له كرامة.

انظر السراج المنير (٢٨/٢) وتفسير السعدي (ص/٣٦٨)

ثم صار الأمر^(١) عند أكثر من يدعي العلم^(٢) وأنه من هداة الخلق^(٣)

(١) أي: في القرون المتأخرة أن الأولياء هم المتصفون بما سيأتي، وهذا حق، إلا أنهم هم أولياء الشيطان لا أولياء الرحمن، فالصفات التي ذكرها هي من صفات أولياء الشيطان، وهي ترك اتباع الرسل، وترك الجهاد، وترك الإيمان والتقوى.

(٢) مع كونه بعيدا عن تعاليم الإسلام، كغلاة الصوفية.

(٣) بحسب زعمه لا حقيقة، وهداة المخلوقات -بمعنى بيان الحق لهم- هم العلماء العاملون، والهداية هي العلم بالحق مع قصده وإثارة على غيره، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: الهداية العامة لكل أحد بحسب حاله، وهي هداية الخلائق إلى مصالحها، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه (٥٠)].

والثاني: هداية الدلالة والإرشاد والبيان، وهي للأنبيا والعلماء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى (٥٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة (٢٤)].

والثالث: هداية التوفيق والإلهام، وهي خاصة بالله جلّ وعلا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن (١١)]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص (٥٦)].

والرابع: هداية الآخرة، أي: التي تحصل في الآخرة، وهي هداية أهل الجنة إلى الجنة، وأهل النار إلى النار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأُنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَنْ تَتْلُوا الْجَنَّةَ أَوْرُثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف (٤٣)]، وقوله تعالى: ﴿أَحْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ (٢٢) مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفافات (٢٣)].

انظر مفتاح دار السعادة (١/ ٨٦) وبدائع الفوائد لابن القيم (١/ ٣٧-٣٥) والفتاوى الكبرى لابن تيمية (١/ ٤٢٢)، والغريب للراغب الأصفهاني، والتعريفات الاعتقادية (ص/ ٣٤٢).

وحَفَافُ الشَّرْع: ^(١) إلى أَنَّ الأَوْلِيَاءَ لَا بَدَّ فِيهِمْ مِنْ تَرْكِ اتِّبَاعِ الرِّسْلِ، ^(٢) وَمِنْ تَبِعِهِمْ فَلَيْسَ مِنْهُمْ. ^(٣)

(١) أي: زعمًا، والشرع هو دين الله تعالى الذي شرعه لعباده من العقائد والأعمال، ويدخل فيه الأمر والنهي والحلال والحرام والفرائض والحُدُودُ والسُّنَنُ والأحكام الشرعية، وأصل ذلك كله عبادته وحده لا شريك له، وهو توحيد الألوهية، لأنه إفراد الله بالعبادة على وفق ما شرع. قال ابن الأثير: "وَهُوَ مَا شَرَعَ اللَّهُ لِعِبَادِهِ مِنَ الدِّينِ: أَي سَنَّهُ لَهُمْ وَافْتَرَضَهُ عَلَيْهِمْ. يُقَالُ: شَرَعَ لَهُمْ يَشْرَعُ شَرْعًا فَهُوَ شَارِعٌ. وَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ الدِّينَ شَرْعًا إِذَا أَظْهَرَهُ وَبَيَّنَّهُ." والحفاظ جمع حافظ، ويراد بهم أمران:

الأول: من حفظ نصوص الكتاب والسنة، وأخبار الرسول ﷺ، وغيرها من فنون العلم.

والثاني: الذين يذبون عن الدين، والرادين على أهل العناد وأصحاب البدع، ويصونونه عن التحريف والتغيير. انظر شرح البراك على التدمرية (ص/ ٥٠) والنهاية (٢/ ٤٦٠)

(٢) وذلك لأنهم اعتقدوا أن الولي غني في الوصول إلى ما يرضي ربه عن الرسل، بل هو أفضل من الرسل، لأنه يقولون: حدثني قلبي عن ربي، وهذا هو الكفر بعينه.

قال ابن القيم: "فمن ادعى أنه مع محمد ﷺ كالحضر مع موسى. أو جوز ذلك لأحد من الأمة: فليجدد إسلامه، وليشهد شهادة الحق. فإنه بذلك مفارق لدين الإسلام بالكلية. فضلا عن أن يكون من خاصة أولياء الله. وإنما هو من أولياء الشيطان وخلفائه ونوابه." انظر مدارج السالكين (٢/ ٤٤٦) وأضواء البيان (٣/ ٣٢٤) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٤٢٢) (٤/ ٣١٨).

(٣) أي: من تبع الأنبياء وسار على منهاجهم فليس من الأولياء، والصواب أن من لم يتبعهم فهو كافر فضلا عن أن يكون من الأولياء، لقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ قُلْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾ [سورة آل عمران: ٣٢].

قال ابن كثير: "فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مُحَالَفَتَهُ فِي الطَّرِيقَةِ كُفْرٌ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ مَنْ اتَّصَفَ بِذَلِكَ، وَإِنْ ادَّعَى وَزَعَمَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ مَحَبُّ اللَّهِ وَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ حَتَّى يَتَابِعَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ حَاتَمَ الرُّسُلِ وَرَسُولَ اللَّهِ إِلَى جَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ: الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، الَّذِي لَوْ كَانَ الْأَنْبِيَاءُ بَلِ الْمُرْسَلُونَ بَلْ أُولُو الْعَزْمِ مِنْهُمْ فِي زَمَانِهِ مَا وَسَّعَهُمْ إِلَّا اتِّبَاعُهُ، وَالذُّخُولُ فِي طَاعَتِهِ، وَاتِّبَاعُ شَرِيعَتِهِ."

وقال شيخ الإسلام: "وَذَكَرْتُ قَوْلَ أَبِي يَزِيدَ الْبَسْطَامِيِّ: لَوْ رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَطِيرُ فِي الْهَوَاءِ وَيَمْتَشِي عَلَى الْمَاءِ فَلَا =

ولا بدَّ من ترك الجهاد،^(١) فمن جاهد فليس منهم^(٢).

تَغَرَّوْا بِهِ حَتَّى تَنْظُرُوا كَيْفَ وَثُوقُهُ عِنْدَ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي وَذَكَرْتَ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى أَنَّهُ قَالَ لِلشَّافِعِيِّ أَتَدْرِي مَا قَالَ صَاحِبُنَا يَعْنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ؟ قَالَ: لَوْ رَأَيْتَ صَاحِبَ هَوَى يَمْشِي عَلَى الْمَاءِ فَلَا تَغَرَّ بِهِ. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَقَدْ قَصَرَ اللَّيْثُ لَوْ رَأَيْتَ صَاحِبَ هَوَى يَطِيرُ فِي الْهَوَاءِ فَلَا تَغَرَّ بِهِ."

ونظم بعضهم هذا المعنى بقوله:

إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا يَطِيرُ وَفَوْقَ مَاءِ الْبَحْرِ قَدْ يَسِيرُ
وَلَمْ يَقِفْ عِنْدَ حُدُودِ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ مُسْتَدْرِجٌ أَوْ بَدْعِي

انظر تفسير ابن كثير (١/ ١٤٠) (٢٧/ ٢) ومجموع فتاوى ابن تيمية (١١/ ٤٦٧).

(١) أي: عند من يدعي العلم، والجهاد: بكسر الجيم، أصله **لغة**: المشقة، يقال: جاهدت جهاداً؛ أي: بلغت المشقة، فهو مصدر: جاهدت العدو، إذا قابلته في تحمل الجهاد، إذا بذل كل منهما جهده، وطاقته في دفع صاحبه، ثم غلب في الإسلام على قتال الكفار.

وشرعاً: بذل الجهد في قتال الكفار، والبغاة، وقطاع الطرق. ومشروعيته: بالكتاب، والسنة، والإجماع.

انظر توضيح الأحكام للبسام (٦/ ٣٣١).

(٢) مع أن من تمام المحبة مجاهدة أعداء المحبوب، وأيضاً فالجهاد في سبيل الله دعاء للمعزيين عن الله إلى الرجوع إليه بالسيف والسنان بعد دعائهم إليه بالحجة والبرهان، فالمحب لله يحب الخلق كله إلى بابه؛ فمن لم يجد الدعوة باللين والرفق، احتاج بالدعوة إلى الشدة والعنف عجب ربك من قوم بقادون إلى الجنة بالسلاسل، كذا قال ابن رجب.

وقال شيخ الإسلام: "فإن المحبة مستلزمة للجهاد؛ لأنَّ المحبَّ يحبُّ ما يحبُّ محبُّوه ويُبغضُ ما يبغضُ محبُّوه ويؤالي من يؤاليه ويُعادي من يُعاديهِ؛ ويرضى لِرِضاهُ ويغضبُ لِغضبه ويأمرُ بما يأمرُ به وينهى عما ينهى عنه فهو موافقٌ له في ذلك. وهؤلاء هم الذين يرضى الربُّ لِرِضاهم ويغضبُ لِغضبهم إذ هم إنما يرضون لِرِضاهُ ويغضبون لما يغضبُ له".

انظر جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٣٩) ومجموع الفتاوى (١٠/ ٨٥).

ولا بدَّ من ترك الإيَّمان^(١) والتقوى^(٢)، فمن تقيَّد^(٣) بالإيَّمان والتقوى فليس منهم^(٤).

(١) أي: الإيَّمان بالله وبرسوله، والإيَّمان لغة هو الإقرار والطمأنينة، وشرعا: قول باللسان وعمل بالأركان وعقد بالجنان، يزيد بطاعة الرحمن وينقص بالعصيان.

قال ابن القيم في الصلاة (ص/ ٥٦): "وها هنا أصل آخر: وهو أن حقيقة الإيَّمان مركبة من قول وعمل. والقول قسان: قول القلب وهو الاعتقاد وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسان: عمل القلب وهو نيته وإخلاصه وعمل الجوارح." انظر شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/ ٩٥٦) والإبانة لابن بطة (٢/ ٦٨٤) والتمهيد (٩/ ٢٣٨) وشرح السنة للبغوي (١/ ٧٨) ومجموع ابن تيمية (٧/ ٦٧٢).

(٢) أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٤٤٦) عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، أَنَّهُ قَالَ لَهُ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَلَا تَجْمَعُ لَنَا التَّقْوَى فِي كَلَامٍ يَسِيرٍ تَرْوِيهِ؟ فَقَالَ طَلْقٌ: التَّقْوَى: أَنْ تَعْمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ رَجَاءَ رَحْمَةِ اللَّهِ، عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ. وَالتَّقْوَى: أَنْ تَتْرَكَ مَعْصِيَةَ اللَّهِ مَخَافَةَ عَذَابِ اللَّهِ، عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ."

قال الذهبي في السير (٤/ ٦٠١): "قُلْتُ: أَبْدَعُ وَأَوْجَزُ، فَلَا تَقْوَى إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلٌ إِلَّا بِتَرَوٍّ مِنَ الْعِلْمِ وَالْآتِبَاعِ، وَلَا يَنْفَعُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْإِخْلَاصِ لِلَّهِ، لَا لِيُقَالَ: فَلَانْ تَارَكَ لِلْمَعَاصِي بِنُورِ الْفَقْهِ، إِذِ الْمَعَاصِي يَفْتَقِرُ اجْتِنَابُهَا إِلَى مَعْرِفَتِهَا، وَيَكُونُ التَّرَكُّ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ، لَا لِيُمدَّحَ بِتَرْكِهَا، فَمَنْ دَاوَمَ عَلَى هَذِهِ الْوَصِيَّةِ، فَقَدْ فَازَ."

(٣) تقيَّد بالأمر: حافظ عليه بدقة ولم يحْدِ عَمَّا يجب عليه مُراعاهه، وفي نسخة: (من تعهد) أي: اعتنى بها.

انظر معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ١٨٨٣).

(٤) يعنى: ليس من أولياء الله كما يزعم أعداء الله، وذلك لأنهم ظنوا أن غاية العبادات هو حصول المعرفة فإذا حصلت سقطت العبادات وقد يحتاج بعضهم بقوله {واعبد ربك حتى يأتيك اليقين} الحجر ٩٩ ويزعمون أن اليقين هو المعرفة وهذا خطأ بإجماع المسلمين أهل التفسير وغيرهم فإن المسلمين متفقون على أن وجوب العبادات كالصلوات الخمس ونحوها. قاله شيخ الإسلام.

انظر درة تعارض العقل والنقل (٣/ ٢٧٠) ومجموع الفتاوى (١٠/ ٤٣٥-٤٣٤) (١١/ ٤٢٠-٤١٧).

يا ربنا^(١) نسألك العفو والعافية،^(٢) إنك سميع الدعاء.^(٣)



(١) فيه التوسل بالربوبية، وهو أكثر ما وقع في القرآن، وأكثر ما وقع في السنة هو التوسل في الألوهية، أفاده بعض المشايخ.

(٢) أي: أطلب منك العفو والعافية، ومعناها واحد إلا أن الفرق بينهما أن العفو يتضمن إزالة الشرور الماضية، والعافية تتضمن إزالة الشرور الحاضرة، وأما المعافاة فهي تتضمن إزالة الشرور المستقبلية، فإنها تتضمن المداومة والاشتمرار على العافية.

قال ابن القيم: "وهذا السؤال يتضمن العفو عما مضى، والعافية في الحال، والمعافاة في المستقبل بدوام العافية واستمرارها".

وفي مسند الإمام وغيره عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فَبِكْرِ أَبُو بَكْرٍ حِينَ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي هَذَا الْفَيْظِ عَامَ الْأَوَّلِ: "سَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ، وَالْيَقِينَ فِي الْآخِرَةِ وَالْأَوَّلَى" وفيه ابن عقيل، وفي لفظ آخر قال أبو بكر رضي الله عنه: "قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَامِي هَذَا عَامَ الْأَوَّلِ، وَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَلُوا اللَّهَ الْمَعَاةَ - أَوْ قَالَ: الْعَافِيَةَ - فَلَمْ يُؤْتَ أَحَدٌ قَطُّ بَعْدَ الْيَقِينِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَافِيَةِ - أَوْ الْمَعَاةِ".

انظر زاد المعاد (١٩٨/٤) وعدة الصّابرين (ص/ ١٤٠) مسند أحمد ط: الرسالة (١/ ١٨٥-١٨٤).

(٣) قال الطبري في تفسيره (٢٦٣/٥): "مَعْنَاهُ أَنَّهُ سَامِعُ الدُّعَاءِ غَيْرَ أَنَّهُ سَمِعَ مَا تَدْعَى بِهِ".

كذا قال الطبري والذي ذكره بعض المفسرين كالقاسمي أقرب منه، وهو أن السميع هنا معناه المجيب، يقول شيخ الإسلام: "وهو سبحانه سميع الدعاء، أي: يجيب الدعاء، كما يقول المصلي في الصلاة: سمع الله لمن حمده، أي: استجاب الله دعاء من حمده". انظر قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق لابن تيمية (ص/ ١٣٣) وتفسير القاسمي (٢/ ٣١٤).

[الأصل السادس: وجوب اتباع الكتاب والسنة] ^(١)الأصل السادس: ^(٢)

(١) مراد المصنّف من هذا الأصل هو بيان وجوب اتباع الكتاب والسنة ووجوب العمل بهما على كلّ أحد من المسلمين، وأن كلّ إنسان عاقل يستطيع أن يعمل بالكتاب والسنة، وأن يفهم ما فيها من الأوامر والمناهي، وذلك لأن المسلم لا يخلو إما أن يكون عالماً مجتهداً فيأخذ عن الكتاب والسنة مباشرة، أو كان عامياً أو طالب علم فيأخذ عن الكتاب والسنة بواسطة العلماء، والاتباع لهما. قال الإمام الشافعي: "أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل له أن يدعها لقول أحد".

ويعتبر هذا الأصل من أهم الأصول التي ينبغي على المسلم أن يعتنى بها، وجعله المؤلف آخر هذه الأصول لأنه بسبب تغيير هذا الأصل حدث ما حدث للمسلمين من الإضلال والردة، وكأنه أراد أن هذه الأصول الخمسة الأولى واضحة وجليّة وأن الناس ما دفعهم لرد هذه الأصول الخمسة الأولى والإضلال فيها إلا أنهم ضلوا في هذا الأصل، أفاده الشيخ برجس.

قال شيخ الإسلام: "وملاك الأمر أن يهب الله للعبد حكمة وإيماناً بحيث يكون له عقل ودين، حتى يفهم ويدين، ثم نور الكتاب والسنة يغنيه عن كل شيء".

وقال الشوكاني: "والذي أدين الله به أنه لا رخصة لمن علم من لغة العرب ما يفهم به كتاب الله بعد أن يُقيم لسانه بشيء من علم النحو، والصرف، وشرط من مهات كليات أصول الفقه في ترك العمل، بما يفهمه من آيات الكتاب العزيز، ثم إذا انضَمَّ إلى ذلك الإطلاع على كتب السنة المطهرة التي جمعها الأئمة المعبرون، وعمل بها المتقدمون والمتأخرون كالصحيحين، وما يلتحق بهما بما التزم فيه مصنفوه الصّحة أو جمعوا فيه بين الصحيح وغيره، مع البيان لما هو صحيح ولما هو حسن ولما هو ضعيف **وَجِبَ الْعَمَلُ بِمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ، وَلَا يَحِلُّ التَّمَسُّكُ بِمَا يُخَالِفُهُ مِنَ الرَّأْيِ، سَوَاءَ كَانَ قَائِلُهُ وَاحِدًا، أَوْ جَمَاعَةً، أَوْ الْجُمْهُورَ، فَلَمْ يَأْتِ فِي هَذِهِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءُ مَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ التَّمَسُّكِ بِالْأَرَاءِ الْمُتَجَرِّدَةِ عَنْ مُعَارَضَةِ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ، فَكَيْفَ بِمَا كَانَ مِنْهَا كَذَلِكَ". انظر شرح الأصول الستة لبرجس (ص/ ٥٠) والفتوى الحموية الكبرى (ص/ ٥١٢) والبدر الطالع (٢/ ٨٥) وأدب الطلب (ص/ ٢٠٥).**

(٢) نصّ على هذا الأصل كثير من العلماء منهم شيخ الإسلام، والذهبي، والشوكاني، والشيخ حمد بن ناصر، =

ردُّ الشُّبهة (١)

والشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، والشيخ حسن بن محمد بن عبد الوهاب، وغيرهم من أهل العلم.

قال الشيخ حمد بن ناصر: "وهذه قاعدة عظيمة مهمة، يحتاج إليها كل أحد، وطالب العلم إليها أحوج، فإنه في غالب الأحوال يرى نصوص أهل مذهبه قد خالفت نصوص غيرهم من أهل المذاهب، فلا ينبغي له أن يهجم على كتب المذاهب، ويأخذ بعزائمها ورخصها، بل الواجب عليه أن يطلب ما جاء في تلك المسائل، عن الله ورسوله، ويعرض نصوص مذهبه ونصوص غيرهم من أهل المذاهب، على ما جاء عن الله ورسوله؛ فما وافقها قبله، وما خالفها رده على قائله، كائنا من كان؛ فيجعل ما جاء عن الله ورسوله، هو المعيار، ويدور معه حيث دار."

وقال ابن الشيخ: الشيخ حسين، والشيخ عبد الله، رحمهما الله: "عقيدة الشيخ رحمه الله، التي يدين الله بها هي عقيدتنا، وديننا الذي ندين الله به، وهي عقيدة سلف الأمة وأئمتها، من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهو: اتباع ما دل عليه الدليل، من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وعرض أقوال العلماء على ذلك؛ فما وافق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ قبلناه، وأفتينا به، وما خالف ذلك، رددناه على قائله. وهذا هو الأصل الذي أوصانا به في كتابه". انظر السير (٨/ ٨١) ومجموع الفتاوى (٢٦/ ٢٠٢) والدرر السنية (١/ ٢١٩) (١٢/ ٤-١٤) (٩٦-٩٥/ ١١).

(١) الشبهة في اللغة: الالتباس والتشابه، قال ابن فارس: "الشَّيْنُ وَالْبَاءُ وَالْهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يُدُلُّ عَلَى تَشَابُهٍ الشَّيْءِ وَتَشَاكُلِهِ لَوْنًا وَوَصْفًا. يُقَالُ شَيْءٌ وَشَبَّهَ وَشَبَّهَ. وَالْمُشَبَّهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكِلَاتُ. وَاشْتَبَهَ الْأَمْرَانِ، إِذَا أَشْكَلَا." واصطلاحاً: الشُّكُوكُ الَّتِي تُوقِعُ فِي اشْتِبَاهِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ، فَيَتَوَلَّدُ عَنْهَا الْحَيْرَةُ وَالرَّيْبَةُ.

قال ابن القيم: "والشُّبهة وَارِدٌ يَرِدُ عَلَى الْقَلْبِ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ انْكَشَافِ الْحَقِّ لَهُ".

وإِذَا سَمِيتِ الشُّبْهَةُ شُبْهَةً لِاشْتِبَاهِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ فِيهَا؛ فَإِنَّهَا تَلْبِسُ ثَوْبَ الْحَقِّ عَلَى جِسْمِ الْبَاطِلِ.

وحقيقتها التباس الحق بالباطل واختلاطه حتى لا يتبين، وليس هذا في نفس الأمر، وإنما هو نسبي إضافي، أي: من لم يتبين له وجه الحق في ذلك، وقد تكون الشبهة عقلية كالنظريات التي يُدعى أنها معقولات وهي خيالات وأوهام، أو أدلة نقلية لا يصح بها الاستدلال على ما استدل بها عليه، فلا يلزم من صحة الدليل صحة الاستدلال، لأن من الناس من يستدل بالشيء على ما لا يدل عليه، فيكون غلطاً في الاستدلال.

وردُّ الشبه هو دفعها، ويدفعها المؤمن تارة بمعرفته وعلمه أنها باطلة، وتارة يردّها بمجرد علمه بأنها

التي وَضَعَهَا الشَّيْطَانُ^(١) في ترك القرآن والسنة،^(٢)

تعارض الحق، فمجرد معارضتها للحق دليل على بطلانها، ومن تلك الشبه شبهة يراد بها صرف الناس عن الكتاب السنة.

قال ابن القيم: "وهذه الفتنة مألها إلى الكفر والنفاق، وهي فتنة المنافقين، وفتنة أهل البدع، على حسب مراتب بدعهم. فجميعهم إنما ابتدعوا من فتنة الشبهات التي اشتبه عليهم فيها الحق بالباطل، والهدى بالضلال. ولا يُنجى من هذه الفتنة إلا تجريد اتباع الرسول، وتحكيمه في دَقِّ الدين وجِلَّة، ظاهره وباطنه، عقائده وأعماله، حقائقه وشرائعه، فيتلقى عنه حقائق الإيمان وشرائع الإسلام. وما يشبهه الله من الصفات والأفعال، والأسماء، وما ينفيه عنه".

وقال أيضاً: "وَقَالَ لي شيخ الإسلام رضي الله عنه وَقَدْ جعلت أورد عَلَيْهِ إيراداً بعد إيراد: "لا تجعل قَلْبَكَ للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيشربها، فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعلهُ كالزجاجة المصمتة، تمر الشُّبُهَات بظاهرها، وَلَا تَسْتَقِرَّ فِيهَا فبراهها بصفائه، ويدفعها بصلابته، وَإِلَّا فإذا اشربت قَلْبَكَ كل شُبهة تمر عَلَيْهَا صار مقرّاً للشبهات"، أَوْ كَمَا قَالَ. فَمَا اعْلَمْ أَنِي انتفعت بِوَصِيَّةٍ فِي دفع الشُّبُهَات كانتفاعي بذلك".

انظر مقاييس اللغة (٣/ ٢٤٣) ومدارج السالكين (٣/ ٥٥٢) ومفتاح دار السعادة (١/ ١٤٠) وإغاثة اللهفان (٢/ ١٦٧-١٦٥) وشرح البراك على التدمرية (ص/ ٥٦) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٦٢).

(١) تقدّم معناه في المقدمة.

(٢) أي: أن هذه الشبهة الشيطانية يتوصل بها الشيطان إلى تعطيل الكتاب والسنة، وصرف الهمم عنها صرفاً

كلياً، وهو صد عن سبيل الله، وتكذيب لكتاب الله، حيث يقول الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ

من مذكر ﴿٧﴾ [سورة القمر: ١٧].

قال المصنّف: "إن المؤمنين إذا فسروا شيئاً من القرآن، بكلام رسول الله ﷺ وأصحابه، وكلام المفسرين ليس لهم فيه إلا النقل، اشتد إنكارك عليهم، وتقول: القرآن لا يحل لكم تفسيره، ولا يعرفه إلا المجتهدون، وتارة تفترى الكذب الظاهر، وتقول: إن ابن عباس إذا أراد أن يفسر، خرج إلى البرية خوفاً من العذاب، وأمثال هذه الأباطيل والخرافات، ومرادهم بذلك: سد الباب، لا يفتح للناس طريق إلى هذا الخير، فكيف يكون نقلنا لكلام المفسرين منكراً، وتفسيرك كتاب الله وتحريفك الكلم عن مواضعه حسناً؟! هذا من أعجب العجب".

والله جلّ وعلا أمر اتباع الكتاب والسنة في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (٣) [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ

واتباع الآراء^(١)

اللَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ (٣) ﴿ [محمد]، وقال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٥٧)﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩)﴾ [النساء].

وفي صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «وَقَدْ تَرَكَتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللَّهِ».

وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بَكْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ».

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى: "فالواجب على كل من بلغه أمر الرسول ﷺ وعرفه أن يبينه للأمة وينصح لهم، ويأمرهم باتباع أمره، وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة، فإن أمر رسول الله ﷺ أحق أن يعظم، ويقتدى به من رأى أي معظم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأ، ومن هنا رد الصحابة ومن بعدهم على كل مخالف سنة صحيحة، وربما أغلظوا في الرد لا بغضا له بل هو محبوب عندهم معظم في نفوسهم، لكن رسول الله أحب إليهم وأمره فوق أمر كل مخلوق، فإذا تعارض أمر الرسول وأمر غيره فأمر الرسول أولى أن يقدم ويتبع، ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره وإن كان مغفورا له، بل ذلك المخالف المغفور له لا يكره أن يخالف أمره إذا ظهر أمر الرسول ﷺ بخلافه".

انظر التعليقات البهية على الرسائل العقدية للعلامة النجمي (ص/ ١٤٥) والدرر السنية (٧/ ٥٤٠) وصفة الصلاة للألباني (ص/ ٤٨).

(١) أي: المخالفة للكتاب والسنة، والآراء جمع رأي مصدر رأى رأيا مهموز، وهو التفكير في مبادئ الأمور، ونظر عواقبها وعلم ما يؤول إليه من الخطأ والصواب.

وأصحاب الرأي عند الفقهاء هم أصحاب القياس والتأويل كأصحاب أبي حنيفة.

والمذموم من الرأي، هو الذي لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا قياس جلي، أو كان قياسا ولو جليا في مقابلة نص فمذموم أيضا.

وأما الرأي المستند إلى استدلال واستنباط من النص وحده، أو من نص آخر معه في الأحكام فهذا من أحسن فهم النصوص وأدقه وأنفعه، وكل ما ورد عن السلف مما يشعر بمدح الرأي وقبوله فالمراد به هذا، وما يشعر بالذم والتحذير فالمراد به الأول. والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

والأهواء^(١) المتفرقة المختلفة.^(٢) وهي: أن القرآن والسنة لا يعرفهما إلا المجتهد المطلق.^(٣)

قال ابن بطال: "قال المهلب: وغيره: إذا كان الرأي والقياس على أصل من كتاب الله وسنة رسول الله أو إجماع الأمة فهو محمود، وهو الاجتهاد والاستنباط الذي أباحه الله للعلماء، وأما الرأي المذموم والقياس المتكلف المنهى عنه، فهو ما لم يكن على هذه الأصول؛ لأن ذلك ظن ونزع من الشيطان".
انظر لوائح الأنوار السنية (٢ /) وجامع بيان العلم (٢ / ٥٥) وما بعدها و (١٣٨) وما بعدها؛ وأعلام الموقعين (١ / ٦٦) وما بعدها؛ ولوامع الأنوار (١ / ٨) وشرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠ / ٣٥١).
(١) جمع هوى، وهو ميل النفس إلى الشيء وفعله هوى يهوى هوى مثل عمى يعمى عمى. انظر روضة المحبين لابن القيم (ص / ٢٢).

(٢) قال شيخ الإسلام: "وَهَذَا كَانَ السَّلَفُ يَسْمُونُ أَهْلَ الْآرَاءِ الْمُخَالَفَةِ لِلسُّنَّةِ وَالشَّرِيعَةِ فِي مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ الْخَبَرِيَّةِ وَمَسَائِلِ الْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ؛ لِأَنَّ الرَّأْيَ الْمُخَالَفَ لِلسُّنَّةِ **جَهْلٌ لَا عِلْمَ**، فَصَاحِبُهُ يَمُنُّ بِاتِّبَاعِ هَوَاهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ". انظر جامع الرسائل (٢ / ٢٠٥).

(٣) أي: لا يستطيع أن يفهمهما ويعمل بهما إلا المجتهد المطلق، والاجتهاد لغة: بذل الجهد لإدراك أمر شاق. واصطلاحاً: بذل الجهد لإدراك حكم شرعي. والمجتهد: من بذل جهده لذلك، وهو على قسمين:

الأول: مجتهد مقيّد، وهو من يفتي في بعض الفنون دون بعض، كعلم الفرائض، أو علم العقيدة، لتخصّصه بها. **والثاني:** مجتهد مطلق، وهو الذي يفتي في جميع أبواب الشرع، وقد اختلف الأصوليون في وجوده، ووضعوا له شروطاً كثيرة لخصها العمري بـ بقوله:

والشرط في المفتي اجتهداً وهو أن	يعرف من أي الكتاب والسنة
والفقيه في فروعِهِ الشَّوَارِدِ	وكلّ ماله من القواعد
مع ما به من المذاهب التي	تقرّرت ومن خلافٍ مُثَبَّتِ
والنحو والأصول مع علم الأدب	واللغة التي أتت من العرب
قدرًا به يستنبط المسائل	بنفسه لمن يكون سائلاً
مع علمه التفسير في الآيات	وفي الحديث حالة الرواة
وموضع الإجماع والخلاف	فعلم هذا القدر فيه كافي

والمجتهد هو الموصوف بكذا وكذا^(١)

قال العلامة ابن عثيمين: "وهذه الشروط لو أردنا أن نطبقها لم نجد مجتهدا منذ (٩٠٠) سنة، لأنها شروط قاسية، والصواب أن المجتهد من **يستطيع أن يعرف الحق بدليله**."

وقال الشوكاني: "فالحاصل أن من بلغ في العلم إلى رتبة يفهم بها تراكيب كتاب الله، ويرجح بها بين ما ورد مُخْتَلَفًا من تَفْسِيرِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، ويهتدى به إلى كتب السنة التي يعرف بها ما هو صحيح وما ليس بصحيح، **فَهُوَ مُجْتَهِدٌ**، لا محل له أن يُقَلَّدَ غيره كائنا من كان في مسألة من مسائل الدين".

وقال الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ بَنُ عَبْدِ السَّلَامِ - وَكَانَ أَحَدَ الْمُجْتَهِدِينَ -: "مَا رَأَيْتُ فِي كُتُبِ الْإِسْلَامِ فِي الْعِلْمِ مِثْلَ (المحلى) لابن حزم، وكتاب (المغني) للشَّيْخِ مُوَفَّقِ الدِّينِ".

قال الذهبي: "لَقَدْ صَدَّقَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينِ، وَثَالِثُهُمَا: (السُّنَنُ الْكُبْرَى) لِبَيْهَقِي، وَرَابِعُهَا: (التَّمْهِيد) لابن عبد البر. فَمَنْ حَصَلَ هَذِهِ الدَّوَاوِينِ، وَكَانَ مِنْ أَذْكِيَاءِ الْمُفْتِيِّنَ، وَأَدَمَّنَ الْمُطَالَعَةَ فِيهَا، **فَهُوَ الْعَالِمُ حَقًّا**".

انظر الأصول من علم الأصول (ص/ ٥٨) وتنشيف السامع للزركشي (٤/ ٥٧٥) والإحكام في أصول الأحكام للآمدني (٤/ ١٦٤) وشرح نظم الورقات لابن عثيمين (ص/ ٢٣١) والبدر الطالع (٢/ ٨٥).

(١) أي: ذكروا له شروطا كثيرة، وكفى عن الصفات التي ذكروها مطولةً في كتب أصول الفقه بقوله كذا وكذا. وكان مرادهم القول بتعذر الاجتهاد في هذه العصور المتأخرة،

يقول الإمام التحرير المجتهد الصنعاني **رَحِمَهُ اللَّهُ**: "فَالْحَقُّ الَّذِي لَيْسَ عَلَيْهِ غُبَارُ الْحُكْمِ بِسَهُولَةِ الْاجْتِهَادِ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ، وَأَنَّهُ أَسْهَلُ مِنْهُ فِي الْأَعْصَارِ الْخَالِيَةِ لِمَنْ لَهُ فِي الدِّينِ هِمَّةٌ عَالِيَةٌ، وَرَزَقَهُ اللَّهُ فَهْمًا صَافِيًا، وَفَكَرًا صَحِيحًا، وَنَبَاهَةً فِي عِلْمِي السَّنَةِ وَالْكِتَابِ، فَإِنَّ الْأَحَادِيثَ فِي الْأَعْصَارِ الْخَالِيَةِ كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً فِي صُدُورِ الرِّجَالِ، وَعِلُومِ اللَّغَةِ فِي أَفْوَاهِ سَكَانِ الْبُوَادِي وَرُؤُوسِ الْجِبَالِ حَتَّى جُمِعَتْ مَتَفَرِّقَاتُهَا، وَنَفَقَتْ مَزَقَاتُهَا حَتَّى لَا يَحْتَاجُ طَالِبُ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ إِلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْوَطَنِ وَإِلَى شَدِّ الرَّحْلِ وَالظَّنِّ".

فيا عجباه حين تفضل الله بجمعها من الأغوار والأنجاد، وسهل سياقتها للعباد، حتى أينعت رياضها، وأترعت حياضها، وأجريت عيونها، وتمدلت بشمراتها غصونها، وفاض في ساحات تحقيقها معينها، واشتدَّ عضدها، وجل ساعدها، وكثر معينها، تقول تعذر الاجتهاد، **مَا هَذَا وَاللَّهِ إِلَّا كَفَرَانِ النَّعْمَةُ وَجُودُهَا**

وَالْإِخْلَادُ إِلَى ضَعْفِ الْهَمَةِ وَرُكُودُهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ أَوَّلًا مِنْ غَسْلِ فِكْرَتِهِ عَنْ أَدْرَانِ الْعَصْبِيَّةِ، وَقَطْعِ مَادَّةِ الْوَسَاوِسِ الْمَذْهَبِيَّةِ، وَسُؤَالِ لِلْفَتْحِ مِنَ الْفَتْاحِ الْعَلِيمِ وَتَعَرُّضِ لِفَضْلِ اللَّهِ ﷻ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿[الحُرَيْد ٢٩]﴾.

أوصافاً لعلها لا توجد تامة^(١) في أبي بكر

فالعجب كل العجب بمن يقول **بتعذر الاجتهاد** في هذه الأعصار وأنه محال، ما هذا إلا منع لما بسطه الله من فضله لفحول الرجال، واستبعاد لما خرج من يديه واستصعاب لما لم يكن لديه، وكم للأئمة المتأخرين من استنباطات رائقة، واستدلالات صادقة، ما حام حولها الأولون، ولا عرفها منهم الناظرين، ولا دارت في بصائر المستبصرين، ولا جالت في أفكار المفكرين".

انظر شرح الأصول الستة للمصالح (٥/٢) وإرشاد النقاد (١/١٠٤)

(١) أي: لا توجد هذه الشروط جميعها كاملة في أبي بكر وعمر، ولو وجد فيها بعضها، وذلك لأنهم يشترطون أن يكون المجتهد محيطاً بسنة رسول الله ﷺ، لا يغيب عنه منها شيء، وهذا ليس في أبي بكر، ولا في عمر؛ وأن يكون محيطاً باختلاف الناس، وهذا فيه شيء من الصعوبة.

قال شيخ الإسلام: "وَأَمَّا إِحَاطَةُ وَاحِدٍ بِجَمِيعِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ ادِّعَاؤُهُ قَطُّ، وَاعْتَبَرِ ذَلِكَ بِالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - الَّذِينَ هُمْ أَعْلَمُ الْأُمَّةِ بِأُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُنَنِهِ وَأَحْوَالِهِ، ... ثُمَّ إِنَّهُ - مَعَ ذَلِكَ - لَمَّْا سَأَلَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ مِيرَاثِ الْجَدَّةِ قَالَ: (مَالِكٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ، وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ شَيْءٍ، وَلَكِنْ أَسْأَلُ النَّاسَ) فَسَأَلَهُمْ. فَقَامَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَشَهِدَا (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهَا السُّدُسَ) وَقَدْ بَلَغَ هَذِهِ السُّنَّةَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَيْضًا، وَكَذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ سُنَّةَ الْإِسْتِثْدَانِ حَتَّى أَخْبَرَهُ بِهَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَاسْتَشْهَدَ بِالْأَنْصَارِ. وَعُمَرُ أَعْلَمُ مَنْ حَدَّثَهُ بِهَذِهِ السُّنَّةِ".

انظر رفع الملام عن أئمة الأعلام (١٠-١٢) ومجموع الفتاوى (٢٠/٢٣٤).

(٢) أي: أبي بكر الصديق وهو عبد الله بن عثمان أبو قحافة بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، يجتمع نسبه مع نسب رسول الله ﷺ في مرة بن كعب.

وأبو بكر هو أعلم الصحابة، وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِثْلُ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ السَّمْعَانِيِّ وَغَيْرِهِ، إِجْمَاعَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الصَّدِيقَ أَعْلَمُ الْأُمَّةِ. وَهَذَا بَيِّنٌ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ لَمْ تَخْتَلَفْ فِي وِلَايَتِهِ فِي مَسْأَلَةِ إِلَّا فَصَّلَهَا هُوَ بِعِلْمِ بَيِّنَةٍ لَهُمْ، وَحُجَّةٍ يَذْكُرُهَا هُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا بَيَّنَّ هُمْ مَوْتَ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَبَيَّنَتْهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ، وَقِرَاءَتِهِ عَلَيْهِمُ آيَةِ، ثُمَّ بَيَّنَّ هُمْ مَوْضِعَ دَفْنِهِ، وَبَيَّنَّ هُمْ قِتَالَ مَانِعِي الرِّكَاعَةِ [لَمَّا اسْتَرَابَ فِيهِ عُمَرُ]، وَبَيَّنَّ هُمْ أَنَّ الْخِلَافَةَ فِي قُرَيْشٍ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، لَمَّا ظَنَّ مَنْ ظَنَّ أَنَّهَا تَكُونُ فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ، وَفِي الْجُمْلَةِ لَا يُعْرَفُ لِأَبِي بَكْرٍ مَسْأَلَةٌ مِنَ الشَّرِيعَةِ غَلِطَ فِيهَا، وَقَدْ عُرِفَ لِغَيْرِهِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ،

وعمر. (١) فإن لم يكن الإنسان كذلك (٢) فليعرض عنها (٣)

قال شيخ الإسلام: "أَمَّا الصَّدِيقُ فَإِنَّهُ مَعَ قِيَامِهِ بِأُمُورٍ مِنَ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ عَجَزَ عَنْهَا غَيْرُهُ - حَتَّى بَيَّنَّهَا لَهُمْ - لَمْ يُحْفَظْ لَهُ قَوْلٌ مُخَالِفٌ نَصًّا. هَذَا يَدُلُّ عَلَى غَايَةِ الْبَرَاةِ. وَأَمَّا غَيْرُهُ فَحُفِظَتْ لَهُ أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ خَالَفَتْ النَّصَّ لِيَكُونَ تِلْكَ النُّصُوصُ لَمْ تَبْلُغْهُمْ". انظر منهاج السنة (٥/٤٩٧) ومجموع الفتاوى (٤/٤٠٣) وجامع المسائل (٣/٢٥٠) والصواعق المرسلة (٢/٥٠٩)

(١) يعني أمير المؤمنين ابن الخطاب بن نفيل بن عبد العزي بن رياح بن عبد الله بن قُرط ابن رَزَاح، بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي العدوي.

وعمر هو أعلم الأمة بعد أبي بكر، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مُشَاوَرَتِهِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ وَالرَّأْيِ مِنْ أَصْحَابِهِ: يُقَدِّمُ فِي الشُّورَى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهُمَا اللَّذَانِ يَتَقَدَّمَانِ فِي الْكَلَامِ وَالْعِلْمِ بِحَضْرَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى سَائِرِ أَصْحَابِهِ. مِثْلُ قِصَّةِ مُشَاوَرَتِهِ فِي أَسْرَى بَدْرٍ. فَأَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ؛ وَكَذَلِكَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي شَيْءٍ فَخُذُوا بِمَا قَالَ عُمَرُ وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِنِّي لَأَحْسِبُ عُمَرَ ذَهَبَ بَيْتَسَعَةِ أَغْشَارِ الْعِلْمِ وَقَالَ أَيْضًا: لَوْ أَنَّ عِلْمَ عُمَرَ وُضِعَ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ وَوُضِعَ عِلْمُ أَهْلِ الْأَرْضِ فِي كِفَّةٍ لَرَجَحَ عِلْمُ عُمَرَ. وَقَالَ حُذَيْفَةُ: كَانَ عِلْمُ النَّاسِ مَعَ عِلْمِ عُمَرَ دَسٌّ فِي حَجَرٍ.

وَقَالَ بَعْضُ التَّابِعِينَ: دَفَعْتُ إِلَى عُمَرَ فَإِذَا الْفُقَهَاءُ عِنْدَهُ مِثْلُ الصَّبَّانِ، قَدْ اسْتَعْلَى عَلَيْهِمْ فِي فِقْهِهِ وَعِلْمِهِ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ لَهُ أَصْحَابٌ مَعْرُوفُونَ حَرَرُوا فُتْيَاهُ وَمَذَاهِبُهُ فِي الْفِقْهِ غَيْرَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَكَانَ يَتْرُكُ مَذْهَبَهُ وَقَوْلَهُ لِقَوْلِ عُمَرَ، وَكَانَ لَا يَكَادُ يُخَالِفُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ مَذَاهِبِهِ، وَيَرْجِعُ مِنْ قَوْلِهِ إِلَى قَوْلِهِ.

قال شيخ الإسلام: "فَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ أَعْلَمُ مِنْ سَائِرِ الصَّحَابَةِ وَأَعْظَمُ طَاعَةً لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مِنْ سَائِرِهِمْ وَأَوَّلَى بِمَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَاتِّبَاعِهِ مِنْهُمْ".

انظر مجموع الفتاوى (٣٥/١٢٤) (٤/٣٩٨) وإعلام الموقعين (١/١٣) وفيض القدير (١/٤٦٠) وفتاوى الإمام النووي (ص/٢٥٣) ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢٢/٦٢)

(٢) أي: مجتهدا مطلقا، ومتصفا بالشروط القاسية، وقد أحسن الشيخ فتح القدسي حيث قال:

مجتهد حوى الشُّروط القاسية*** ما بالها عن خير قرن خافية

(٣) أي: عن الاتباع والعمل بالكتاب والسنة، لا قراءتها للبركة.

فرضا حتماً^(١) لا شك ولا إشكال فيه.^(٢)

(١) أي: لزوماً، أي: باعتبار العمل به، وفهمه، والحثم هو اللزوم الذي لا بد من فعله.

(٢) أي: لا ريب في ذلك ولا تردد، ولا التباس فيه، وهذا كله توكيدات من أهل الباطل.

واستشكل بعضهم أنه لا يوجد أحد من المسلمين يقول: يجب الإعراض عن الكتاب والسنة، وذلك أنه ما من مسلم إلا ويقرأ كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، **وأجيب** بأن مراد المصنف أنهم أعرضوا عن العمل بهما، لا عن قراءتهما، لأنهم قد يقرءون تبركا، وليس مقصودهم التدبر وأخذ الأحكام منه، وقد أشار إلى هذا العلامة ابن القيم حيث قال: "ولما بعد العهد بهذا العلم آل الأمر بكثير من الناس إلى أن اتخذوا هواجس الأفكار وسوانح الخواطر والآراء علما ووضّعوا فيها الكتب، وأنفقوا فيها الأنفاس، فضيعوا فيها الزمان، وملأوا بها الصحف مدادا والقلوب سوادا، **حتى صرح كثير منهم أنه ليس في القرآن والسنة علم**، وأن أدلتها لفظية لا تفيد يقينا ولا علما، **وصرخ الشيطان بهذه الكلمة** فيهم، وأذن بها بين أظهرهم حتى أسمعا دانيهم لقاصيهم، فانسلخت بها القلوب من العلم والإيمان كانسلاخ الحية من قشرها، والثوب عن لابسها، ولقد أخبرني بعض أصحابنا عن بعض أتباع أتباع تلاميذ هؤلاء أنه رآه يشتغل في بعض كتبهم ولم يحفظ القرآن، فقال له: لو حفظت القرآن أولا كان أولى، فقال: وهل في القرآن علم. وقال لي بعض أئمة هؤلاء: **إنما نسمع الحديث لأجل البركة لا لنستفيد منه العلم**؛ لأن غيرنا قد كفانا هذه المؤونة، فعمدنا على ما فهموه وقرروه، ولا شك أن من كان هذا مبلغه من العلم، فهو كما قال القائل:

نزلوا بمكة في قبائل هاشم *** ونزلت بالبطحاء أبعد منزل

قال: وقال لي شيخنا مرة في وصف هؤلاء: إنهم طافوا على أرباب المذاهب، ففازوا بأخس المطالب ويكفيك دليلا على أن هذا الذي عندهم ليس من عند الله ما ترى فيه من التناقض والاختلاف ومصادمة بعضه لبعض، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾. وهذا يدل على أن ما كان من عنده سبحانه لا يختلف، وأن ما اختلف وتناقض فليس من عنده، وكيف تكون الآراء والخيالات وسوانح الأفكار دينا يدين به، ويحكم به على الله ورسوله سبحانه هذا بهتان عظيم."

وقال الشوكاني: "فاعمد إلى أهل كل مذهب، وانظر إلى مسألة من مسائل مذهبهم هل هي مخالفة لكتاب الله، أو لسنة رسول الله، ثم أرشدهم إلى الرجوع عنها إلى ما قاله الله أو رسوله وانظر بماذا يجيبونك؟ فما أظنك تنجو من شرهم، ولا تأمن من معرفتهم، وقد يستحلون بذلك دمك ومالك، وأورعهم يستحل عرضك وعقوبتك، وهذا يكفيك إن كان لك فطرة سليمة، وفكرة مستقيمة." انظر الفوائد (ص/ ١٠٤) والنهاية لابن الأثير (١/ ٣٣٨) والفتح الرباني (١/ ٣٦٠-٣٥٨).

ومن طلب الهدى منها^(١) فهو إما زنديق، وإما مجنون^(٢) لأجل صعوبة فهمها. !^(٣)

(١) أي: من الكتاب والسنة، وهذا من كلامهم، ويقول الله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا اتَّبِعْهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٤٩)﴾ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٥٠)﴾ [القصص].

قال ابن كثير: "وَقَدْ عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ لِذَوِي الْأَلْبَابِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُنْزِلْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْكِتَابِ الْمُتَعَدِّدَةِ عَلَى أَنْبِيَائِهِ أَكْمَلٌ وَلَا أَشْمَلٌ وَلَا أَفْصَحُ وَلَا أَغْظَمُ وَلَا أَشْرَفُ مِنَ الْكِتَابِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ الْقُرْآنُ، وَبَعْدَهُ فِي الشَّرَفِ وَالْعِظَمَةِ الْكِتَابُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ".

وقال شيخ الإسلام: "فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين: انفتح له طريق الهدى".

انظر تفسير ابن كثير (٢١٨/٦) والفتوى الحموية (ص/٥٥٢).

(٢) لأنه طلب الهدى عندهم مما لا يوجد فيه الهدى، وهي من ألفاظهم التي كانوا يطلقونها، وهو كفر بعينه، وقد صرح بعضهم وهو الشيخ أحمد الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين بأن الْأَخَذَ بِظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ مِنْ أُصُولِ الْكُفْرِ.

قال الإمام الشنقيطي راداً عليه: "هذا من أشنع الباطلِ وَأَعْظَمِهِ، وَقَائِلُهُ مِنْ أَغْظَمِ النَّاسِ انْتِهَاكَ حُرْمَةِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ سُبْحَانَكَ هَذَا مُهْتَانٌ عَظِيمٌ. وَالتَّحْقِيقُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَامَّةُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْ ظَاهِرِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ صَحِيحٌ شَرْعِيٌّ صَارِفٌ عَنِ الظَّاهِرِ إِلَى الْمُحْتَمَلِ الْمَرْجُوحِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْعَمَلَ بِظَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ مِنْ أُصُولِ الْكُفْرِ لَا يَصُدِّرُ الْبَتَّةَ عَنْ عَالِمِ بَيْتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَإِنَّمَا يَصُدِّرُ عَمَّنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَجَهْلُهُ بِهِمَا يَعْتَقِدُ ظَاهِرَهُمَا كُفْرًا، وَالْوَاقِعُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَنَّ ظَاهِرَهُمَا بَعِيدٌ مِمَّا ظَنَّهُ أَشَدُّ مِنْ بَعْدِ الشَّمْسِ مِنَ اللَّمَسِ".

انظر أضواء البيان (٢٦٦/٧) وشرح الواسطية لابن عثيمين (٣١٥/١).

(٣) أي: لأنه لا يستطيع فهمها، وهذا كذب محض، وضلال مبين، وهل يشك عاقل أن القرآن إنما أنزل لأجل

هداية الناس، وأن الرسول إنما أرسل لأجل ذلك، بل أخبر الله أنه ميسر، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ

لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ۖ﴾ [سورة القمر: ١٧]، ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ اتَّبَعْنِي حُكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ

مُفَصَّلًا﴾ [سورة الأنعام: ١١٤].

فسبحان الله وبحمده،^(١) كم بين الله سبحانه^(٢) شرعا^(٣)

قال ابن القيم: "وَلَا تَجِدُ كَلَامًا أَحْسَنَ تَفْسِيرًا وَلَا أَتَمَّ بَيَانًا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَهَذَا سَمَاءُ اللَّهِ بَيَانًا، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَسَّرَهُ لِلذِّكْرِ وَبَسَّرَ أَلْفَاظَهُ لِلْحِفْظِ وَمَعَانِيَهُ لِلْفَهْمِ، وَأَوَامِرُهُ وَنَوَاهِيهِ لِلَاِمْتِنَالِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِالْأَلْفَاظِ لَا يَفْهَمُهَا الْمُخَاطَبُ لَمْ يَكُنْ مُيسِّرًا لَهُ بَلْ كَانَ مُعَسِّرًا عَلَيْهِ".

وقال أيضا: "ومن أصغى إلى كلام الله وكلام رسوله بعقله، وتدبره بقلبه، وجد فيه من الفهم والحلاوة والبركة والمنفعة ما لا يجده في شيء من الكلام لا منظومه ولا منشوره. ومن اعتاد الدعاء المشروع في أوقاته، كالأسحار، وأدبار الصلوات والسجود، ونحو ذلك، أغناه عن كل دعاء مبتدع، في ذاته أو بعض صفاته. فعلى العاقل أن يجتهد في اتباع السنة في كل شيء من ذلك، ويعتاض عن كل ما يظن من البدع أنه خير بنوعه من السنن، فإنه من يتحرر الخير يُعطه، ومن يتوق الشر يُوقه".

انظر مختصر الصواعق (ص/ ٥٧) والاقتضاء (٢/ ٢٧٠).

(١) التسبيح هو تزييه الله عن النقائص والعيوب والآفات، والحمد هو الإخبار عن محاسن المحمود محبة وتعظيما، والمصنف إنما قرن بينهما كما ورد في كثير من الأحاديث أن التَّحْمِيدَ إِبْتِثَاتُ الْمَحَامِدِ كُلُّهَا لِلَّهِ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ إِبْتِثَاتُ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَنُصُوتِ الْجَلَالِ كُلُّهَا، وَالتَّسْبِيحُ هُوَ تَزْيِيهِ اللَّهِ عَنِ النَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ وَالْآفَاتِ، وَالْإِبْتِثَاتُ أَكْمَلُ مِنَ السَّلْبِ، وَهَذَا لَمْ يَرِدِ التَّسْبِيحُ مُجَرَّدًا، لَكِنْ مَقْرُونًا بِمَا يَدُلُّ عَلَى إِبْتِثَاتِ الْكَمَالِ، فَتَارَةً يُقْرَنُ بِالْحَمْدِ، كَقَوْلِهِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَتَارَةً بِاسْمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى الْعَظَمَةِ وَالْجَلَالِ، كَقَوْلِهِ: سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ. انظر جامع العلوم والحكم (٢/ ١٨).

(٢) تقدم أن البيان على قسمين، بيان قولي، وهو المراد بقول المصنف: شرعا، وأمرًا، والثاني: بيان فعلي، وهو المراد بقول المصنف (قدرا وخلقًا) لأن القدر هو خلقه.

(٣) وجه بيان الله تعالى هذا الأمر شرعا أنه أمر مرة تدبر القرآن وفهمه، وذم الذين لا يتدبرون القرآن، فقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء: ٨٢]

﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالُهَا﴾ [سورة محمد: ٢٤].

وذم مرة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، فقال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [سورة النساء: ٤٦] ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مِينَقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَدْسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [سورة المائدة: ١٣].

وذم مرة الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى، فقال تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ

وقدراً^(١)

هُمَّ لَا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ [سورة البقرة: ٧٨].

وأخبر في القرآن أن فيه هداية تامة فقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُمْ أَقَوْمٌ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [سورة الإسراء: ٩].

وأخبر أن النبي ﷺ هاد إلى الصراط المستقيم، فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الشورى: ٥٢]، بل علق الهداية بطاعته، فقال تعالى: ﴿وَلَنْ تَضِلُّوا عَنْهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلُغُ الْبَشَرَ الشَّيْءَ﴾ [سورة النور: ٥٤]، بل أمر النبي ﷺ أن يذكر الناس بالقرآن، فقال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [سورة ق: ٤٥]. وكيف يذكرهم بشيء لا يفهمونه!؟

ولذلك قد صرح الله في مواطن كثيرة أن القرآن مبين، وأن الرسل يبينون الحق، فقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يبينُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَنفَكُّوْنَ﴾ [سورة البقرة: ٢١٩] ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة آل عمران: ١١٨] ﴿وَيبينُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة النور: ١٨] ﴿يبينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة النساء: ١٧٦]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِتُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة إبراهيم: ٤].

قال بعض أئمة الدعوة: "فإن الله ذم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه وهو متناول لمن حمل الكتاب والسنة على ما أصله من البدع الباطلة وذم الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني، وهو متناول لمن ترك تدبر القرآن فلم يعلم إلا مجرد تلاوة حروفه باللسان، ومتناول لمن كتب كتاباً بيده مخالفاً لكتاب الله ليتناول به رئاسة أو جاهاً أو ديناً وقال هذا هو الشرع والدين، كما لو قال هذا من عند الله وهذا هو معنى الكتاب والسنة، وهذا قول السلف والأئمة، وهذا هو أصول الدين الذي يجب اعتقاده على الأعيان والكفاية، ومتناول لمن كتبه ما عنده من معنى الكتاب والسنة لئلا يحتج به مخالفة في الحق الذي يقوله وهذه الأمور كثير جداً في كلام أهل الأهواء جملة كالرافضة والجهمية وأهل الاعتقادات الفاسدة والبدع المضلة نسأل الله العفو والعافية." انظر توحيد الخلاق (ص/ ٥٧).

(١) ووجه بيان الله القدري أنه علم من أقدار الله الكونية أن عامة من ضلَّ أو عجزَ عن معرفة الحق: فَإِنَّا هُوَ لَتَفْرِيطُهُ فِي اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَتَرَكَ النَّظَرَ وَالْإِسْتِدْلَالَ الْمُوصِّلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، فَلَمَّا أَعْرَضُوا عَنْ كِتَابِ اللَّهِ ضَلُّوا، لا لأن الكتاب صعب، وأن من أدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين =

خلقا وأمرنا في ردّ هذه الشبهة الملعونة^(١) من وجوه شتى^(٢) بلغت إلى حدّ
الضروريات العامة^(٣)،

وأئمة المسلمين: انتفتح له طريق الهدى.

ومن بيان الله القدري أنه من المعلوم أن عدم فهم الكتاب والسنة، هو الإعراض عنها، وأن من أعرض
عنها نتج من إعراضه نتائج سيئة، منها: جعل الأكنة على القلوب حتى لا تفقه الحق، وعدم الإبتداء أبداً،
وأنه يعيش المعيشة الضنك والعمى، وأنه يقبض له قرناء من الشياطين إلى غير ذلك من النتائج السيئة،
والعواقب الوخيمة الناشئة عن الإعراض.

قال ابن الوزير: "علمت بالتجربة الضرورية في نفسي وغيري أن أكثر جهل الحقائق إنما سببه عدم الاهتمام
بتعرفها على الأنصاف لا عدم الفهم، فإن الله وله الحمد قد أكمل الحجة بالتمكين من الفهم، وإنما أتى
الأكثر من التقصير في الاهتمام، ألا ترى أن المهتمين بمقاصد المنطقيين والمتكلمين يفهمونها وإن دقت مع
الصبر وطول الطلب، فكيف لا يفهم طالب الحق مقاصد الأنبياء والمرسلين والسلف الصالحين مع الاهتمام
بذلك، وبذل الجهد في طلبه، وحسن القصد".

انظر إيثار الحق على الخلق (ص/ ٢٩) ومجموع الفتاوى (٣/ ٣١٤) وأضواء البيان (٣/ ٣١٠-٣٠٩).

(١) أي: المطرودة من رحمة الله، وعبر نحو هذه العبارة ابن القيم، حيث قال: "وَبَا سُبْحَانَ اللَّهِ، لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي
نُصْرَةِ هَذَا الْقَوْلِ غَنًى عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ الْمَلْعُونَةِ". انظر إعلام الموقعين (٤/ ٥١).

(٢) أي: من وجوه متفرقة، وقد أشرنا إلى بعضها.

(٣) وهي العلوم التي لا يمكن إنكارها، وعلم بها اضطراباً لأنها لا تحتاج إلى نظر واستدلال، ويسمى العلم
الضروري، بخلاف النظري، فإنه يحتاج إلى نظر واستدلال.

قال شيخ الإسلام: "فَإِنَّ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ: هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ نَفْسَ الْعَبْدِ لُزُوماً لَا يُمَكِّنُهُ الْإِنْفِكَاءُ عَنْهُ".

وقال أيضاً: "حد العلم الضروري هو الذي يلزم نفس العبد لزوماً لا يمكنه معه دفعه عن نفسه، فإذا لم
يمكن الإنسان أن يدفع هذه القضايا عن نفسه، ولا يقاوم نفسه في دفعها، تبين أنها ضرورية".

انظر شرح المقدمة الحموية للعلامة الفوزان (ص/ ١٦١) وشرح صالح آل الشيخ على الحموية (ص/ ٥٨)

وشرح ابن عثيمين على التدمرية (ص/ ٨٠) ومجموع الفتاوى (٢/ ٧٦) ودرء التعارض (٦/ ١٠٦)

(٧/ ٤٣١) وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ٤٨٩).

ولكن أكثر الناس لا يعلمون^(١) ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٧) إِنَّا
 جَعَلْنَا فِيْ أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ
 سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ
 تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ فَبَشِّرْهُ
 بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ [سورة يس: ٧-١١].^(٢)

(١) أي: بيان الله لهذا الأمر وأنه رد هذه الشبهة الملعونة من وجوه شتى بلغت إلى حد الضروريات العامة.

(٢) قال السعدي: "أي: نفذ فيهم القضاء والمشيئة، أنهم لا يزالون في كفرهم وشرهم، وإنما حق عليهم القول بعد أن عرض عليهم الحق فرفضوه، فحينئذ عوقبوا بالطبع على قلوبهم.

وذكر الموانع من وصول الإيذان لقلوبهم، فقال: {إِنَّا جَعَلْنَا فِيْ أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا} وهي جمع "غل" و "الغل" ما يغل به العنق، فهو للعنق بمنزلة القيد للرجل، وهذه الأغلال التي في الأعناق عظيمة قد وصلت إلى أذقانهم ورفعت رءوسهم إلى فوق، ﴿فَهُمْ مُّقْمَحُونَ﴾ أي: رافعو رءوسهم من شدة الغل الذي في أعناقهم، فلا يستطيعون أن يخفضوها.

﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ أي: حاجزا يحجزهم عن الإيذان، ﴿فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ قد غمرهم الجهل والشقاء من جميع جوانبهم، فلم تفد فيهم النذارة. ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وكيف يؤمن من طبع على قلبه، ورأى الحق باطلا والباطل حقا؟!".

وقال ابن القيم: "فإن قيل: فما وجه التشبيه بين هذا وبين حبس القلب عن الهدى والإيمان؟

قيل: أحسن وجه وأبينه؛ فإن الغل إذا كان في العنق واليد مجموعة إليها منع اليد عن التصرف والبطش، فإذا كان عريضا قد ملأ العنق ووصل إلى الذقن منع الرأس من تصويبه، وجعل صاحبه شاخص الرأس منتصبه لا يستطيع له حركة، ثم أكد هذا المعنى والحبس بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ قال ابن عباس: منعهم من الهدى لما سبق في علمه، والسد الذي جعل من بين أيديهم ومن خلفهم هو الذي سد عليهم طريق الهدى، فأخبر سبحانه عن الموانع التي منعهم بها من الإيمان عقوبة لهم ومثلها بأحسن تمثيل وأبلغه، وذلك حال قوم قد وضعت الأغلال العريضة الواصلة إلى الأذقان في أعناقهم وضمت أيديهم إليها وجعلوا بين السدين لا يستطيعون النفوذ من بينها وأغشيت أبصارهم فهم لا يرون شيئا، وإذا تأملت حال الكافر الذي عرف الحق وتبين له ثم جحدته وكفر به وعاداه أعظم معاداة وجدت =

آخره والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم
تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.^(١)



هذا المثل مطابقاً له أتم مطابقة وأنه قد حيل بينه وبين الإيهان كما حيل بين هذا وبين التصرف والله المستعان". انظر تفسير السعدي (ص/ ٦٩٢) شفاء العليل لابن القيم (ص/ ٩٤-٩٥).

(١) أي: يوم الجزاء والحساب.

وكان الفراغ من كتابة هذه الحاشية بداية عام (١٤٣٩هـ)، ثم لم أجد وقتاً في تهذيبها حتى يسّر الله جلّ وعلا لي فرصة في شهر جمادى الآخر عام (١٤٤١هـ)، وذلك بمناسبة أن رزقني الله جلّ وعلا مولوداً اسمه (فائد بن عبد الشكور) وكان مولده يوم الجمعة (١٣/ جمادى الآخر / ١٤٤١هـ) والحمد لله ربّ العالمين.

فَهْرُسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

٥	المَقْدَمَةُ
٦	تَعْرِيفُ الْكِتَابِ
٨	مَسْأَلَةُ تَقْسِيمِ الدِّينِ إِلَى أَصْلٍ وَفَرْعٍ
٩	مُجْمَلُ الْأُصُولِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ
١٠	مَنْظُومَةُ فِي الْأُصُولِ السَّنَةِ
١١	حُكْمُ مَخَالَفَةِ أَصْلٍ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ
١٢	شُرُوحُ الْكِتَابِ
١٣	تَرْجُمَةُ الْمُصَنِّفِ
١٦	مَقْدَمَةُ الْمُصَنِّفِ
٢٥	الْأَصْلُ الْأَوَّلُ: الْإِخْلَاصُ
٤١	الْأَصْلُ الثَّانِي: الْاجْتِمَاعُ
٥٢	الْأَصْلُ الثَّلَاثُ: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لَوْلِي الْأَمْرِ
٦٢	الْأَصْلُ الرَّابِعُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ
٧٤	الْأَصْلُ الْخَامِسُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ
٨٦	الْأَصْلُ السَّادِسُ: وَجُوبُ اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ
١٠١	فَهْرُسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

